المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة و الأنظمة المقارنة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسة المدينة و الأقاليم

علاقة النمو الحضري بالتنمية المستدامة

دراسة حالة مدينة سطيف

إعداد الطالب:

حربوش بوبكر

تحت إشراف:

أ.د. العربي اشبودان

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: بوشرف كمال ..... رئيسا

الأستاذ: العربي اشبودان..... مشرفا

الأستاذ: فوضيلي عبد الحليم ..... مناقشا

مارس 2013

شكر و تقدير

لا يفوتني إلا أن أبسط يد العرفان بالجميل و الشكر الجزيل و الامتنان الكبير إلى الأستاذ المشرف الدكتور: " العربي اشبودان " على قبوله الإشراف على هذه الرسالة و ملاحظاته القيمة.

كما أتقدم بالشكر إلى إدارة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، و كذلك أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي الكرام على مساعدتي على إنجاز هذا العمل العلمي.

و أتوجه بالشكر و التقدير للجنة المناقشة الذين سيتفضلون بإبداء توجيهاتهم و إرشاداتهم القيمة لإغناء البحث و إظهاره في صورته المبتغاة، خدمة للهدف المرسوم له.

و إلى كل مدراء المؤسسات و منتسبيها في مدينة سطيف ممن قدموا لي يد العون في الحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع البحث.

الإهداء

إلى من علمني حرفا.....

إلى والديّ العزيزين.....حبًا و اعتزازًا.....

إلى زوجتي الغالية..... رمز الحب و السماح.....

إلى أبنائي الأعزاء..... حفظهم اللّه.....

إلى سندي و عزتي إخوتي.... تقديرًا و ثناءً.....

إلى بلدي فخرًا و اعتزازًا.....

عرض الخطة

❖ المقدمة

الجزء النظـــــــــــــري

❖ الفصل الأول: **النمو الحضري و التنمية المستدامة – الأطر النظرية و المفاهيم المقاربة –**

- المبحث الأول: النمو الحضري و المفاهيم المقاربة.
- المبحث الثاني: التنمية المستدامة – الأطر النظرية –

❖ الفصل الثاني: **النمو الحضري في الدول المتقدمة و النامية.**

- المبحث الأول: و ضع النمو الحضري في الدول المتقدمة و النامية.
- المبحث الثاني: وضع النمو الحضري في الجزائر.

الجزء التحليلـــــــــــــي

❖ الفصل الثالث: **النمو الحضري لمدينة سطيف ببعده الفيزيائي و الديمغرافي.**

- المبحث الأول: الخصائص العامة لمدينة سطيف.
- المبحث الثاني: مراحل النمو الحضري لمدينة سطيف.

❖ الفصل الرابع: **علاقة المنظومة الحضرية لمدينة سطيف بالأبعاد – الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية –**

- المبحث الأول: التوسع العمراني لمدينة سطيف و نمط استهلاك المجال
- المبحث الثاني: الأنشطة الاقتصادية و الشغل بمدينة سطيف.
- المبحث الثالث: الخدمات الاجتماعية بمدينة سطيف.
- المبحث الرابع: المحيط العمراني لمدينة سطيف و البيئة.

❖ الخاتمة:

الملخص:

النمو الحضري ظاهرة عالمية تطورت مع مراحل تطور المدن، حيث لازمت بدايته حركة فعلية لجميع المجتمعات البشرية (انفجار سكاني هائل، هجرة سكانية كبيرة)، فهي ظاهرة ما زالت لحد الآن تفرز العديد من المشكلات المختلفة و التي تمس مختلف جوانب الحياة.

في مساعيها لتصحيح هذه الاختلالات تبنت البشرية مفهوم التنمية المستدامة كرهان للأجيال المستقبلية في جميع مجالات التنمية، و الميدان الحضري لم يشذ عن هذه القاعدة، بحكم أن المدن هي أحد أكبر المستهلكين للموارد الطبيعية كالأرض و المياه و الطاقة. هذا ما دفعنا إلى البحث عن العلاقة بين ظاهرة النمو الحضري و أثرها على مختلف الظروف الحياتية (الاقتصادية و الاجتماعية) للسكان و تأثيرها على المحيط البيئي الحضري.

مدينة سطيف لها عمقها الحضري و التاريخي، فهي تُعدُ من أقدم المراكز الحضرية مما زاد من أهميتها و موقعها الاستراتيجي الذي جعل منها مركز استقطاب هام، حيث تشهد حاليا ديناميكية حضرية غير مسبوقة، أدت إلى زيادة الطلب على الاحتياطات العقارية على حساب الأراضي الزراعية و الأحزمة الخضراء المحيطة بها، كما أدى التزايد السكاني الكبير إلى الضغط من ناحية على السكن و التجهيزات و مختلف المرافق، مما جعلها تعاني من القصور و العجز في مختلف القطاعات (التربية و التعليم، السكن، الصحة، الشغل..)، و من ناحية أخرى في التأثير على النظام البيئي للمدينة من خلال الاستعمال المفرط لوسائل النقل الفردية، و عدم التحكم في النفايات الحضرية الملوثة.

يمكن أن نستخلص أن مدينة سطيف لم تستطع مواكبة نموها الحضري الكبير ببعديه (الديمغرافي و الفيزيائي)، عبر توفير و تلبية احتياجات السكان من الجيل الحاضر فضلا عن الأجيال المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: النمو الحضري، التنمية المستدامة، النمو الديمغرافي، التوسع العمراني، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، النظام البيئي.

Résumé :

Le phénomène de la croissance urbaine est aujourd'hui une caractéristique récurrente dans tous les pays du monde, caractérisé généralement par une explosion démographique et une importante migration de la population. C'est un phénomène qui produit toujours de différents problèmes affectant ainsi les divers aspects de la vie.

A raison de corriger ces déséquilibres, la référence au "développement durable" s'est largement diffusée à l'échelle planétaire, il est devenu un concept phare qui visait initialement tous les domaines de développement.

La pensée du *développement urbain* n'y échappe pas. Le développement durable des villes est devenu l'une des nouvelles préoccupations, étant donné que la ville est l'un des plus gros consommateurs de ressources naturelles telles que la terre, l'eau et l'énergie. C'est ce qui nous a incités à chercher la relation entre le phénomène de la croissance urbaine et son impact sur les conditions de vie de la population (économique et sociale), et son impact sur l'écologie urbaine..

Sétif est l'une des plus anciens centres urbains, et du fait de l'importance de son emplacement stratégique, elle connait actuellement une dynamique urbaine sans précédent, qui a conduit à une augmentation de la demande des réserves foncières au détriment des terres agricoles et des ceintures vertes. La croissance démographique a provoqué d'une part une grande pression sur le logement, les équipements, engendrant des carences et déficits dans différents secteurs (éducation, logement, santé, emploi, etc), et d'autre part en influençant sur l'écosystème de la ville grâce à l'utilisation excessive des moyens de transport individuels, et le manque de contrôle des déchets urbains.

On peut conclure que la ville de Sétif n'a pas pu faire face à la croissance urbaine accélérée d'une façon à répondre aux besoins de la génération actuelle et future.

Mots clés: croissance urbaine, développement durable, croissance démographique, l'urbanisation, la dimension économique, la dimension sociale, l'écosystème.

Summary :

The phenomenon of urban growth is now a regular feature in all countries of the world, generally characterized by a population explosion and a large population migration. This is a phenomenon that always produces various problems thus affecting all aspects of life.

A reason for resolve these imbalances, the reference to "sustainable development" is widely diffused globally, it has become a key concept initially affects all areas of development.

The sustainable development of cities has become a new concern, given that the city is one of the largest consumers of natural resources such as land, water and energy. This is what prompted us to seek the relationship between the phenomenon of urban growth and its impact on the living conditions of the population (economic and social), and its impact on urban ecology

Setif is one of the oldest urban centers, due to the importance of its strategic location; it is currently experiencing unprecedented urban dynamics, which led to an increase in demand for land reserves at the expense of agricultural land and greenbelts. Population growth has caused on the one hand a lot of pressure on housing, equipment, causing deficiencies and gaps in different sectors (education, housing, health, employment, etc.), and secondly by influencing ecosystem of the city through the excessive use of private transport, and the lack of control of urban waste.

We can conclude that the city of Sétif could not cope with rapid urban growth in a way to meet the needs of current and future generations.

Key words : Urban growth, Sustainable development, Population growth, Urbanization, economic dimension, social dimension, ecosystem.

المقدمـــــة

1ـ تمهيد عام للموضوع:

تتميز المدن اليوم على المستوى المحلي، و العالمي بالنمو المطرد الناتج عن الانفجار الديمغرافي الغزير و حركة السكان الهائلة التي تعرفها البشرية. هذا الوضع فاق في كثير من الأحيان قدرة و استعداد الهيئات الرسمية على تمديد و توسيع البنية التحتية و تقديم الخدمات العامة الضرورية، فلقد أصبحت المدن مركزا لظهور الكثير من المشاكل الناتجة عن سرعة التحضر و عدم مواكبة بقية قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الظاهرة، مما ساعد على ظهور نقائص كبيرة أثرت على جودة الحياة و حولت الكثير من المدن إلى قرى بمفهوم قصور الخدمات اللازمة لتوفير حياة كريمة لإنسان المدينة، هذا بالإضافة إلى التلوث البيئي بكل صوره.

إن انشغال المجتمعات البشرية من ناحية، بتصحيح الاختلالات الاجتماعية و البيئية المتراكمة طوال العصر الحالي، و اهتمامها من ناحية أخرى بمستقبلها الذي يتميز بانطوائه على تحديات غير مسبوقة و مخاطر كبيرة، دفعها إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة في جميع ميادين التنمية، وراحت تكرسها على مستوى تشريعاتها الداخلية، حتى أصبح كل شيء له مفهوم أو مدلول التنمية المستدامة.

إن الميدان الحضري لم يشذ عن هذه القاعدة، فهو يسعى إلى استيعاب هذا الطموح الجديد باعتبار أن مدينة القرن الواحد و العشرين تتهيأ لإعادة ابتكار الأشكال الحضرية، المجالات السكنية و تهيئتهم على ضوء التنمية المستدامة، بهدف تحقيق مدينة مستدامة تحافظ على بيئتها الحضرية (الهواء، التربة، الماء)، و تنصف سكانها أكثر واضعة إياهم في محور تنميتها و تطورها بمشاركتهم في ذلك.

2ـ أسباب اختيار الموضوع:

إن المعايشة الميدانية لظاهرة النمو الحضري (على مستوى المدينة) و ما صاحبها من اختلالات متعددة، و الاهتمام بالتجارب المطروحة لإيجاد الحلول لتلك الاختلالات، تستدعي التحليل و الدراسة، و لذلك فإن أسباب اختيار الموضوع يمكن حصرها فيما يلي:

1ـ الوقوف على الدينامية العمرانية التي تشهدها مدينة سطيف خاصة في بداية الألفية الثالثة و التي ميزها توسعها المجالي الكبير إلى ما وراء الحواجز الطبيعية، الاقتصادية و الإدارية,,, وادي بوسلام، الأراضي الزراعية، الطريق الوطني رقم 05,,, و غيرها التي حالت لفترة معينة دون التوسع الأفقي

للمدينة و نقلت الطلب الكبير على العقار إلى التجمعات الثانوية المحيطة بها و البلديات القريبة منها، إضافة إلى عملية تكثيف مركز المدينة و مجالها المبني.

2ـ بحكم أن جميع مجالات التنمية تبنت مفهوم التنمية المستدامة كرهان للأجيال المستقبلية، و عليه كانت الرغبة في إظهار بواعث تبني مفهوم الاستدامة في الميدان الحضري باعتبار:

- أن المدن هي أحد أكبر المستهلكين للموارد الطبيعية كالأرض و الموارد و المياه و الطاقة.

- أن عمليات النمو الحضري الكثيرة و المعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج و التلوث و المخلفات الصلبة و استهلاك للمجال الطبيعي الذي يعد رئة الأرض كلها و ليس المدينة فقط من جهة، و من جهة أخرى تنتج علاقات اجتماعية و اقتصادية غاية في التعقيد.

3ـ أهمية الموضوع:

لقد أخضع النمو الحضري السريع في الجزائر الوحدات الحضرية (المدن) إلى ضغوطات رهيبة، أدت إلى ظهور نسيج عمراني غير مهيكل و يفتقر إلى الخدمات و المرافق الضرورية، مهمشا بذلك أحياء بأكملها سواء على مستوى المراكز أو الأطراف.

لا يبدو أن هذه الظاهرة قد انتهت إلى هذا الحد، فمستوى سكان الحضر مرشح إلى التضاعف في أفق 2025 ليصل إلى 80% من مجموع السكان [1]. إن الارتقاء بمدننا إلى مستوى مدن مستدامة و منصفة يبدو أكثر من ضروري، للإجابة عن الخلل الوظيفي الحاصل و لتلبية تطلعات المجتمع الجزائري.

إن الضغط الناتج عن النمو الديمغرافي ألحق أضرارا كبيرة بالظروف الحياتية على مستوى الحضر و اختلالات جوهرية في تنظيم المدن:

ـ نقص فادح في مستوى الخدمات، المرافق و الهياكل القاعدية.

ـ الضغط المتزايد للطلب على السكن، و ما قابله من انتشار مريع للسكن الهش.

ـ مشكلات تلوث البيئة الحضرية بمختلف أنواعها.

ـ الاستهلاك غير العقلاني للعقار الحضري.

---

[1]- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة: الجزائر 2025، المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT 2025)، ج2، فيفري 2007، ص285.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في إبراز العلاقة الممكن تحصيلها بين النمو الحضري و التنمية المستدامة من أجل الوصول إلى مدينة مستدامة و منصفة قادرة على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة و المستقبلة. هذا الهدف يمكن تحقيقه من خلال دراسة مدينة سطيف بشكل خاص كونها تعدّ من بين أكبر المدن الجزائرية حجما و عدد سكانا إلى جانب الأنشطة و الخدمات المتنوعة التي تقدمها كمركز تجاري رئيسي لمنطقة الهضاب العليا، و كمركز تعليمي و ثقافي، و ما يرافق كل ذلك من خدمات و حركة، إلى جانب سرعة التطور العمراني في المدينة و ظهور مشاكل المرور و الازدحام في كثير من المناطق.

4.الإشكاليـــــــة :

تعد ظاهرة النمو الحضري اليوم سمة متكررة في جميع بلدان العالم، و إن كانت أشد أثرا و أبرز وضوحا في المجتمعات النامية، ففي عام 2008 و لأول مرة كان أكثر من نصف عدد السكان في العالم يعيش في المناطق الحضرية، و وفقا للتوقعات الحالية فإن هذا الرقم سيرتفع إلى 70 بالمائة بحلول عام 2050. و ستحدث هذه الزيادة تقريبا في البلدان النامية، و من المتوقع أن تبلغ الزيادة السنوية في عدد سكان المناطق الحضرية في البلدان النامية بين عامي 2007 و 2050 ثلاثة و خمسين مليونا (أو 2.27 في المائة) مقارنة بثلاثة ملايين فقط (أو 0.49 في المائة) في البلدان المتقدمة [1].

الجزائر أحد هذه الدول تعاني أيضا من ظاهرة التحضر السريع، حيث تحتضن حاليا المدن الجزائرية 60% من مجموع السكان، و هي مرشحة إلى الزيادة نحو 80% بحلول عام 2025 [2]، كما تتميز باختلال توزع سكانها عبر المجال الفيزيائي، إذ يعاني شريطها الساحلي من تكدس كبير للسكان، بينما تبقى الهضاب العليا شبه فارغة، و نسبة السكان بالجنوب جد ضعيفة مقارنة بشساعة الأرض بها.

أمام هذا النمو الحضري المتسارع، تواجه المدن اليوم مشاكل متعددة و عويصة. فالاتجاه الحالي و الأكثر شيوعا يظهر أن تطور و توسع مختلف الأنشطة يكون في الأطراف الحضرية للمدينة، إضافة إلى الإجابة على الطلب المتزايد للسكن يؤديان إلى الحصول على مدينة مجزأة، مشتتة و متعددة الأقطاب، بشكل يدفع نحو تخصص وظيفي قوي (مجالات للسكن، مجالات للأنشطة، مجالات للخدمات، مجالات للراحة و الترفيه...)

---

[1] - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة، نيروبي 11-15 أفريل 2011.

[2]- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة: مرجع سابق، ص285.

تعدّ مدينة سطيف من بين أكبر المدن الجزائرية حجما و عدد سكانا إلى جانب الأنشطة و الخدمات المتنوعة التي تقدمها كمركز تجاري رئيسي لمنطقة الهضاب العليا، و كمركز تعليمي و ثقافي، و ما يرافق كل ذلك من خدمات و حركة، إلى جانب سرعة التطور العمراني في المدينة و ظهور مشاكل المرور و الازدحام و انتشار الملوثات الحضرية بكافة أنواعها، مما يعرض النسق الإيكولوجي للمدينة لاختلالات كبيرة.

كما تشهد مدينة سطيف تنامي كبير لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي عبر احتلال مختلف الأرصفة و الطرقات، مشوهين بذلك المشهد العمراني، مع بروز آفات اجتماعية خطيرة كالسرقة و تجارة المخدرات و الاعتداء على الأشخاص و الأموال و الممتلكات، و حالة اللاأمن التي عمّت مختلف أحياء المدينة.

و من هنا ظهرت أهمية مثل هذه الدراسة التي تعنى بالكشف عن العلاقة بين النمو الحضري و التنمية المستدامة من خلال الإجابة عن التساؤل التالي:

- ما هي أوجه الارتباط و العلائق الموجودة بين النمو الحضري السريع لمدينة سطيف و التنمية المستدامة؟

و من خلاله تبرز التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي محتويات هذه العلاقة، و كيف تتمثل حاليا في الواقع؟

- ما هو الأثر الذي تركه النمو الحضري على الظروف الحياتية (الاقتصادية و الاجتماعية) لسكان المدينة و على البيئة الحضرية؟

5ـ الفرضيات:

لدراسة هذا الوضع و تحليل إشكاليته و معالجتها نعتمد في بحثنا الفرضيات التالية:

1ـ يبدو أن النمو الحضري المتمثل في زيادة التعداد الديمغرافي للمدينة و التوسع المجالي للمحيط العمراني يرتبط ارتباطا وثيقا بأبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي).

2ـ كما يبدو أن للنمو الحضري المتسارع لمدينة سطيف، تأثير سلبي على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة، و ذلك من خلال الضغط على المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية بشكل يجعلها عاجزة عن تلبية رغبات السكان من ناحية، و من ناحية أخرى عبر التأثير السلبي على النظام البيئي للمدينة.

6ـ المنهجية المتبعة:

انطلقنا في معالجتنا لهذا البحث في تحليل مفاهيم الفرضيات، و ذلك اعتبارا من أن دراسة العلاقة التي تكون بين النمو الحضري و التنمية المستدامة، تقوم منهجيا على مقاربة نظرية للإلمام بمفاهيم الفرضيات، مع الاعتماد على مؤشرات تتعلق بها لتعطي نظرة واضحة و شاملة على تلك المفاهيم.

كما اعتمدنا على المقاربة الوصفية التحليلية في دراستنا للمتغيرات المتعلقة بمدينة سطيف في أبعادها العمرانية و الديمغرافية، و للتحليل المعمق و الدقيق لجأنا إلى المؤشرات الخاصة بكل بعد من الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، التي تعدُ انطلاقا من معطيات و إحصائيات كمية و نوعية أحيانا.

7ـ الصعوبات التي واجهت البحث:

واجه البحث مجموعة من الصعوبات يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

ـصعوبة البحث نظرا لتشعبه و تفاعله و ارتباطه مع مواضيع أخرى، ما أدى إلى تعدد زوايا الدراسة هذا من جهة، و من جهة أخرى ندرة الدراسات السابقة التي تتناول مفهوم النمو الحضري الضارب جذوره في التاريخ و علاقته بمفهوم التنمية المستدامة كمفهوم حديث، و بالتالي غياب منهجية يمكن العودة إليها كمرجع لبحثنا.

ـغياب معايير دقيقة و مُجمع عليها، يمكن اعتمادها من أجل تحديد المؤشرات و قياس مدى استدامة بعد من الأبعاد.

7ـ خطوات البحث:

لمعالجة البحث احتوت المذكرة على مقدمة و جزأين. تم في المقدمة عرض مدخل تمهيدي للبحث، مع ذكر أسباب اختيار الموضوع و التنويه بأهمية هذه الدراسة، ثم تطرقنا إلى الإشكالية، فالفرضيات مع تحليل مفاهيمها، و منهجية البحث و الصعوبات التي واجهته.

الجزء النظري عبارة عن دراسة نظرية من فصلين، تم من خلال الفصل الأول التطرق باختصار إلى مفهومي النمو الحضري (مدلوله، تاريخه و عوامله) و التنمية المستدامة بأبعادها و مؤشراتها، أما الفصل الثاني فيتعرض لظاهرة النمو الحضري و خصائصه في الدول المتقدمة و النامية، و تم التركيز على الجزائر كأحد هذه الدول التي مستها هذه الظاهرة.

الجزء الثاني و هو الجزء الميداني الذي خصّ دراسة مدينة سطيف، حيث استكشف في الفصل الثالث خصائصها و أبعادها العمرانية و الديمغرافية، لكي يتم التطرق في الفصل الرابع و الأخير إلى أثر النمو الحضري على الأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة بالاعتماد على المؤشرات المختلفة.

و ختمنا المذكرة بخاتمة التي تتضمن أهم النتائج المتحصل عليها و بعض التوصيات الخاصة بفتح آفاق أخرى للبحث.

الجزء النظري:

الفصل الأول

النمو الحضري و التنمية المستدامة

- الأطر النظرية و المفاهيم المقاربة –

المبحث الأول: النمو الحضري و المفاهيم المقاربة.

المطلب الأول: تحاليل مختلفة حول النمو الحضري.

الفرع الأول: تعريف النمو الحضري

لقد ارتبط مفهوم النمو الحضري بمعاني كثيرة، منها للإشارة إلى حركة السكان و ما يتبعه من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة أولئك الذين يقيمون في المناطق الريفية. و منها الإشارة إلى انتشار أنماط السلوك و أساليب الفكر الحضرية، عبر انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقصد الإقامة الدائمة [1].

يتناول العالم الديمغرافي (وارن توبسون W.Thompson) هذه الظاهرة على أنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم أساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما يدور النشاط فيها حول التجارة و الصناعة و الخدمات و غيرها من أوجه النشاط المتصلة بها [2].

كما تطرق البعض لهذه الظاهرة من زاوية زيادة سكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة الريفيين إلى المدن [3]. يشير هذا التعريف بالإضافة إلى إمكانية حدوث النمو الحضري بسبب زيادة عدد السكان، يمكن حدوثه كذلك بتطور الريف و تغيير نظام الحياة فيه إلى الأحسن.

برغم الاختلاف الواقع بين العلماء حول تعريف دقيق للنمو الحضري إلا أنهم يتفقون حول خصائص هذه الظاهرة (الزيادة الطبيعية للسكان، الهجرة..)، و عليه يمكن تقديم تعريف موجز لهذه الظاهرة

- يشير النمو الحضري إلى تزايد أعداد و نسب سكان المدن و اتساع حجمها نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و نتيجة الزيادة الطبيعية.

---

[1]- عبد المنعم أنور: **الحضارة و التحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970 ، ص 57.

[2]- فاروق زكي يونس: **علم الاجتماع، الأسس النظرية و أساليب التطبيق**، علم الكتب، القاهرة، 1972، ص23.

[3]- عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدينة و الاجتماع الحضري**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966، ص23.

الفرع الثاني: تصورات حول النمو الحضري

لقد بدأت ظاهرة النمو الحضري مع ظهور المدن قبل حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، إلا أن القرنين الماضيين قد شهدا تحضرا لم يسبق له مثيل، تمثل في تزايد حجم المجتمع الحضري و كثافته السكانية، و في تغيّر الأساس الوظيفي و الاقتصادي و تعقده، و في تغيّر طابع الحياة الفردية و أبعاد السلوك الاجتماعي.

لفهم هذه الظاهرة يمكن تلخيص المدلولات و المضامين و التصورات التي ارتبطت بها فيما يلي:

أ/المدلول الديمغرافي:

يرتكز هذا المدلول على البعد الديمغرافي كمقياس أساس لعملية النمو الحضري، فهو يشير وفقا لهذا المدلول إلى المستوطنات البشرية من حيث العدد و الحجم أو نسبة هؤلاء إلى إجمالي عدد السكان.

و في هذا الصدد ذهبت هوب تيسدال H.Tisdale في تعريفها للحضرية إلى أنها " **عملية تتضمن حركة للسكان من حالة أو موقف أقل تركيزا، إلى آخر أكثر تركيزا**"[1].

و من ثم فإن تزايد السكان المقيمين في المناطق الحضرية يُعتبر مؤشرا إحصائيا دقيقا لقياس عمليات النمو الحضري.

ب/المدلول الاقتصادي:

يُعتمد في هذا الإطار على الطابع الاقتصادي في تفسير ظاهرة النمو الحضري، التي ترتبط بحركة الانتقال من الحياة الاجتماعية البسيطة التي تقوم على العمل الأولي كالصيد و الزراعة، إلى الحياة الاجتماعية الأكثر تعقيدا التي تقوم على أساس العمل الصناعي و الإداري و التجاري و الخدمات.

لقد غلب هذا المدلول على معظم الدراسات الحضرية الغربية و الأمريكية بصفة خاصة، من خلال اهتمامها بدراسة الاقتصاد الميتروبوليتي و تأكيدها للارتباط بين عمليتي التصنيع و التحضر. في هذا الصدد حاول جراس N.S.B.Gras استعراض التاريخ الاقتصادي للحضارة الغربية سنة 1932، عبر توضيحه لعلاقة التطور الاقتصادي بأنماط التوطن و الاستقرار البشري على مرّ التاريخ. فميّز خمس مراحل تطورية أساسية هي:

مرحلة اقتصاد الجمع و الالتقاط، فمرحلة اقتصاد الرعي، يليها مرحلة اقتصاد القرية المستقرة، ثم مرحلة اقتصاد المدينة الصغرى، و أخيرا مرحلة الاقتصاد الميتروبوليتي.

---

[1]- السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ج1، 2011، ص97.

و لقد اعتمد إريك لامبارد Eric.E.Lampard على نفس المراحل التي حدّدها جراس في معالجته لموضوع النمو الحضري، حيث اعتبر لامبارد أن مدينة القرن العشرين ذات الطابع الميتروبوليتي هي نتاج الاستخدام المكثف للعلم في مجال الصناعة، و انتشار الطاقة الكهربائية و اكتشاف السيارة و غير ذلك من مظاهر الثورة التكنولوجية التي أفسحت الطريق إلى تجمعات حضرية كبرى، مما يؤكد على طبيعة التنظيمين الاقتصادي و الحضري [1].

ت/المدلول الإيكولوجي:

يجمع هذا المدلول بين المدلولين الديمغرافي و الاقتصادي، حيث اعتمد أصحاب المدرسة الايكولوجية على عامل السكان و المكان في قياس درجة النمو الحضري، باعتبار أن الإنسان و على مرّ الزمان استطاع أن يتكيف مع البيئة الطبيعية و مواردها و يسيطر عليها و يستخدمها لصالحه، و انعكس هذا الاستخدام للطبيعة على الجانب الفيزيقي للمجتمع الحضري، و حجمه و خصائص أساسه الوظيفي، و نمط توزيع السكان و النشاطات و اتجاهات نموه [2].

كما يهتم في الاتجاه الإيكولوجي بدراسة تأثير المدينة و كثافتها على التنظيم الاجتماعي و يميل إلى معالجة التغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي بوصفها سببا للتغيرات التي تطرأ على الحجم [3].

ت/ المدلول التنظيمي:

لقد اعتبر أصحاب هذا المدلول أن تفسير ظاهرة النمو الحضري من منظور ديمغرافي و اقتصادي فقط يعتبر أمرًا قاصرًا، فأكّدوا أن الأساس من خلال هذه الظاهرة هو بروز تنظيمات اجتماعية أكثر تعقيدا، تشتمل على تنظيمات رسمية و غير رسمية، و تطوير الأسواق المحلية و الإقليمية و العالمية، لتقابل الحاجات الاجتماعية المتزايدة لنظام اقتصادي و اجتماعي معقّد.

فانطلاقا من هذا المدلول يعتبر النمو الحضري انتقالا من المجتمع البسيط إلى مجتمع أكثر تعقيدا.

---

[1] ـ السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص ص 106ـ107.

[2] ـ نفس المرجع: ص ص 107ـ108

[3] ـ السيد الحسيني: **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1961، ص 115.

ج/ المدلول السلوكي:

وفقا لهذا المدلول فإن الأفراد اكتسبوا خبرات على مرّ الزمن من حيث أنماط السلوك و تفاعلهم مع البيئة. و بذلك ينظر إلى النمو الحضري على أنه طريق للحياة أو نسق معين من قيم و معايير السلوك، أن العلاقات الاجتماعية ترتبط بسياق زمني و مكاني معين توصف بأنها حضرية [1]. كما اعتبر وورث Worth النمو الحضري كأسلوب للحياة آخذا في الاعتبار البعد الثقافي [2].

يرتبط هذا المدلول ارتباطا مباشرا بالتفكير التطوري في المدرسة الألمانية لعلم الاجتماع الذين أخذوا بفكرة النموذج المثالي و طبقوها على نطاق واسع في دراسة ظاهرة النمو الحضري. و باختصار يعني النمو الحضري الانتقال إلى نموذج أكثر رشادة و عقلانية للفعل الاجتماعي و التفاعل و قد انتقلت نفس الفكرة إلى المدرسة الأمريكية في علم الاجتماع، من خلال تأثر "روبرت بارك" أحد الرواد و الأوائل للمدرسة بدراسته في ألمانيا. حيث اعتبرت المدينة و بخاصة شيكاغو معملا اجتماعيا لتحليل و تفسير ظواهر النمو الحضري.

مما سبق يمكن التأكيد على أنه من الضروري في أي محاولة لتفسير و فهم ظاهرة النمو الحضري استيعاب الأبعاد الديمغرافية، الاقتصادية، الإيكولوجية، التنظيمية و السلوكية، و هذا ما استخدمه علماء الإيكولوجية المعاصرين فيما أسموه بالمركب الإيكولوجي le complexe écologique لتفسير ظاهرة النمو الحضري.حيث تضمن الاعتماد على متغيرات "السكان"، "البيئة"، "التكنولوجيا" و "التنظيم" في تفسير عملية التحضر عبر التاريخ و تحديد عواملها و عملياتها المختلفة [3].

---

[1] ـ السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص ص 109ـ110.

[2] ـ حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، اسماعيل قيرة: الاشكالات النظرية و الواقع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1998، ص53.

[3] ـ السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 112.

المطلب الثاني: تاريخ النمو الحضري.

لقد بدأت ظاهرة النمو الحضري مع ظهور المدن نحو حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، و عُرفت بعض المدن نحو 3500 قبل الميلاد في بلاد الرافدين و مصر الفرعونية، و خلال الألف الثالثة قبل الميلاد في الشرق الأوسط و في الهند، و الانتشار كان من هنا نحو شرق البحر المتوسط خلال الألفية الثانية و نحو غربه خلال الألفية الأولى، أما أوربا الشمالية فلم تعرف هذه الظاهرة إلا بين الخمسمائة و الألف بعد الميلاد. مراكز أخرى للانتشار ظهرت بالصين خلال 2000 قبل الميلاد، و في إفريقيا السوداء نحو 1000 قبل الميلاد، أما في أمريكا اللاتينية فكان نحو الألف الأولى للميلاد.

هناك أربع مراحل تاريخية أساسية يمكن اعتمادها لتحليل ظاهرة النمو الحضري، و ذلك انطلاقا من مقومات أساسية كأشكال النظام الاجتماعي (الأسرة، النظام السياسي، النظم الدينية..)، الأفكار و المثل و القيم السائدة في المجتمع و المتنقلة من جيل إلى آخر، و كل ما تمكن الإنسان من إنتاجه بيده و أفكاره من مصنفات.

1- المرحلة الأولى: مرحلة الفولك:

امتدّت هذه المرحلة منذ ظهور الإنسان على سطح الأرض حتى سنة 5500 قبل الميلاد تقريبا، حيث انتظم سكان العالم في مجتمعات "فولك" و هي عبارة عن جماعات صغيرة ذات اكتفاء ذاتي، اعتمدت أساسا على الصيد و القنص و الجمع و كانت تجهل حياة الاستقرار الدائم.

تعتبر العشائر و القبائل الوحدة الاجتماعية المسيطرة في تجمعات "فولك"، حيث تنتظم العلاقات الاجتماعية على أساس القرابة وحدها، و كانت الأسرة هي وحدة العمل و الترويح و التنشئة الاجتماعية، كما كانت العائلة الممتدة الوحدة الأولى في مجالي الاستهلاك. أما مكانة الأفراد فتتحدد على أساس السن و الجنس إلى جانب التميُز الفردي في مهارات الصيد و القنص.[1]

[1]- السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص ص 114-115.

2ـ المرحلة الثانية: مرحلة التحضر المبكر:

تميزت هذه المرحلة بسعي الإنسان وراء حياة الاستقرار و محاولة التوطن الدائم في مكان بعينه. و لقد بدأت بصفة خاصة سنة 3500 قبل الميلاد تقريبا في منطقة الشرق الأوسط، على ضفاف الأنهار و الوديان، حيث شهدت منطقة ما بين النهرين (دجلة و الفرات) و منطقة وادي النيل، البدايات الأولى لنشأة المدن. و قد كان من أهم العوامل التي دفعت إلى ذلك، تطوير الزراعة المستقرة إلى درجة دفعت بنسبة من السكان إلى التحرر من أعباء إنتاج الطعام و إلى العيش في مستوطنات كبيرة نسبيا.

لقد رافق الطابع الاقتصادي للبدايات الأولى للنمو الحضري، عمليات أخرى ذات طابع اجتماعي و تنظيمي، أدى إلى تحويل بعض القرى إلى مراكز للإدارة، تركزت فيها عمليات التخزين و التبادل و التوزيع، و اعتمدت المجتمعات المحلية تنظيما اجتماعيا على أساس "التنوع الحرفي و المهني" بدلا من "الروابط القرابية" التي لعب فيها النشاط الديني دورا هاما في تماسك الجماعات التي لا تعمل بالزراعة.[1]

3ـ المرحلة الثالثة:مرحلة الإحياء الحضري:

تمتد هذه المرحلة من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي حتى حدوث ما يعرف بالثورة الصناعية. حيث عرفت بداياتها إسدال الستار على الحياة الحضرية و غلبة الطابع الريفي على الأساس الاقتصادي و السياسي، و تحول المركز من المدينة إلى الحصن و القلعة أو الضيعة كمركز للسيطرة و الضبط.

و بمرور الوقت اكتسبت القلاع و الحصون أهمية سياسية و اقتصادية و دينية، من خلال تكثيف علاقاتها التجارية بالعرب و البيزنطيين، مما كان له دوره البالغ في استرداد الحياة الحضرية لجنوب أوربا.[2]

و لعلّ أهم ما شهدته هذه المرحلة هو نمو مدن العواصم التي تركزت فيها السلطة الحاكمة و القوة العسكرية إلى جانب جماعات الصفوة. كما أن ظهور الدول القومية في مرحلة لاحقة ساعد بدوره على امتداد الحياة الحضرية إلى بقاع مختلفة من العالم.

---

[1] ـ السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق ، ص 126.

[2] ـ نفس المرجع: ص ص 123ـ124.

4. المرحلة الرابعة: مرحلة التحضر السريع:

انطلقت هذه المرحلة مع بداية القرن السادس عشر، تميزت ببروز بعض العوامل التي أثرت بشكل كبير على معدلات النمو الحضري إلى درجة جعلت المؤرخين يطلقون عليها اسم " الثورات ".

"الثورة الزراعية" هي أولى هذه الثورات، حيث أدى الإنتاج الزراعي الكافي إلى تحرير نسبة من سكان الريف من العمل الزراعي و شجعهم في نفس الوقت على زيادة تركيزهم في المدن للقيام بالخدمات المختلفة. ثم تلتها "الثورة التكنولوجية" التي كانت بمثابة نقطة الانطلاق البارزة للنمو الحضري في العصر الحديث. إن اختراع الوسائل الفنية الحديثة، و استخدام مصادر جديدة للطاقة غير الحيوية، و قيام نظام المصنع الحديث، و تغيرات أخرى و غيرها كانت بمثابة القوى الجاذبة التي مكنت من زيادة أعداد المهاجرين إلى المدينة، و في تشكيل تنظيمها الاقتصادي.[1]

و لقد ارتبط في هذه المرحلة الحديثة النمو الحضري بزيادة كفاءة وسائل النقل، حيث أدت في كثير من الحالات إلى التحام مراكز بعضها ببعض ليتغير بالتالي البناء الايكولوجي الحضري التقليدي، و نستطيع أن نحدد أهم مظاهر التغير الايكولوجي الحضري في السنوات الأخيرة فيما يأتي:[2]

- نمو امتداد مناطق الأطراف الخارجية للمدن.
- التحام الكثير من المستوطنات الحضرية التي امتدت على طول الطرق العامة من مركز المدينة إلى خارجها لتمثل شريطا حضريا متصلا.
- نمو بعض مناطق الخدمة حول المدن الكبرى.
- تطوير مراكز حضرية فرعية فيما وراء المدن الكبرى لكل منها أطرافها و مناطق خدماتها.

---

[1]- السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 126.

[2]- نفس المرجع: ص129.

المطلب الثالث: نظريات النمو الحضري.

لقد عرفت حاليا مدن العالم نموا حضريا واسعا بفعل الزيادة الديمغرافية المرتفعة و الكثيفة، الأمر الذي استدعى ظهور نظريات تخطيطية تعنى بفهم ظاهرة النمو الحضري و ضبطها بشكل يخدم رفاهية الإنسان، و من هذه النظريات:

1- نظرية الدوائر المتراكزة:

هي نظرية القطاعات المشتركة المركز التي جاء بها أرنست برجس عام 1923 عند قيامه بدراسة مدينة شيكاغو. فقد وضع نموذج و وصف بياني للطريقة التي تنمو بها المدينة و تنظيمها المساحي، مستخدما في ذلك خريطة إيكولوجية لمدينة شيكاغو، و عالج نموها في ضوء امتدادها الفيزيقي و تمايزها في المكان، و اعتبر أن المدينة تنمو من الداخل إلى الخارج بسبب ضغط المنطقة التجارية و الصناعية على المناطق السكنية. و يقسم أنموذجه إلى خمسة أقسام:

أ- المنطقة التجارية المركزية.

ب- المنطقة الانتقالية.

ت- منطقة سكن العمال.

ث- المنطقة السكنية متوسطة النوعية.

ج- منطقة الذهاب و الإياب.

أ-المنطقة التجارية المركزية: هي قلب المدينة أو تلتقي عندها أهم طرق النقل الداخلي، تضم المركز التجاري و الاجتماعي و الثقافي، كما تتميز بارتفاع العمارات فيها لارتفاع سعر الأرض، أما أطراف هذه المنطقة فتتصف باختلاط الوظائف المختلفة، ففيها محلات تخزين البضائع و بعض الصناعات الخفيفة، و يبدو أن هذه المنطقة تتميز بشكل أوضح كلما ازداد حجم المدينة.[1]

[1]- صبري فارس الهيثي: **جغرافية المدن**، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 2010، ص 54.

بـ المنطقة الانتقالية: و هي نطاق يحيط بمنطقة الأعمال المركزية السابقة تعاني من التدهور و التغير، تتميز بوجود استعمال أرض مختلط، أكثر قاطنيها من العمال و من الطبقات الاجتماعية الدنيا، الكثافة السكانية فيها مرتفعة، و تنتشر فيها مخازن السلع و البضائع و المصانع و تجارة التجزئة.[1]

هذه المنطقة الانتقالية مرفوضة اجتماعيا بسبب السكن و المهن الموجودة فيها، فتوصف بالا نحلال و الفساد الخلقي و الفيزيقي، و هي الأخرى تمتد بفعل عمليتي الاحتلال و الغزو و تتوسع و تغزو المنطقة الموالية.[2]

تـ منطقة سكن العمال: يسكن هذه المنطقة عادة العمال و الموظفين من ذوي الدخل المحدود، إذ يميل هؤلاء للسكن قرب مواقع أعمالهم مستفيدين من فروق أجرة النقل و الوقت.

ثـ المنطقة السكنية متوسطة النوعية: تشتمل هذه المنطقة على أغلب الأحياء السكنية لأصحاب الأعمال التجارية و ذوي المهن و يسكن الأغنياء من هؤلاء عادة بيوت مستقلة ذات حدائق، غير أن الأكثرية منهم تعيش في شقق العمارات ذات الطوابق المتعددة، كما تحتوي على الحدائق العامة و المراكز التجارية المحلية التي تحتوي على مؤسسات تقدم خدمات و بضائع ذات الاستهلاك المحلي.

ج- منطقة الذهاب و الإياب: و هي المنطقة القليلة السكان و التي تحتوي على الضواحي المعزولة، ولا توجد فيها وظيفة حضرية حقيقية و توجد بعض المنافع العامة مثل محطات المصرف الصحي و تجمعات القمامة و بعض الأماكن الترويحية و بعض المناطق الزراعية.

نقد النظرية: تعتبر هذه النظرية من أقدم النظريات التي تفسر التركيب الداخلي للمدن، حيث أوضحت أن المدينة تنمو و تتوسع في شكل حلقات و دوائر تتمثل في خمس حلقات متتابعة من الامتداد الحضري.

و رغم الفوائد التي حققها أرنست برجس إلا أنه لا يزال يثير تساؤلات عديدة لم يقدم لها إجابات مرضية، كما أنه لا يخلو من ثغرات و نقاط ضعف يمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ أن برجس نظر إلى توسع المدينة على أنه عملية نمو منتظمة عند الأطراف و بشكل موحد و بنفس السرعة، غير أنه قد تعترض التوسع بعض العوارض الطبيعية كالبحيرات أو البحار أو المرتفعات.

---

[1] ـ محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف: **جغرافية المدن**، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 2010، ص 222.

[2] ـ حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، اسماعيل قيرة: المرجع السابق،ص ص 23ـ24.

- لقد بنى برجس استنتاجاته بعد دراسته لمدينة واحدة –شيكاغو- و دعّم فرضياته من حالاتها، ثم عمّم ذلك على غيرها، مع العلم أن لكل مدينة خصائصها و العوامل التي تؤثر على نموها و شكل بنيتها.

- لقد عيّنت النظرية مكان الصناعات الخفيفة في المنطقة الانتقالية إلا أنها أهملت مكان الصناعات الثقيلة التي يمكن أن تنشأ على أطراف المدينة.

- من النادر أن تتخذ استعمالات الأرض داخل المدينة أشكالا هندسية دائرية منتظمة.

- أن برجس لم يدخل في حساباته الأثر الذي يمكن أن تتركه وسائل النقل و سرعة الحركة على استعمالات الأرض داخل المدن.

- عدم ملائمة النظرية للمدن الحديثة حيث عوامل التوزيع المتراكم أكثر تعقيدا.[1]

2- نظرية القطاع:

تعود فكرة هذه النظرية في الأصل إلى هارد عام 1903م، و من قبله إلى ابن خلدون عام 1362م، ثم فان توتن عام 1826م، حيث ميّز بين نوعين من النمو الحضري، النوع الأول دعاه (النمو المحوري) أما النوع الثاني فهو (النمو المركزي)، إلا أن هومر هويت Humer Hoyt بذل جهدا مضنيا في تطوير هذه الفكرة و تطبيقها عمليا حتى سميت باسمه و التي نشرها عام 1939م.

من أهم تحليلات "هويت" أن هناك نمطا عاما لإيجاد المناطق السكنية يحكم المدينة، و أن ذلك يتوافق مع نمط قطاعي و ليس حلقي، و أن هناك منطقة سكنية لطبقة معينة في قطاع معين من المدينة تمتد نحو الخارج بفعل النمو المتجدد في الحد الخارجي للقطاع يسكنها الأغنياء القادرون على دفع الإيجارات العالية.[2]

و قد قام "هويت" بدراسة نمو 112 مدينة أمريكية ، مما يدلل على أهمية الدراسة و ضخامتها. و وزّع نمط السكن كالآتي:

1-سكن لذوي الدخل المنخفض قرب المنطقة التجارية المركزية.

2-سكن لذوي الدخل المتوسط يظهر بتوسع المدينة نحو الأطراف.

---

[1]- صبري فارس الهيثي: المرجع السابق، ص ص 56-57.

[2]- محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف: المرجع السابق، ص 224.

3ـالمناطق السكنية الجديدة للأغنياء و تزداد بتوسع المدينة.

رغم ذلك لاقت نظرية القطاع انتقادات عديدة نوجزها فيما يلي:

- محدودية نظرية القطاع و ضيق نطاق تطبيقها، بسبب انطلاقها من نمط ايكولوجي محدد يعكس واقع بعض المدن في فترة تاريخية معينة.
- أغفلت النظرية البعد التاريخي الذي يؤثر بشكل عميق في البناء الايكولوجي و لقد أكّد "فرانسيس هاوزر F.Hauser" أهمية هذا البعد في الدراسات الحضرية، و نتيجة لذلك فإن نظرية القطاع ينحصر تطبيقها على بعض المدن الأوربية، الأمر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية مدن العالم.

3ـ نظرية النويات المتعددة:

لقد وضع "مكنزي Mackenzy " أساس هذه النظرية، حيث ادعى بأن المدن الكبرى غالبا ما تتكون من عدد من النويات و من ثم وسع هذا المفهوم "شانسي هاريس Chancy.D.Harris" و "إدوارد ألمان Edward.L.Ullman" اللذان لاحظا أن:

1ـالمدينة تتكون من عدد من النوى أو المراكز الثانوية إضافة إلى المركز الرئيسي و هو المنطقة التجارية المركزية.

2ـالنوى و المراكز تختلف عن بعضها فهناك النواة الرئيسية التي تلتقي عندها الطرق و تنقسم إلى مناطق عدة.

و قد أشار "هاريس و ألمان" إلى أربعة عوامل تؤثر في توزيع الأنشطة، أي قيام النويات في المدينة و هي كالآتي:[1]

1ـتتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة توجد في أجزاء محددة من المدينة.

2ـتستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد أي تجاورها مثل الصناعة و محل إقامة الطبقة العاملة الصناعية.

3ـتميل بعض الأنشطة إلى أن تكون متعارضة و يكون تأثير بعضها سلبيا مما يقلل من احتمال تجاورها كما هو الحال لتعارض تجاور المصانع و مساكن الطبقة الفنية الراقية.

---

[1]ـ حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، اسماعيل قيرة: المرجع السابق، ص ص 32ـ33.

4ـ لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة بسبب ارتفاع الأعباء الإيجارية، مما يدفعها إلى البحث عن مواقع ذات إيجار منخفض مثل أنشطة التخزين التي تحتاج إلى مساحات كبيرة و تقع في المناطق الهامشية الفقيرة.

إن عدد النوى أو المراكز و وظائفهما يختلف من مدينة إلى أخرى، ففي كل مدينة لا بدّ من وجود منطقة تجارية مركزية، أما بقية المجموعة فربما تكون مناطق للبيع بالجملة أو الصناعة أو مناطق ترفيهية أو حكومية أو غير ذلك. و قد توصل الباحثان أيضا إلى أن بعض النويات تظهر في الأدوار الأولى من نشأة المدن، فمثلا وجدت لندن الكبرى على أساس نواتين هما مدينة لندن و وستمنستر، الأولى كمركز سياسي-إداري، و الثانية كمركز تجاري-مالي.[1]

4ـ النظرية الايكولوجية:

تنتسب هذه النظرية إلى مدرسة فكرية سيطرت على علم الاجتماع الأمريكي لفترة طويلة، من أهم روادها: روبرت بارك، إرنست برجس و رودريك مكنزي، حيث شكلت أعمالهم الإطار النظري العام الذي تفرعت منه الدراسات اللاحقة التابعة لـ: لويس ورث، روبرت وفيلد و ميلتون سينجر..إلخ.

يعتبر بارك من المؤسسين الأوائل للمدرسة حيث اعتبر المدينة مكان لإقامة الإنسان المتحضر، كما صورها بأنها منطقة ثقافية لها أنماط ثقافية خاصة بها، فالمدينة في نظره بناء طبيعي يخضع لقوانين تحكمه من الصعب تجاوزها لإجراء تعديلات في بنائها الفيزيقي أو نظامها الأخلاقي، و توصل إلى أن المدينة هي بناء متكامل على درجة عالية من التنظيم المكاني وفقا لضوابط خاصة.[2]

أما أرنست برجس و رودريك مكينزي فالأول حدّد التنظيم الخارجي للمدينة من حيث المكان و الثاني اهتم بالقوانين الداخلية و العمليات التي تسيطر على هذا التنظيم.

ثم ظهر أموس هاولي A.Hawley الذي قدم نظرية جديدة اعتبرت بمثابة الجسر الموصل بين النظرية الايكولوجية المبكرة و النظرية الايكولوجية الحديثة.[3]

يمكن تلخيص الأسس التي تقوم عليها هذه النظرية في النقاط التالية:

ـ يدور موضوع الايكولوجية حول الطريقة التي يحافظ بها الأفراد على أنفسهم في بيئة دائمة التغير.

---

[1] ـ صبري فارس الهيتي: المرجع السابق، ص63.

[2] ـ السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 172.

[3] ـ السيد الحسيني: المرجع السابق، ص 410.

- يشكل المجتمع المحلي وحدة التحليل.
- دراسة الأفراد كأعضاء في جماعات.
- البعد المكاني و الزماني.
- تكامل الجوانب السيكولوجية و الأخلاقية.
- ارتباط الأنشطة المعيشية بنسق القيمة السائد.
- عدم الفصل بين الظواهر الحيوية شبه الاجتماعية و الثقافية و الاجتماعية.

المطلب الرابع: مظاهر النمو الحضري و عوامله

الفرع الأول: مظاهر النمو الحضري

إن عملية النمو الحضري عملية تراكمية معقدة، ترتبط فيها العوامل بالمظاهر و النتائج ارتباطا وثيقا يصعب معه التمييز أو الفصل القاطع بينها. غير أنه من الناحية التحليلية يمكننا تمييز المظاهر الأساسية التالية:

1-المظهر الديمغرافي:

لقد كان حجم المدن في العصر القديم يتمدد في ضوء عدد من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حيث اعتبرت عقبات الإنتاج الزراعي و بساطة وسائل النقل و صعوبتها و الحرص على تحديد حجم المدينة خوفا من الثورة، هي التفسير الأكثر معقولية و واقعية لصغر حجم مدن العصر القديم. فمع انتشار استخدام الحديد و تطور صناعة الأسلحة و تقدم وسائل النقل البحري و التوسع في استخدام الكتابة، زاد الإنتاج و ازدهرت التجارة و اتسعت حدود الوحدات السياسية, و انعكس ذلك كله على زيادة المدن عددا و حجما، و بلغت بعض المدن معدلا أكثر ارتفاعا للكثافة السكانية.

لم تعرف الإنسانية نموا حضريا متسارعا إلا مع بداية القرن التاسع عشر، حيث بدت مظاهره الديمغرافية جلية و بارزة بعدما تمّ إنجازه من تقدم ملموس في وسائل الإنتاج الزراعي و سبل النقل، و قدرة على فتح مناطق و أسواق جديدة، و ارتفاع معدلات النشاط الإنتاجي في المجال الصناعي. فقد بلغ عدد سكان المدن سنة 1950 معدلا لم يتحقق من قبل في أي مكان أو زمان من تاريخ النمو الحضري.[1]

[1] السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 135.

إن استمرار المد و النمو الحضري في كثير من بلدان العالم اليوم، لا يعني بحال من الأحوال سير في نفس الاتجاهات و تحت نفس الظروف و الملابسات. إن مدينة المليون نسمة اليوم لا تتطابق مع مدينة القرن التاسع عشر و إن بلغت نفس الحجم. إن تزايد مدن القرن العشرين عددا و حجما بلغ في بعض البلدان 15.5 مليون نسمة، يعني في الواقع أكثر من مجرد اختلافات كمية عددية. و لعلّ من أحدث اتجاهات النمو الحضري اليوم ميل المدن الكبرى للتوسع و الامتداد إلى خارج حدودها الإدارية المحددة. فلقد بدأت بوادر هذا الاتجاه "الميتروبوليتي" في الظهور في وقت مبكر من القرن التاسع عشر.[1]

2.المظهر الإيكولوجي:

لقد شهدت المدينة تغيرات إيكولوجية واسعة النطاق انطلاقا من قيام الثورة الصناعية، من خلال عدد من العمليات الإيكولوجية التي كانت استجابة لظروف العصر و مقتضياته، أهمها العزل و الامتداد الحضري.

فمع زيادة سكان المدينة كان من المتوقع انقسامها إلى مناطق متميزة يغلب على كل منها نمط معين من أنماط استخدام الأرض، كما كان من المتوقع أيضا أن يكون انفصال الموقع السكني عن مواقع الأعمال و الأنشطة الحضرية المتنوعة مظهرا من المظاهر البارزة للتغير الإيكولوجي المصاحب.

فعملية العزل جاءت تماشيا مع توسع المدينة، حيث ظهر التمايز و الانفصال المكاني واضحا بين النشاطات الاقتصادية و المناطق و الأحياء السكنية، كما ساهم التصنيع في إبراز التغير الإيكولوجي للمدينة الحديثة (المصنع، مكان الإقامة).

بينما تلعب الزيادة السكنية للمدينة دورا مهما في امتداد المناطق السكنية خارج المدن. و قد دفعت هذه العملية خطوات أوسع و أبعد من خلال تقدم وسائل النقل الداخلي و انتشار الكهرباء على نطاق واسع. و على هذا الأساس تمثلت أهم النتائج التي كشفت عنها الاتجاهات الحديثة للنمو الحضري فيما يلي:[2]

- ظهور المراكز المتروبوليتية الكبرى، عبر اتساع رقعة الامتداد العمراني الحضري.
- ميل اتجاهات النمو السكاني إلى الانخفاض المستمر داخل حدود المدن الكبرى.

---

[1] السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص 139.

[2] نفس المرجع : ص 145.

o اتجاه النمو الحضري إلى تطوير مناطق الضواحي بالمدن، مما يساهم في زيادة معدلات الانتقال اليومي للسكان من المدينة و إليها.

3.المظهر التنظيمي:

لقد ارتبطت نشأة المدينة الأولى بالتطورات الاقتصادية، حيث تمكن الإنسان من بعض المهارات الحرفية البسيطة إضافة إلى عملية الزرع و الصيد. و مع تزايد عدد السكان المستقرين اتجه الإنسان إلى تطوير نسق معين من حيث تقسيم العمل و تزايد معدل الإنتاج و التفرغ للأعمال الحرفية و الصناعية. إن هذه البدايات الأولى للنمو الحضري قد صاحبت بعض التغيرات التنظيمية على الأقل في المجال الاقتصادي ممثلة في تطوير جماعات اقتصادية و مهنية متخصصة كجماعات التجار و تدخل الدولة لتنظيم الدورات الزراعية و النشاط التجاري و تحديد أبعاد الملكية الخاصة و ما شابه ذلك.

مع بداية الثورة التكنولوجية دفع النمو الحضري المتزايد و السريع إلى إيجاد سلسلة متصلة الحلقات من التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و التنظيمية، حيث تعددت المنظمات الاقتصادية كالشركات المساهمة و الاتحادات الصناعية الكبرى و اتحادات العمال و الغرف التجارية...إلخ. و هكذا شهد النمو الحضري عبر مراحله المتتابعة عددا من التغيرات الهامة، جعل من المدينة نتاجا للتطور الاقتصادي من ناحية، و من ناحية أخرى كقوة فعالة في زيادة و تعميق هذا التطور، بما أوجدته من أشكال مختلفة من تنظيمات اقتصادية معقدة، كان آخر المطاف فيها ما يعرف باسم الاقتصاد الميتروبوليتي الذي يعبر عن أحدث أشكال التنظيم الاقتصادي المرتبطة بالنمو الحضري المعاصر.[1]

الفرع الثاني: عوامل النمو الحضري

يعتمد النمو الحضري في بعده المرتبط بتزايد نسبة السكان على مجموعة من العوامل أهمها:

1.العوامل السكانية:

أ- نمو السكان: إن الزيادة في عدد السكان تعتمد أساسا على الزيادة الطبيعية في عدد المواليد مع انخفاض في معدل الوفيات، و على هذا الأساس أوضحت الإحصائيات أن الانخفاض في معدل الوفيات هو السبب الرئيسي للتزايد السكاني السريع في العصر الحديث مع ارتفاع متوسط الأعمار لدى الأفراد في معظم دول العالم نتيجة ملائمة الظروف الصحية بفضل التقدم العلمي في المجال الطبي و الصيدلاني..إلخ.

[1] السيد عبد العاطي السيد: المرجع السابق، ص150.

لقد شهد القرن العشرين زيادة غير عادية في عدد سكان العالم من 1.6 بليون نسمة إلى 6.1 بليون نسمة، و حدثت 80 في المائة من هذه الزيادة منذ عام 1950. و تسبب في حدوث هذه الزيادة السريعة للسكان الانخفاضات الكبيرة في معدلات الوفيات و خاصة في المناطق الأقل نموا التي ارتفع فيها متوسط العمر المتوقع عند الميلاد بما يزيد 20 عاما خلال النصف الثاني من القرن.[1]

فالجدول رقم 01 يوضح مقارنة بين مناطق العالم الرئيسية في مستوى الخصوبة ما بين 1960-1991، و يبدو أن هناك مناطق كبيرة في العالم تتميز بارتفاع عدد المواليد.[2]

الجدول 01- معدل المواليد الخام في أقاليم العالم. المعدل بالألف

الإقليم	1960	1976	1991
1-العالم النامي	42	39	31
إفريقيا	48	48	44
آسيا (بدون اليابان)	41	37	27
أمريكا اللاتينية	41	37	28
2-العالم المتقدم	22	16	15
أوروبا	19	16	13
أمريكا الشمالية	24	15	16
الأوقيانوسية	24	22	19
كومنولث الدول المستقلة	25	18	18
اليابان	17	16	10
جملة العالم	36	33	27

المصدر: فتحي أبو عيانة، جغرافية السكان، أسس و تطبيقات

[1] تقرير الأمم المتحدة: السكان و البيئة و التنمية، التقرير الموجز، نيويورك 2001، ص 16.

[2] فتحي محمد أبو عيانة: **جغرافية السكان، أسس و تطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 1993، ص 115.

في نفس الوقت شهد العالم بمختلف قاراته هبوطا في مستوى الوفيات في العصر الحديث عما كان عليه من قبل، و كان هذا الهبوط سابقا عن انخفاض الخصوبة في دول العالم و ارتبط في ذلك بمظاهر التقدم الحضاري الاجتماعي و الاقتصادي و خاصة في الدول المتقدمة [1]. فالجدول رقم 02 يوضح مسار انخفاض الوفيات، حيث حدث الانخفاض في العالم المتقدم منذ فترة مبكرة، بينما استمرت بشكل تدريجي بنسبة أقل في العالم النامي حتى الستينيات من هذا القرن.

الجدول 02ـ تطور معدل الوفيات الخام في أقاليم العالم. المعدل بالألف

الإقليم	حوالي 1930	حوالي 1967	1991
إفريقيا	35ـ30	19	14
آسيا	35ـ30	13	9
أمريكا اللاتينية	25ـ20	9	7
أوربا و أمريكا الشمالية و كومنولث الدول المستقلة و أستراليا	13	9	9
العالم	27ـ24	13	9

المصدر: فتحي محمد أبو عيانة، جغرافية السكان، أسس و تطبيقات.

بـ الهجرة:

تعدّ الهجرة عنصرا رئيسيا من عناصر الدراسة السكانية، ذلك لأنها فيما عدا الزيادة الطبيعية تعدّ المصدر الوحيد لتغير حجم السكان، و الهجرة ظاهرة اجتماعية و جغرافية تميز بها الإنسان على مرّ الزمن و تعني الانتقال أو الترحال من مكان لآخر و تركه مدة قد تطول أو تقصر. كما تعني انتقال أشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة أخرى بقصد تغيير مكان الإقامة الدائم و هي كذلك حركة عبر الحدود ما عدا الحركات السياحية. [2]

كما قسم بعض العلماء العوامل المؤدية إلى الهجرة إلى عوامل جذب و عوامل طرد [3].

[1] فتحي محمد أبو عيانة: المرجع السابق، ص195.

[2] نفس المرجع: ص 201.

[3] علي عبد الرازق جلبي: **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 2010، ص 261.

ـعوامل الطرد: و تتمثل فيما يلي:

- التضخم السكاني في الأرياف و سوء الأحوال المعيشية مع تدني مستوى الخدمات الصحية و التعليمية.
- انهيار النظام الإقطاعي و تحرر الفلاحين من رق الأرض مما وفر لهم الحرية في الانتقال و الإقامة حيث يريدون.
- العوامل الطبيعية (صعوبة التضاريس و قسوة المناخ و حدوث الكوارث) لها دور مهم في التشجيع على الهجرة.
- قلة مناصب و فرص العمل في المؤسسات و الحكومات بسبب قلة الاستثمارات.

ـعوامل الجذب: و تتمثل فيما يلي:

- تعتبر المدن مراكز إدارية و اجتماعية و ثقافية مما جعلها تستقطب رجال الأعمال و المهنيين.
- انتشار المرافق و المؤسسات التعليمية و الجامعات في المدينة جعلها محط أنظار أهل الريف.
- توفر المدينة على مظاهر التحضر و وسائل الرفاهية (سينما، نواد، دور التسلية.).
- الثورة الصناعية و ما وفرته من مناصب شغل و هذا ما جعل المدن الكبرى الصناعية عامل جذب لطوفان الهجرة.

2ـالعوامل السياسية و الحربية:

بدأ النمو الحضري في التزايد التدريجي و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، و في ضوء ذلك ينظر إلى العامل السياسي و كذا آثار الحروب كعوامل أساسية في ظهور المدن و توسعها.

إن تركُز الوظائف الإدارية و السياسية في بعض المدن يكسبها وضعا خاصا، بحيث يساعد ذلك على جذب السكان و المهاجرين. فالمركزية السياسية التي تتميز بها هذه المدن يمكنها من الإشراف على المسائل السياسية، الاقتصادية، الدينية و التنظيمية و العسكرية بشكل تحتفظ به بالسيطرة على عامة الشعب و المجتمع.

3ـ العوامل الثقافية:

لا شك في أن العامل الثقافي الرمزي قد لعب دورا مهما في ظهور المدن و توسعها، بحيث ساهمت ثقافة الإنسان في تغيير مرفولوجية هذه المدن و شكلها الفيزيائي. و تتمثل العوامل الثقافية أساسا في الفنون، الاتجاهات الأخلاقية، العقائد و المقدسات، الظروف التاريخية و الآثار العمرانية. فكثير من مدن العالم تشهد توسعا ملموسا و نموا متزايدا نتيجة إسهاماتها و إشعاعها الثقافي على المستوى المحلي و الدولي.

4ـ العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية مجموعة من الظواهر المتعلقة بالحياة المادية للمجتمعات، فهي تضم العناصر التي تنتج السلع و الخدمات مثل الموارد الطبيعية، الأرض، رأس المال، وسائل الإنتاج، القيم الثقافية، المعرفة الفنية، التنظيم، العمل، المهارات و فنيات الأفراد، الصناعة و تنظيماتها، التوزيع المهني و مستويات المعيشة، العمران و مستويات الرفاهية.

إن أول ظهور للمدن كان في مواقع تتميز بالاستقرار و وفرة المياه، فقد ظهرت على ضفاف الأنهار التي تعدّ من أهم شرايين الحياة الإنسانية. اعتمد الإنسان آنذاك على وسائل بدائية في تحقيق سبل العيش، حيث اتسمت المدن بقلة عدد السكان و ببساطة علاقاتهم و قلة تعقيدها. مع تحول الإنسان إلى النشاط التجاري أصبحت المدن تعرف إقبالا واسعا من الأرياف، إذ اعتبر السوق مركز المدينة و التجارة هي حياتها و مصدر ثرواتها. و للثورة الصناعية أثرها البالغ في تحسين وسائل النقل بكل أنواعها و كذلك الطرق "برية، بحرية، جوية" مما أوجب البحث عن سوق المنتجات الضخمة و هذا أدى إلى انفتاح باب الشراكة بين الدول و انفتاح السوق العالمية و كل هذا ساعد على زيادة حجم و كثافة السكان في المدن.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة- الأطر النظرية

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم خلال السنوات المنصرمة، وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء، تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها فعقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات.

ورغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية ،ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين، حيث ظن البعض أن التنمية المستدامة هي المحافظة على البيئة بكل مفرداتها من حيث سلامة الهواء والماء، والمحافظة على المحميات الطبيعية، وزراعة الغابات، والتشجير، ومشكلات التصحر إلى آخره من القضايا المتعلقة بالبيئة. وإذا كانت الجوانب البيئية ركنا أصيلا من التنمية المستدامة إلا أنها ليست كل الأركان، فالتنمية المستدامة هي رؤية أكثر شمولية للمجتمع على نحو يفوق البعد البيئي.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة:

التنمية المستدامة مفهوم حديث النشأة بدأ يستخدم كثيرا في الأدب التنموي المعاصر، فهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد ، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى.

وقبل التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة، سنعرج على التطور الذي عرفه مفهوم التنمية إلى ظهور التنمية المستديمة.

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية:

لقد طرأ على مفهوم التنمية و محتواها تطورا مستمرا و واضحا، بحكم استجابتها (التنمية) الواقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، و التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر [1]، وهذه المراحل هي:

[1]- عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 1، ص 150.

1/التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي:

امتدت هذه المرحلة ما بين نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، حيث اعتمدت الدول على إستراتيجية التصنيع كوسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، بينما تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب كالربط بين الزراعة و الصناعة. ويعد نموذج "والت روستوW.Rostow" المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة [1].

2/التنمية وفكرة النمو والتوزيع:

مع نهاية الستينات و بداية السبعينات بدأ مفهوم التنمية يشمل أبعادا اجتماعية، بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط ، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية [2]. و تتجسد التنمية في هذه المرحلة بمحاربة مشكلات الفقر و البطالة و عدم المساواة في التوزيع، بحيث يستحيل القول بالتنمية في دولة ما إذا تفاقمت حدة هذه المشكلات، و لو بالمقابل تضاعف الدخل القومي و الفردي فيها. و يعد نموذج " تودارو H.Todaro" [3] النموذج الأكثر تمثيلا لهذه المرحلة.

3/التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها ما يسمى بالتنمية الشاملة أو المتكاملة، والتي تعني الاهتمام بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط .

1- نموذج روستو: (روستو 1916-2003 اقتصادي و سياسي أمريكي كان مستشارا خاصا للأمن القومي الأمريكي للرئيس جونسون في الستينات) المعروف بمراحل النمو الاقتصادي (1961) حيث اشتغل هذا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها "روستو" تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل ،وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.

2- عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: المرجع السابق، ص 151.

3- نموذج تودارو: Harris Todaro يحدد عملية التنمية في ثلاث أبعاد رئيسية هي: - إشباع الحاجات الأساسية. -احترام الذات. – حرية الاختيار.

بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان ، لكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى، ووضعت الحلول لكل مشكلة على حدة، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة علي تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات.[1]

4/التنمية المستدامة:

انطلاقا من ثمانينات القرن الماضي، و باعتبار إهمال التنمية في العقود الماضية للجوانب البيئية، عرفت البشرية مشكلات بيئية خطيرة أصبحت تهدد وجودها على سطح الأرض، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، فأخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل[2]، في ذلك الصدد وضعت إستراتيجية تتخيل إمكانية وجود تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط و الأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية. وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان "مستقبلنا المشترك Our Common Future" ونشر لأول مرة عام 1987م.[3]

الفرع الثاني: تعريف مفهوم التنمية المستدامة:

تعددت تعريفات التنمية المستدامة، فهناك ما يزيد عن الستين تعريفا لهذا النوع من التنمية[4]، وأول من تناول هذا المصطلح هي اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في تقريرها سنة 1987م كما سبق الذكر.

يمكن رصد التعاريف الأحادية التي تفتقر إلى البعد التحليلي[5]:

ـ التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة و القابلة للاستمرار.

- التنمية المستدامة هي التنمية التي لا تتعارض مع البيئة.

---

[1] ـ عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: المرجع السابق، ص 151.

[2] ـ عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: المرجع السابق، ص 152.

[3] ـ يعرف هذا التقرير أحيانا بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج.

[4] ـ عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: المرجع السابق، ص 156.

[5] ـ د محمد سعيد عبد المجيد: العمل الخيري و التنمية . على الموقع http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?Id=57

تاريخ الاطلاع على الموقع : 2012/12/21

- التنمية المستدامة هي التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهاية الموارد الطبيعية.

كما يمكن رصد التعاريف الشمولية التالية:

أن التنمية المستدامة ترتبط بعدة خصائص، الخاصية الأولى هي أنها تمثل ظاهرة عبر جيلية، أي أنها عملية تحويل من جيل إلى آخر. وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي للتنمية المستدامة يتراوح بين 25 إلى 50 سنة.

وتتمثل الخاصية المشتركة الثانية في مستوى القياس. فالتنمية المستدامة هي عملية تحدث في مستويات عدة تتفاوت (عالمي، إقليمي، محلي). ومع ذلك فإن ما يعتبر مستداما على المستوى القومي ليس بالضرورة أن يكون كذلك على المستوى العالمي. و يعود هذا التناقض الجغرافي إلى آليات التحويل والتي من خلالها تنتقل النتائج السلبية لبلد أو منطقة معينة إلى بلدان أو مناطق أخرى.

وتعد المجالات المتعددة خاصية ثالثة مشتركة حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. أما في التنمية البيئية المستدامة فيكون الهدف الأساس هو حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية فضلا عن الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية.[1]

أما التعريف الأكثر ظهورا وأوسعها انتشارا ذلك الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة1987م. حيث ورد في تقرير غروهارليم برونتلاند عن القضايا البيئية أنها: "**تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم**[2]".

---

[1] ـ أحمد السيد الكردي: مفهوم التنمية المستدامة. على الموقع
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129677 تاريخ الاطلاع على الموقع : 2012/12/21

[2] ـ مستقبلنا المشترك: إعداد اللجنة العالمية للبيئة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، عدد 142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1989، ص69.

وعرفها قاموس Webster بأنها: **"تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا"**[1]. كما عرفها مدير حماية البيئة الأمريكي وليام رولكس هاوس : **"تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والحماية البيئية هما عمليات متكاملة وليست متناقضة"**[2]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

مما سبق يتبين أن التنمية المستدامة تنمية لا ترتكز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، فهي تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة و متكاملة في إطار تفاعلي، يتسم بالضبط و التنظيم و الترشيد للموارد.[3]

شكل رقم (1) تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

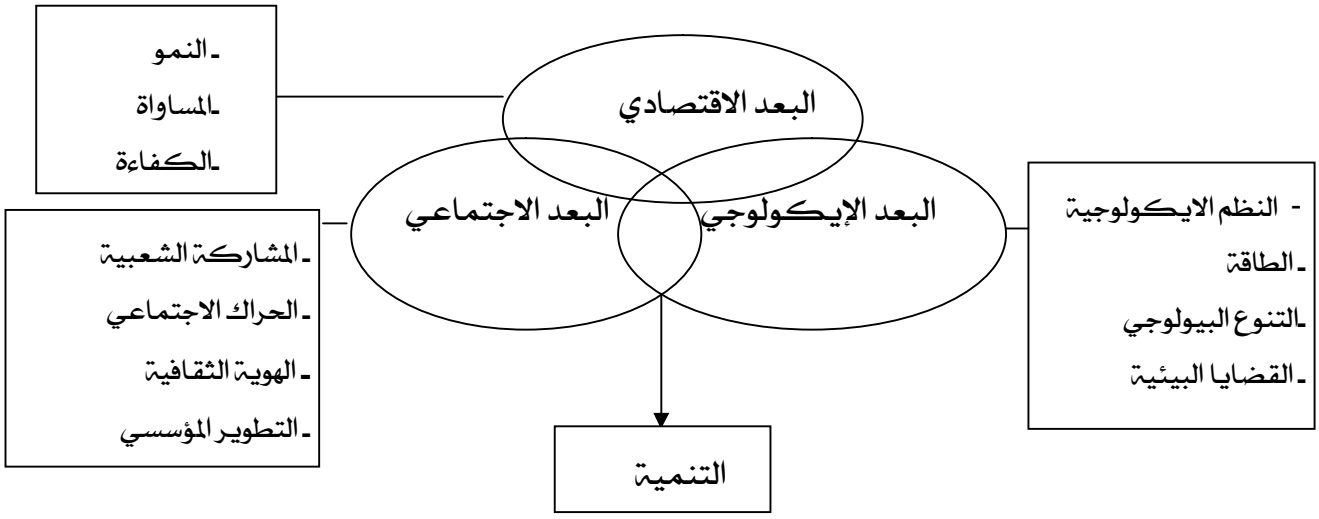

المصدر: عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة 2006

1/ البعد الاقتصادي:

يستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل. و يندرج تحت هذا البعد:

- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية: حيث يتباين مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في البلدان النامية عنه في البلدان الصناعية بشكل كبير.

---

[1] - عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: المرجع السابق، ص 156.

[2] - عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: نفس المرجع، ص 156.

[3] - عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: المرجع السابق، ص 162.

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية: عن طريق تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، و إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة.

- تقليص تبعية البلدان النامية: و ذلك بانتهاج نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي و بالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، و في التجارة فيما بين البلدان النامية، و تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، و التوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث: تسهم الدول المتقدمة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في المجال الصناعي من موارد طبيعية مثل المحروقات.وباعتبار هاته الدول المتسبب الرئيسي في المشكلات السابقة الذكر فالأجدر بها أكثر من غيرها إيجاد حلول وذلك عن طريق: استخدام تكنولوجيا أنظف، و توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان النامية.

- المساواة في توزيع الموارد: من أضخم الحواجز أمام تحقيق التنمية عدم تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمات الاجتماعية والتعليم والموارد الطبيعية وحرية الاختيار بين الدول الفقيرة والغنية من جهة، وداخل الدولة الواحدة من جهة أخرى.

- تقليص الإنفاق العسكري: عبر التركيز على الإنفاق في ميادين التنمية، من خلال إعادة تحصيص و لو جزء صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية.

2/البعد الاجتماعي:

لا يمكن إيجاد مجتمع عادل بيئيا واجتماعيا عندما تكون الحياة الاجتماعية فيه واقعة تحت هيمنة وتأثير قوى السوق والربح والنمو الاقتصادي ومعايير الرفاهية المتنامية، كما أن النزعة الاستهلاكية غير المقيدة تؤدي إلى استغلال غير مقيد، ومنه فان معالجة تلك القضايا يتطلب تفكيرا يعترف بالعلاقة المتكاملة بين الإنسان والبيئة وذلك في ظل التنمية المستدامة التي توازن بين التغيير الإبداعي والتقدمي والمحافظة على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بعناصره الآتية:

- **تثبيت النمو السكاني** :إن النمو المستمر للسكان بمعدلات تشبه المعدلات الحالية أصبح أمرا مكلفا للحكومات بالنسبة لتوفير الخدمات ويقلص من قواعد الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة السكان، لذا اتجه البعض إلى أن تثبيت نمو السكان هو السبيل لتحقيق تقدم كبير،لأن حدود قدرة الأرض على تحسين الحياة البشرية غير معروفة .

- **أهمية توزيع السكان:** تعاني العديد من دول العالم عدم التوزيع الأمثل للسكان، أهم مثال على ذلك هو تجمع معظم سكان الجزائر في الشمال، وهي نسبة صغيرة جدا مقارنة بالمساحة الشاسعة للجزائر.

حيث تهدف التنمية المستدامة لتفادي خطورة هذا العامل عن طرق التقليل من توسيع المناطق الحضرية، حيث أن المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في إحداث أخطار على الصحة وكذا تدمير النظم الطبيعية المحيطة مثل تدمير المساحات الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية.

- **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية :** لقد أصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية للإنسان حيث تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو،إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية، حيث أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان بمعنى إعادة توجيه الموارد بضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل توفير الرعاية الصحية والتعليم و محاربة الفقر.

- **حرية الاختيار (الديمقراطية)**:إن النمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل عن طريق المساهمة الفعلية على المستوى السياسي لكل القطاعات، فالمجتمع غير القادر على حرية الاختيار والتعبير هو مجتمع مقيد وهو ما تتميز به معظم البلدان النامية.

3/البعد البيئي:

إن معظم مشكلات المجتمعات الإنسانية في أنحاء العالم ناجمة كليا أو جزئيا عن استنزاف الموارد الطبيعية وتدهور نوعيتها، فإذا ما أردنا تشكيل مستقبلنا بوعي فعلينا تعلم كيفية إدارة بيئتنا المحلية والأرضية على السواء والتي تقوم على علاقة تكاملية ما بين حصيلة مجموعة النظم الطبيعية والنظم من صنع الإنسان، ويتأتى ذلك عن طريق:

- **حماية الموارد الطبيعية** :إن فكرة التنمية تقتضي بداية الحفاظ على رصيد الموارد الطبيعية وأن تكون العوامل الإنتاجية على الأقل ثابتة في تحقيق العدالة ما بين الأجيال، لذلك لا بد من قواعد جديدة لتسيير تلك الموارد ، لكي ينقل الرصيد إلى الأجيال القادمة في حالة أفضل.

- **صيانة المياه:** في بعض المناطق تقل إمدادات المياه، و يتم سحب المياه من الأنهار و من جوف الأرض بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية و الزراعية و البشرية تلوث المياه السطحية. و التنمية المستدامة تعني صيانة المياه من كل هذه التلوثات و الاستخدامات المبددة.

- **حماية المناخ من الاحتباس الحراري**: تعني التنمية المستدامة عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة:

بالرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه بقيت الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن قياس مدى التقدم نحو تحقيقها.

و لقد حاولت لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة لهذا المفهوم، و التي تسمى عادة بمؤشرات " الضغط والحالة والاستجابة" لأنها تميز ما بين مؤشرات الضغط البيئية مثل النشاطات الإنسانية، التلوث، انبعاث الكربون ومؤشرات تقييم الحالة الراهنة مثل نوعية الهواء والمياه والتربة ومؤشرات الاستجابة مثل المساعدات التنموية.[1]

و تنقسم معظم مؤشرات التنمية المستدامة إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وكذلك مؤشرات مؤسسية والتي توفر تقييما لمدى تطور الإدارة البيئية.

ويتم استنباط هذه المؤشرات لتدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة والتي تضمنتها الفصول الأربعون من وثيقة الأجندة 21.[2]

---

[1] باتر محمد علي وردم : كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الاطلاع: 2013/01/13

[2] أجندة 21 تعبر عن برنامج عمل شامل تبنته 182 دولة، و خطة تفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 و خلال القرن 21. و شملت 40 فصلا، يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام عامة هي القضايا الاجتماعية و الاقتصادية و إدارة الموارد الطبيعية و=

1ـ المؤشرات الاجتماعية:

إن مؤشرات الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة مركبة و يتم بموجبها إعطاء صورة واضحة عن مدى التقدم أو التراجع في تحقيقها، و تتمثل فيما يلي [1]:

أـ المساواة الاجتماعية: تعتبر المساواة أحد أهم القضايا الاجتماعية في التنمية المستدامة، إذ تعكس إلى درجة كبيرة نوعية الحياة والمشاركة العامة والحصول على فرص الحياة. وترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات. وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة ومنها الصحة والتعليم والعدالة. ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر، العمل وتوزيع الدخل، النوع الاجتماعي، تمكين الأقليات العرقية والدينية، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال. وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقق. وقد تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما :

ـ الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

ـالمساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة بمعدل أجر الرجل.

بـ الصحة العامة: إن الحصول على مياه نظيفة صالحة للشرب و غذاء صحي و رعاية صحية تعتبر من أهم مبادئ التنمية المستدامة. وقد وضعت الأجندة 21 بعض الأهداف الخاصة بالصحة وأهمها تحقيق احتياجات الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الريفية، والسيطرة على الأمراض المعدية، وحماية المجموعات الهشة (مثل الأطفال وكبار السن) وتقليص الأخطار الصحية الناجمة عن التلوث البيئي. أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي: ـ حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

=المحافظة عليها و دور المجموعات الرئيسية في المجتمع (الحكومات، النساء، المزارعون، الناشئة، العمال، منظمات المجتمع المدني، المجتمع العلمي و التقني، و المجتمع التجاري والصناعي) في تطبيق أجندة التنمية المستدامة، و أساليب التطبيق بما فيها نقل التقنية و التمويل و العلوم و التعليم و مشاركة المجتمع. و تضمنت هذه المجالات الأربع التحديات البيئية و كذلك التحديات المتعلقة بالحاكمية التي ألقى الضوء عليها تقرير برونتلاند. و ظلت أجندة 21 إلى يومنا هذا أهم وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في مجال التنمية. كما تتضمن حوافز و تدابير لدفع اقتصاديات الدول النامية، و القضاء على مشكلة الفقر و تخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض و ضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد و البيئة معا.

[1] باتر محمد علي وردم : كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، على الموقع:

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الاطلاع: 2013/01/13

ـ الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات، والعمر المتوقع عند الولادة.

ـ الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية .

ـ الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

ت. التعليم: هناك ارتباط بين مستوى التعليم في دولة ما و مدى تقدمها الاجتماعي و الاقتصادي، و قد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في تعليم سكانها على اكتساب المعلومات الحديثة. وفي وثيقة الأجندة 21 فإن التعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة، وزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة. أما مؤشرات التعليم فهي:

ـ مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.

ـ محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

ث. السكن: إن توفر المسكن المناسب يعدّ من أهم احتياجات التنمية المستدامة، و إن شروط الحياة خاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي ونسبة نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني والحضري. وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المستوطنات البشرية العشوائية ونسبة المتشردين وأولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة ولا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن ومريح ومستقل. و يتم قياس هذا المؤشر من خلال نصيب الفرد من مساحة البيت أي الفرد /م2.

ج. الأمن الاجتماعي: يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي و حماية المواطنين من الجريمة المنظمة، و جرائم المخدرات و الاستغلال اللامشروع، خاصة الأطفال و المرأة. و يتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف نسمة.

ح.النمو السكاني: هناك علاقة عكسية بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية، مما يؤدي إلى المشاكل البيئية، و بالتالي تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة. و يقاس هذا المؤشر بالنسبة المئوية للزيادة السكانية كل سنة، أي معدل النمو السكاني/السنة.[1]

[1] باتر محمد علي وردم : كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الاطلاع: 2013/01/13

2.المؤشرات الاقتصادية:

إن المؤشرات الاقتصادية المستدامة هي التي تعكس طبيعة تأثير السياسات الاقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية، ولعل من بين أهم المؤشرات التي تقيس الجانب الاقتصادي القضايا الآتية:[1]

أ.البنية الاقتصادية: إن أهم العناصر التي تعبر عن مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالآتي:

-الأداء الاقتصادي: و يمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، و نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

-التجارة: و يقاس بالميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

-الحالة المالية: و تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، و كذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

ب.أنماط الإنتاج و الاستهلاك:هذه هي القضية الاقتصادية الرئيسية في التنمية المستدامة، إذ أن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب. أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة فهي:

-استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، والمقصود بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

-استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

-إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية أنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

-النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ)

---

[1] باتر محمد علي وردم : كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الاطلاع: 2013/01/13

3.المؤشرات البيئية:

لا يمكن اعتبار مؤشر الاستدامة البيئية مقياسا عالميا محكما للتنمية المستدامة، إذ أنه يتعرض حاليا للكثير من النقد المنهجي. أما المؤشرات الشائعة الاستعمال و الأكثر دقة و شمولية و قدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة من الناحية البيئية، تتلخص فيما يلي: [1]

أ. الغلاف الجوي: يمكن اعتبار التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء من القضايا البيئية الهامة التي ترتبط تأثيراتها بشكل مباشر مع صحة الإنسان واستقرار وتوازن النظام البيئي. وبالتأكيد فأن العوامل الرئيسية وراء مشاكل الغلاف الجوي هي استخدام الإنسان للفحم الحجري ومصادر الطاقة الملوثة وانبعاث ثاني أكسيد الكربون والعديد من المركبات والمواد الملوثة الأخرى من المصانع ووسائل النقل والنشاطات البشرية الأخرى. وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي :

- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاث ثاني أكسيد الكربون.

- ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.

- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ب.استخدامات الأراضي: إن الأرض لا تتكون فقط من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها. وبالتالي فإن طرق ووسائل استخدام الأراضي هي التي تحدد بشكل رئيسي مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة وتطبيقها لمبادئها. فاستخدامات الأراضي تتطلب قرارات سياسية واقتصادية على درجات متفاوتة من المسؤولية والهرمية الإدارية والسياسية، فقد تكون قرارات وطنية أو إقليمية أو محلية أو حتى شخصية. أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

-الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

---

[1] باتر محمد علي وردم : كيف يمكن قياس التنمية المستدامة، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112 تاريخ الاطلاع: 2013/01/13

ـالغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.

ـ التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.

ـ الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

تـ البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: أهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية :

ـالمناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.

ـ مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

ثـ المياه العذبة: هي أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، ويتم عادة قياس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما نوعية وكمية المياه. وتقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

جـالتنوع الحيوي:يعتبر شرطا أساسيا لاستدامة التنمية، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما الأنظمة البيئية والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة، والمؤشر الثاني هو الأنواع ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

خلاصة الفصل:

ترتكز ظاهرة النمو الحضري على كثافة تمركز العنصر البشري و توسع المجال الفيزيائي للمدن، و لا يمكن دراسة هذه الظاهرة إلا من خلال استيعاب الأبعاد الديمغرافية، الاقتصادية، الإيكولوجية، التنظيمية و السلوكية، حيث يتضمن الاعتماد على متغيرات السكان (الزيادة الطبيعية، الهجرة الداخلية و الخارجية)، البيئة (النظريات التخطيطية المختلفة الدارسة للمجال الحضري).

ظاهرة النمو الحضري ليست ظاهرة جديدة، بل هي ضاربة بجذورها في التاريخ، مع ظهور المدن قبل حوالي 6000 سنة قبل الميلاد، و قد مرت بمراحل متعددة (مرحلة الجماعات الصغيرة المتمثلة في العشائر و القبائل، مرحلة سعي الإنسان للتوطن الدائم بمكان معين، مرحلة تحول المركز الحضري إلى القلاع و الحصون، ثم مرحلة الثورات المختلفة، زراعية، صناعية، تكنولوجية..)، إلا أن القرنين الماضيين قد شهدا تحضرا لم يسبق له مثيل، تمثل في تزايد حجم المجتمع الحضري و كثافته السكانية، و في تغيّر الأساس الوظيفي و الاقتصادي و تعقده، و في تغيّر طابع الحياة الفردية و أبعاد السلوك الاجتماعي، و التأثير على البيئة.

كاستجابة لهذه الأوضاع المعقدة، سعت البشرية إلى إيجاد حلول تنموية تطورت من مرحلة إلى أخرى، حيث تم التركيز ابتداء على الجانب الاقتصادي فقط ، ثم تم إضافة الجانب الاجتماعي ، فالتنمية البشرية إلى أن ظهر مفهوم التنمية المستدامة، إلا أن هذا المفهوم مازال غامضا بوصفه مفهوما وفلسفة وعملية ،ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين، حيث ظن البعض أن التنمية المستدامة هي المحافظة على البيئة بكل مفرداتها من حيث سلامة الهواء والماء، والمحافظة على المحميات الطبيعية، وزراعة الغابات، والتشجير، ومشكلات التصحر إلى آخره من القضايا المتعلقة بالبيئة. وإذا كانت الجوانب البيئية ركنا أصيلا من التنمية المستدامة إلا أنها ليست كل الأركان، فالتنمية المستدامة هي رؤية أكثر شمولية للمجتمع على نحو يفوق البعد البيئي.

الفصل الثاني

النمو الحضري في الدول المتقدمة و النامية

المبحث الأول: وضع النمو الحضري في الدول المتقدمة و النامية

المطلب الأول: خصائص النمو الحضري في الدول المتقدمة

لأول مرة في تاريخ البشرية، تعيش أغلبية السكان في المناطق الحضرية بنسبة تتزايد بشكل مستمر. في القرن الماضي شخصين فقط مقابل 10 أشخاص يعيشون في المدينة، حسب تقديرات الأمم المتحدة في سنة 2030 هذه العلاقة ستؤول إلى 6 من 10 أشخاص، قبل أن تنتقل إلى 7 من 10 أشخاص سنة 2050، و أن أكثر من 90 بالمائة من هذا النمو يتركز في مدن الدول المتقدمة.[1]

تعتبر نسبة التحضر في الدول المتقدمة من أعلى النسب في العالم، و ذلك رغم النمو السكاني البطيء، الراجع إلى ضعف الخصوبة و استقرار معدل الوفيات من ناحية، و من ناحية أخرى إلى ندرة الهجرة الريفية. فما يحدث في هذه الدول هو هجرة من مراكز المدن نحو المناطق المحيطة بها. الجدول رقم 03 يمثل عدد سكان الحضر في دول العالم المتقدم ما بين 1950-2030 بالإضافة إلى معدل التحضر في هذه الفترة الزمنية.[2]

الجدول 03- سكان الحضر و معدل التحضر بالدول المتقدمة- 1950-2030-

	1950		1975		2000		2015		2030	
	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين
أوربا	52.4	287	67.3	455	73.4	534	76.3	538	80.5	540
أمريكا الشمالية	63.9	110	73.8	180	77.4	243	81.1	288	84.5	335
أوقيانوسية	61.6	8	72.2	15	74.1	23	76.1	28	77.3	32
العالم	29.8	751	37.9	1543	47.2	2862	53.7	3869	60.2	4981

Source :Françoise Dureau, Croissance et Dynamique Urbaines dans les pays du Sud

بالإضافة إلى ارتفاع معدل التحضر في البلدان المتقدمة بشكل محسوس يصل إلى 80 بالمائة في أوربا و أمريكا الشمالية. يمكن التأكيد على أن عدد الحواضر و المدن التي يقطنها أكثر من 10 ملايين

[1] La ville Acteur de Développement : **Actes de séminaire international de la CTB**, Bruxelles, 18-19 décembre 2007.

[2] Françoise Dureau : **Croissance et Dynamique Urbaines dans les pays du Sud**, article, P4, sans année d'édition

ساكن قد تزايد كذلك بشكل ملحوظ (الجدول 04). ففي سنة 1975 لم تكن سوى 03 مدن (طوكيو، نيويورك، مكسيكو) تستقبل أكثر من 10 ملايين ساكن، ارتفعت إلى 24 مدينة سنة 2005، ما يقارب 300 مليون ساكن يعيشون في هذه الحواضر.[1]

الجدول 04: سكان الحضر و معدل التحضر بالدول المتقدمة 1975-2005.

حجم المدن	1975	2005
سكان10 ملايين ساكن و أكثر		
-عدد المدن	3	24
- السكان بالملايين	53.2	292.6
-نسبة سكان الحضر %	3.5	9.3
سكان من 5 إلى 10 ملايين ساكن		
-عدد المدن	15	30
- السكان بالملايين	117.2	204.5
-نسبة سكان الحضر %	7.7	6.5
سكانمن 1 إلى 5 ملايين ساكن		
-عدد المدن	163	364
- السكان بالملايين	713.2	316.8
-نسبة سكان الحضر %	22.6	20.9
سكانمن 500000 إلى مليون ساكن		
-عدد المدن	242	455
- السكان بالملايين	170.0	318.2
-نسبة سكان الحضر %	11.2	10.1
سكانأقل من 500000 ساكن		
-عدد المدن	×	×
- السكان بالملايين	858.7	1622.0
-نسبة سكان الحضر %	56.6	51.5
× عدد المدن المتوسطة و قليلة الحجم كبير جدا و غير معروف بشكل جيد.		

Source : Jacques Véron , la moitié de la population mondiale vit en ville

[1] Jacques Véron : la moitié de la population mondiale vit en ville, Revue Population et Société, Juin 2007,n°435,P2

إن أغلب المدن المليونية تتموقع على ضفاف البحار أو على مجرى مائي قابل للملاحة، مما يعطيها أهمية كبرى في النشاطات الاقتصادية بشكل يساعد على تضخمها باستمرار. فمن بين 20 مدينة يفوق حجمها 10 ملايين نسمة، 12 مدينة هي موانئ بحرية كنيويورك، شنغهاي، بومباي، مدراس، كراتشي، كلكتا، و مدينتين موانئ نهرية و ستة مدن تجمع بين الميناء النهري و البحري.

المطلب الثاني: خصائص النمو الحضري في الدول النامية

يمثل سكان العالم الثالث ثلثي سكان العالم، حيث يبلغ عدد قاطني الكرة الأرضية حاليا 6.1 مليار نسمة منهم 63.6% في آسيا وحدها و 14.7% في إفريقيا و 9.1% في أمريكا اللاتينية و الكاريبي و حوالي 13% فقط في أوربا و أوقيانوسية. و على عكس الدول المتقدمة، فنمو سكان الحضر بالدول النامية يتم بإيقاع من 2 إلى 3 مرات نظيره في الدول المتقدمة، لكن نسبة التحضر بالعالم الثالث ما زالت لا تمثل سوى 37% و ستصل في 2030 إلى 53% فقط [1]، رغم الزيادة الطبيعية المرتفعة للسكان و النزوح الريفي و الانخفاض النسبي للوفيات.

فآسيا تصل نسبة التحضر فيها 37%، و المدن الصينية و الهندية تضم لوحدها على التوالي 290 و 160 مليون نسمة، أي ما يعادل 20% (1990) من مجموع السكان الحضر في العالم. أما إفريقيا فتعتبر متأخرة في التحضر حتى بداية القرن العشرين، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية (1948) سجلت نسبة التحضر بها 2% إلى 3% و 6 مدن فقط يتجاوز حجمها 100 ألف نسمة. ابتداء من 1960 إلى غاية اليوم، تعرف إفريقيا نموا سريعا لمدنها يتجاوز المتوسط العالمي، حيث يبلغ 6% إلى 7% سنويا، ففي 1975 حققت 25% كنسبة تحضر و 70 مدينة يفوق حجمها 100 ألف نسمة.

بينما أمريكا اللاتينية كجزء من العالم الثالث تتميز من حيث التحضر بنسبة عالية تصل إلى 75% من مجموع سكانها، أما بالنسبة للسكان الحضر بالعالم الثالث فهي تمثل 22%، و 10% على المستوى العالمي.

[1] Françoise Dureau : Ibid, P4.

الجدول 05ـ سكان الحضر و معدل التحضر بالدول النامية ـ 1950ـ2030ـ

	1950		1975		2000		2015		2030	
	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين	نسبة الحضر	السكان بالملايين
إفريقيا	14.7	32	25.2	102	37.2	295	45.3	503	52.9	787
أسيا	17.4	244	24.7	592	37.5	1376	45.9	2005	54.1	2679
أمريكا اللاتينية و الكاراييب	41.9	70	61.4	198	75.4	391	80.5	507	84	608
العالم	29.8	751	37.9	1543	47.2	2862	53.7	3869	60.2	4981

Source :Françoise Dureau, Croissance et Dynamique Urbaines dans les pays du Sud

في الجدول 06 سوف نلاحظ أن الدول النامية لا تقع جميعها في مرحلة النمو الباكر أو المتأخر بل أن بعضها بدأ يلحق بالنمط الأوربي أي مرحلة الاستقرار المنخفض و هي عموما تلك الدول التي يقل نموها السكاني السنوي عن 1% مثل شرق آسيا (0.6%) و الجنوب الإفريقي (0.4% و ذلك بسبب وجود أقلية أوربية كبيرة و عوامل أخرى مثل انتشار الإيدز و الكاريبي (0.8%)[1].

و يبين الجدول مدى التقهقر الديمغرافي الذي سيصيب أوربا و وصولها مرحلة النمو السكاني صفر بل و تجاوز تلك المرحلة حين يتركز معظم السكان في فئات العمر الكبيرة و ترتفع معدلات الوفيات و كما ذكرنا فإنها ستفقد خلال نصف القرن القادم 76 مليون نسمة.

[1] الأمين العوض، محمد ابراهيم أرباب: النمو الحضري المتسارع في الدول النامية، جامعة الزعيم الأزهري، المجلة العلمية، العدد الثاني، 2007، ص12

الجدول 06 –تطور سكان العالم و إسقاطاته بالأقاليم الجغرافية الكبرى 2005ـ2050

الدول	مجموع السكان بالملايين 2005	عدد السكان المتوقع بالملايين 2050	النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السكاني 2005	النسبة المئوية لسكان الحضر 2003
شرق إفريقيا	287.7	678.7	2.4	26
وسط إفريقيا	109.6	303.3	2.7	37
شمال إفريقيا	190.9	311.9	1.7	50
الجنوب الإفريقي	54.1	46.0	0.4	54
غرب إفريقيا	263.6	587.0	2.3	42
شرق آسيا	1524.4	1586.7	0.6	43
جنوب شرق آسيا	555.8	752.3	1.3	42
جنوب وسط آسيا	1610.9	4295.0	1.6	30
غرب آسيا	214.3	383.2	2.0	65
شرق أوربا	297.3	223.5	0.5ـ	68
شمال أوربا	95.8	105.6	0.3	83
جنوب أوربا	149.4	138.7	0.3	66
غرب أوربا	135.9	185.5	0.2	81
الكاريبي	39.1	46.4	0.8	64
أمريكا الوسطى	147.0	209.6	1.5	69
أمريكا الجنوبية	375.2	526.9	1.4	81
أمريكا الشمالية	330.6	238.0	0.9	80
استراليا- نيوزيلاندا	33.1	47.6	1.0	91

المصدر: الأمين العوضي، د.محمد ابراهيم أرباب

المبحث الثاني: وضع النمو الحضري في الجزائر

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر

إن قيام الحضارات المتعاقبة بالجزائر يفسر أن عملية التحضر كانت قديمة، أكّدتها الكثير من الحفريات والشواهد التاريخية والأثرية، حيث كانت الجزائر محطة لقيام العديد من الدول والحضارات. وقد شهد المجتمع الجزائري بروز نمطين اجتماعيين هما مجتمع ريفي وآخر حضري.

لقد شهدت الجزائر حضارة البربر وهم السكان الأصليون للجزائريين وقد مرت حياة الحضر في الجزائر بمراحل تاريخية اتسمت بنوايا ظهور المدن، تطور البعض منها وزال البعض الآخر انطلاقا من التواجد الفنيقي فالغزو الروماني والوندالي فالبزنطي، وبعد الفتوحات الإسلامية، تطورت الكثير من المدن في الجزائر، إن هذا التراكم والتنوع الثقافي والحضاري صب في دائرة إحداث تغير مهم في نمط الحياة في مختلف الحقبات والفترات التاريخية.

لقد اتسمت مرحلة الاحتلال الروماني (42 ق.م 429 م) بإقامة القلاع الحصينة و المراكز الحضرية للجنود الرومان، بغية الاحتماء من المقاومة الشديدة التي واجهوها من طرف الأهالي، ثم بعد أن تمّ الانتهاء من أمر المقاومة، قاموا بإنشاء مدن كبيرة، جلبوا إليها سكان حضريون رومانيون، و قدر حجمها بين 500 و 2000 نسمة للمدينة الواحدة. لقد كان لهذه المدن الأثر الواضح في تأسيس الشبكة الحضرية في الجزائر، أهمها: اكوسيوم (الجزائر)، سيرتا (قسنطينة)، هيبوريجيوس (عنابة)، ايجيلجيلي (جيجل)، تيمقاد، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف)، يوماريا (تلمسان)، و غيرها.

مع وصول الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا تمّ إثراء الشبكة الحضرية بشكل كبير، حيث ازداد عدد المدن مع تعاقب الدويلات التي حكمت الجزائر، من الرستميين و الأغالبة و الصنهاجيين و الحماديين و المرابطين و الموحدين إلى المرنيين و الزيانيين، و كان أهم المدن: تيهرت، القليعة، تلمسان، المنصورة، بجاية، المسيلة (قلعة بني حماد)، تنس، الجزائر.[1]

في الفترة العثمانية أصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري، حيث تعدى تأثيرها الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي لحدودها، و أضحت تستقطب العديد من المهاجرين بحكم جاذبيتها و تنوع النشاطات الثقافية و الترفيهية، بالإضافة إلى هذه الوظائف الأساسية، كان للمدينة

[1]-Larbi Icheboudène : **Alger ,Histoire d'une capitale** ,Alger, ed Kasbah, 2eme édition, 2008, P25.

في الفترة العثمانية دور إداري و عسكري مهم، فمدينة الجزائر العاصمة كانت العاصمة الإدارية للبلاد و مقرا للداي، مدينة المدية عاصمة الإقليم التيطري في الوسط، و مدينة قسنطينة مقر باي الشرق.[1]

حينما احتلت فرنسا الجزائر، سعت إلى فرنسة الأرض الجزائرية من خلال إصدار عدة قوانين أهمها كان القرار المشيخي Senatus Consult المؤرخ في 22 أفريل 1863، و قانون Varnier في 26 جويلية 1873[2]، و ما تلاه من قرارات جائرة و سياسات متعدية دفعت بالسكان إلى ترك أراضيهم الأصلية و التوجه نحو المدن، فقد تمّ سلب نحو 3 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية و تمّ تسليمها للكولون الأوروبيين، كما تمّ تصنيف نحو 3.5 مليون هكتار من الغابات كملكية للدولة[3].

لا بد من التذكير، أن الاستعمار الفرنسي اعتمد على الشبكة الحضرية الموجودة في سبيل تحقيق هيمنته الاقتصادية، فقام بإنشاء الموانئ بالمدن الساحلية (وهران، سكيكدة، الغزوات، الجزائر، بجاية، عنابة..) و ربطها بالمدن الداخلية بشبكة السكك الحديدية، لنقل الثروات إلى فرنسا. و لقد اعتمدت الإدارة الاستعمارية مخططات عمرانية جديدة تهدف إلى توسع الأنسجة العمرانية للمدن عن طريق إنشاء أحياء جديدة و تجهيزها بالمرافق الإدارية و الهياكل الأساسية لجلب الأوربيين. و لم تكتف بهذا فحسب، بل أقامت مدن جديدة يمكن تسميتها بمدن استعمارية منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس و التي تعدّ اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر.

حسب التقديرات المقدمة من طرف المصالح الإحصائية الاستعمارية، انتقلت نسبة التحضر من 13.9 % سنة 1886 إلى 21.99 % سنة 1936 لتصل إلى 25.05 % سنة 1954[4]. تضاعف عدد سكان الحضر أربع مرات في مدة 68 سنة لينتقل خلال هذه الفترة من 523000 إلى 2158000 ساكن. خلا ل مدة 54 سنة أي في الفترة الفاصلة بين 1954 إلى 2008 تضاعف عدد السكان الحضر ما يقارب 10.4 ليصل إلى 22471000 و أصبح يمثل ثلثي سكان الجزائر.

---

[1] - Larbi Icheboudène : Ibid, P27.

[2] عمار علوي: **الملكية و النظام العقاري في الجزائر**، الجزائر، دار هومة، ط4، 2006، ص26.

[3] -Yves Guillermou : Villes et campagnes en Algérie, Autrepart, revue de sciences sociale au Sud, n°11, 1999, P 49.

[4] -Armature Urbaine RGPH 2008 : Office Nationale des Statistiques, Alger, collection statistique n° 163/2011, P120.

إن الزيادة الكبيرة للسكان الحضر في تلك الفترة تمت خلال مرحلتين، فمرحلة 1954ـ1962 كانت مرحلة الثورة التحريرية، حيث سعت الإدارة الاستعمارية إلى اعتماد سياسة التجميع و خلق المناطق المحرمة في الجبال، مما دفع بأغلبية السكان إلى هجران الأرياف و الجبال. المرحلة الثانية 1962ـ1966 تميزت بالانتقال الهائل من الأرياف إلى المدن المهجورة من طرف الأوربيين. و لقد تضاعف عدد السكان الحضر خمس مرات ما بين 1954ـ1966 لينتقل من 320000 إلى 1620000 ساكن.

الجدول 07: تطور سكان الحضر و الريفيين في الجزائر بين 1886ـ2006

السنة	السكان بالآلاف			زيادة السكان الحضر بالآلاف	نسبة السكان الحضر %
	الحضر	الريفيين	المجموع		
1886	523	3229	3752	-	13.95
1906	783	3938	474	260	16.59
1926	1100	4344	5444	317	20.21
1931	1248	4654	5902	148	21.14
1936	1432	5078	6510	184	21.99
1948	1838	5949	7787	406	23.61
1954	2158	6457	8615	320	25.05
1966	3778	8244	12022	1620	31.43
1977	6687	10261	16948	2909	39.45
1987	11420	11631	23051	4733	49.54
1998	16964	12149	29113	5544	58.27
2008	22471	11609	34080	5507	65.94

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

في **الفترة 1966ـ1977** تركزت السياسة التنموية المعتمدة من طرف الدولة حول التصنيع و الثورة الزراعية التي كانت تهدف إلى وقف النزيف الديمغرافي الذي كان يعانيه الريف. حيث انتقل عدد السكان الحضر من 3.8 مليون ساكن سنة 1966 إلى 6.7 مليون سنة 1977 أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 77 % و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.3 %.

عرفت **الفترة 1977-1987** تتابع زيادة سكان الحضر بشكل أقل من العشرية السابقة أي بنسبة زيادة عامة تقدر بـ 71 % و معدل زيادة سنوية تقدر بـ 5.5 %. أما **الفترة 1987-1998** فقد عرف معدل الزيادة السنوية انخفاض أكيد من 3.1 % سنة 1987 إلى 2.1 % سنة 1998. في نفس الاتجاه سجل معدل الزيادة للسكان الحضر نسبة 3.6 % في السنة أي بانخفاض كبير من العشرية السابقة.

و لقد تابعت الفترة بين 1998-2008 في نفس الاتجاه، حيث انخفض معدل الزيادة للسكان الحضر إلى 2.9 % و لكن أكبر من معدل الزيادة العامة الذي واصل في انخفاضه إلى 1.6 % (لأول مرة سجلت الجزائر معدل سلبي لمتوسط معدل الزيادة السنوية للريفيين -0.48).

الجدول 08: تطور مؤشرات التحضر في الجزائر 1886-2008

الفترة	متوسط معدل الزيادة السنوية %			إيقاع التحضر %	نصيب الهجرة %
	الحضر	الريف	المجموع		
1906-1886	2.03	1.00	1.16	1.03	43.2
1926-1906	1.71	0.49	0.72	1.22	58.3
1931-1926	2.55	1.39	1.63	1.16	36.2
1936-1931	2.79	1.76	1.98	1.03	29.0
1948-1936	2.11	1.33	1.50	0.78	28.5
1954-1948	2.71	1.37	1.70	1.34	37.3
1966-1954	4.78	2.06	2.82	2.72	41.1
1977-1966	5.33	2.01	3.17	3.32	40.5
1987-1977	5.49	1.20	3.09	4.29	43.7
1998-1987	3.58	0.39	3.3	3.19	40.7
2008-1998	2.89	-0.48	1.61	3.35	44.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

يوضح الجدول أن نسبة زيادة السكان الحضر فاقت دائما نسبة الزيادة الطبيعية العامة، و أن إيقاع التحضر عرف تقلبات بين 1886 و 2008. فهذه النسبة تصاعدت ما بين 1886ـ1926 ثم أخذت في التناقص إلى غاية 1948. انطلاقا من هذه الفترة عرف إيقاع التحضر تزايدا مستمرا.

نصيب الهجرة من زيادة السكان الحضر كان متزايدا إلى غاية 1936. خلال الحرب العالمية الثانية عرفت تناقصا ملحوظا، ثم بعدها زاد نصيب الهجرة إلى أن بلغ أقصاه سنة 2008 بنسبة 44.3 % من السكان الحضر. حيث 55.7% من زيادة السكان الحضر في هذه الفترة (1998ـ2008) كان راجعا للزيادة الطبيعية للسكان، بينما 44.3% الباقية كان سببها الهجرة و إعادة تصنيف الحواضر.

يمكن إرجاع هذا التطور إلى حالة اللاأمن التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات و انخفاض مستوى المعيشة في المناطق الريفية المعزولة، و كذلك انتهاج سياسة اقتصاد السوق من خلال هيمنة القطاع الخاص، التي جعلت فكرة الإقامة بالمدن مطلب و غاية أغلب الجزائريين.

المطلب الثاني: عوامل النمو الحضري في الجزائر

إن التحضر الذي شهدته الجزائر خصوصا بعد الاستقلال يرجع إلى عدة عوامل، قد تكون أهمها الهجرة الريفية نحو المدن و الزيادة الطبيعية للسكان، التي خلقت كثافة سكانية كبيرة داخل التجمعات الحضرية. إضافة إلى ذلك فإن التجمعات الريفية التي قد تعرف تحولات اقتصادية فيما يخص توفر الهياكل القاعدية و المساكن و الشغل و الترفيه. يتم إعادة تصنيفها إلى تجمعات حضرية، حيث مسّت هذه الظاهرة 162 تجمع ما بين 1987 و 1998 بـ 1409712 ساكن و 257 تجمع في الإحصاء الأخير بـ 1876420 ساكن [1].

[1] - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 120.

ما بين 1987 و 1998 الزيادة الطبيعية للسكان تمثل 59.5 ٪ من النمو الحضري، ظاهرة إعادة التصنيف نسبة 22.34 ٪، بينما النزوح الريفي لم يمثل سوى 18.16 ٪ في تغير السكان الحضريون.

الجدول 09: عوامل النمو الحضري في الجزائر بين 1987-1998 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT.

EPT	عدد السكان الحضر	نصيب عوامل النمو الحضري المتوسط السنوي ٪		
		زيادة طبيعية	إعادة تصنيف	نزوح ريفي
شمال وسط (ش و)	5333379	68.99	26.54	4.53
شمال شرق (ش ش)	2733276	64.98	23.78	11.28
شمال غرب (ش غ)	2993140	64.76	32.22	3.04
الشمال	**11059795**	**66.85**	**27.29**	**5.86**
هضاب عليا وسط (هـ ع و)	1082549	40.63	10.31	42.05
هضاب عليا شرق (هـ ع ش)	2208479	53.95	16.20	29.87
هضاب عليا غرب (هـ ع غ)	975826	44.18	18.05	37.76
الهضاب العليا	**4266854**	**47.78**	**15.01**	**37.21**
جنوب شرق (ج ش)	1259860	50.97	18.18	30.86
جنوب غرب (ج غ)	272491	91.68	-	8.19
هقار طاسيلي (هـ ط)	104570	19.85	6.62	73.53
الجنوب	**1636921**	**51.60**	**15.00**	**33.40**
المجموع	**16963570**	**59.50**	**22.34**	**18.16**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

شكل 02ـ عوامل النمو الحضري بين 1987ـ1998 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT

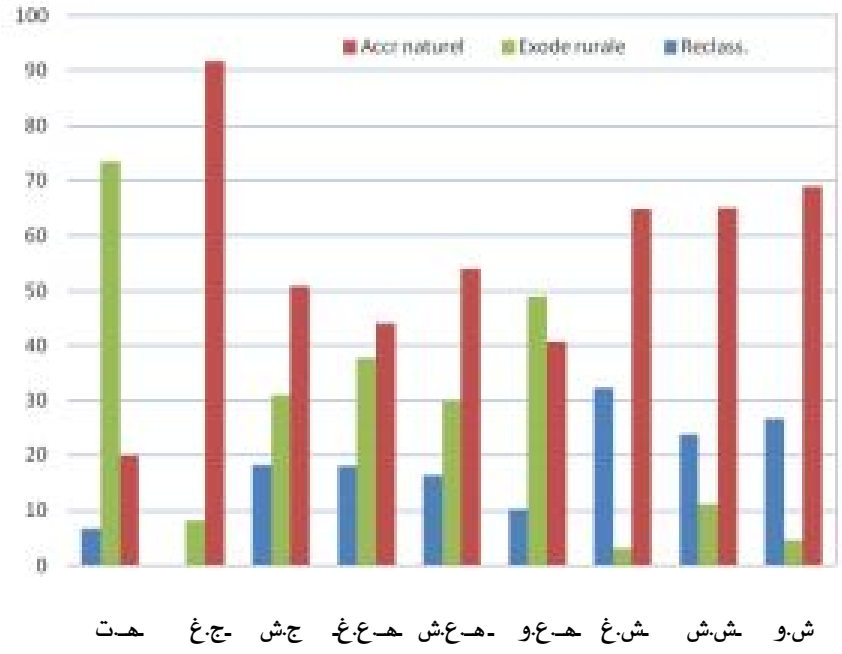

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

حسب الشكل المقسم وفق مجالات البرمجة الإقليمية، فإن الزيادة الطبيعية تعتبر العامل الأكثر مساهمة في عملية النمو الحضري باستثناء منطقة الهقار طاسيلي و الهضاب عليا وسط حيث يمثل النزوح الريفي المساهمة الأكبر. في باقي المناطق تأتي ظاهرة إعادة التصنيف الإداري في المرتبة الثانية بعد الزيادة الطبيعية في المساهمة في عملية النمو الحضري.

في الفترة بين 1998ـ2008 لا يمثل النزوح الريفي سوى نسبة 13.15٪ من النمو الحضري، و تبقى الزيادة الطبيعية تمثل العامل الأكثر مساهمة في هذه العملية (الجدول 10).

الجدول 10: عوامل النمو الحضري في الجزائر بين 1998ـ2008 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT.

EPT	عدد السكان الحضر	نصيب عوامل النمو الحضري المتوسط السنوي ٪		
		زيادة طبيعية	إعادة تصنيف	نزوح ريفي
شمال وسط (ش و)	6942498	59.40	30.65	9.95
شمال شرق (ش ش)	3500632	63.35	42.72	6.07ـ
شمال غرب (ش غ)	3713472	72.81	25.60	1.58
الشمال	**14156602**	**63.50**	**32.45**	**4.05**
هضاب عليا وسط (هـ ع و)	1693506	34.68	29.04	36.29
هضاب عليا شرق (هـ ع ش)	3067270	47.53	32.92	19.55
هضاب عليا غرب (هـ ع غ)	1255226	62.25	19.03	18.72
الهضاب العليا	**6016002**	**45.41**	**29.47**	**25.13**
جنوب شرق (ج ش)	1744805	47.95	31.94	20.11
جنوب غرب (ج غ)	403607	39.61	26.26	34.13
هقار طاسيلي (هـ ط)	150164	43.07	26.43	30.50
الجنوب	**2298575**	**45.96**	**30.44**	**23.60**
المجموع	**22471179**	**55.66**	**31.49**	**13.15**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

شكل 03ـ عوامل النمو الحضري بين 1998ـ2008 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT

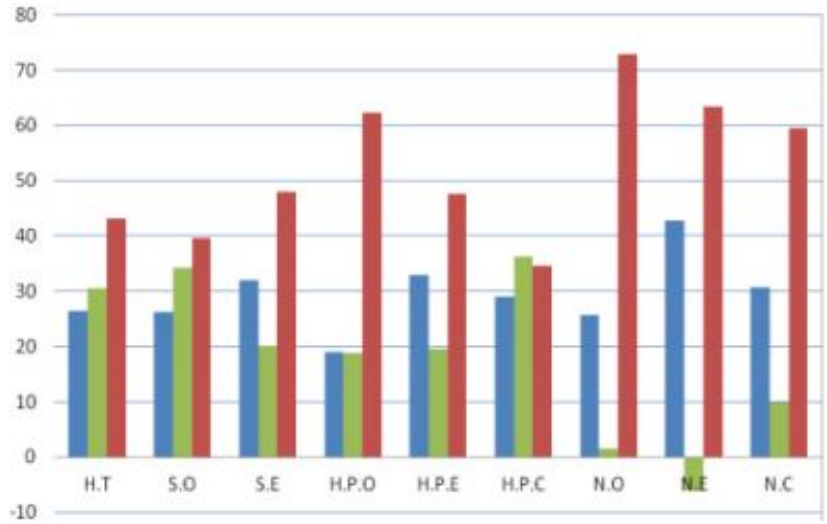

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

بالمقارنة بالعشرية السابقة، يأخذ معامل إعادة التصنيف أكبر حجما بحيث انتقل من 22.34 ٪ إلى 31.49 ٪ من النمو الحضري سنة 2008.

إضافة إلى العوامل السابقة الذكر، لا يمكن تجاهل السياسة التنموية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال، حيث ركزت الدولة جهودها بوضع مخططات التنمية الاجتماعية و السياسية، و اتبعت سياسات مختلفة من بينها سياسة تأثير الأقطاب الصناعية الساحلية الرئيسية التي كانت وجهة للهجرات من جهة و إهمال للأراضي و النشاطات الفلاحية للمناطق الداخلية من جهة أخرى، و التفتيت الذي عرفته الأراضي حول المركبات الصناعية في الشمال و الساحل [1].

و يدخل ضمن هذه المخططات سياسة التصنيع باعتباره عاملا للقضاء على البطالة و الاكتفاء الذاتي في عدد كبير من المنتجات الصناعية، و لهذا كان تركيز الصناعة بعد سنة 1970 في المدن الكبرى: عنابة، قسنطينة، الجزائر، وهران، مستغانم، يمثل عامل جذب لليد العاملة الريفية نحو المدن و التي تلقتها بسرعة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة خصوصا تلك الأراضي التي خضعت لنظام التسيير الذاتي بعد الاستقلال مباشرة.

[1]- الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 30.

و بهذا بدأت الهجرة الريفية بعد الاستقلال بالتدفق نحو المدينة لأنها مثلت مركزا لشتى أنواع النشاط الاقتصادي، مما شجع على تنقل السكان إليها باعتبارها تشكل مجالا حيويا لتواجد المؤسسة الاجتماعية التي تهتم بكل احتياجات الناس.

المطلب الثالث: معالم الظاهرة الحضرية في الجزائر

1ـزيادة التجمعات الحضرية: مجمل العوامل التي ذكرناها سابقا، أدّت إلى تدعيم الشبكة الحضرية بـ 540 تجمعا حضريا لتصبح تتألف من 751 سنة 2008 (تجمع حضري ما بين البلديات AUIC).

الجدول 11: تطور عدد التجمعات حسب الحجم ما بين 1977ـ2008

حجم التجمعات الحضرية	عدد التجمعات في الإحصاء العام للسكان				تزايد عدد التجمعات الحضرية		
	1977	1987	1998	2008	1987ـ1977	1998ـ1987	2008ـ1998
أقل من 5000	32	49	0	3	**17**	**49ـ**	**3**
5000إلى 10000	47	185	198	283	**138**	**13**	**85**
10000إلى 20000	70	92	201	238	**22**	**109**	**37**
20000 إلى 50000	38	79	114	142	**41**	**35**	**28**
50000 إلى 100000	16	26	34	47	**10**	**8**	**13**
أكبر من100000	8	16	32	38	**8**	**16**	**6**
المجموع	**211**	**447**	**579**	**751**	**236**	**132**	**172**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

فعدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 5000 و 10000 ساكن تضاعف 6 مرات بين 1977 و 2008، حيث كان 47 سنة 1977 ليصل إلى 283 سنة 2008.

بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم بين 10000 و 20000 بـ 3.4 مرات في نفس الفترة، حيث كان 70 سنة 1977 ليصل إلى 238 سنة 2008.

أما المدن الصغيرة (بين 20000 و 50000) فقد تضاعف عددها بـ 3.7 في مدة 31 سنة.

و على عكس ذلك فقد تزايد عدد المدن المتوسطة (بين 50000 و 100000) بوتيرة أقل من المدن الصغيرة.

بينما تضاعف عدد التجمعات الحضرية ذات حجم أكبر من 100000 ساكن بشكل كبير، حيث تضاعف كل عشر سنوات من 1977 إلى 1998 ، و ازداد بستة تجمعات في العشرية الأخيرة.

الجدول 12: توزيع الوحدات الحضرية حسب التصنيف و الحجم لسنة 2008

حجم التجمع الحضري	التصنيف					المجموع
	ميتروبول	حضرية راقية	حضرية	مجاورة للمدن	نصف حضرية	
أقل من 5000	0	0	0	3	0	**3**
5000إلى 10000	0	0	0	25	258	**283**
10000إلى 20000	0	0	0	27	211	**238**
20000 إلى 50000	0	0	114	26	2	**142**
50000 إلى 100000	0	2	37	8	0	**47**
100000 إلى 300000	0	30	2	1	0	**33**
أكثر من 30000	4	1	0	0	0	**5**
المجموع	**4**	**33**	**153**	**90**	**471**	**751**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

التجمعات الحضرية **الميتروبوليتية** في الجزائر تتميز بتركيز الخدمات من النوع العالي ذات البعد الجهوي، الوطني و العالمي، لا توجد بالجزائر إلا (4) أربعة ميتروبول و هم: الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة. بينما تمثل التجمعات **الحضرية الراقية** 33 تجمع، ثلاثون منها تمثل مركز الولاية و ثلاثة

فقط هي مراكز دوائر (مدينة تقرت ولاية ورقلة، عين البيضاء ولاية أم البواقي، العلمة ولاية سطيف)[1].

هذا التصنيف يحتوي على ثلاثين تجمع ذو حجم بين 100000 و 300000 ساكن، تجمع واحد فوق 300000 ساكن (البليدة) و تجمعين بين 5000 و 10000 (أدرار و أم البواقي).

التجمعات **الحضرية** تضم 153 تجمعا ذو حجم أكبر من 20000 ساكن، و هي تتميز بتمركز قليل من الخدمات الراقية و بتواجد أكثر للنشاطات الفلاحية. في هذا التصنيف توجد مدينتين بحجم أكبر من 100000 ساكن (غليزان و بوسعادة)، و 37 مدينة بحجم بين 50000 و 100000 ساكن. التجمعات الحضرية تمثل 10 مراكز ولايات و 125 مركز دائرة و 17 مركز بلدية، و تجمع واحد فقط ثانوي (المدينة الجديدة علي منجلي)[2].

التجمعات الحضرية المجاورة للمدن، تمثل أساسا المناطق السكنية المجاورة للميتروبول الأربع، و هي تجمعات قريبة جدا منهم، 23 تمثل مراكز دائرة. أما التجمعات النصف حضرية و التي تمثل 471 تجمع تتميز بتقديم خدمات صغيرة كالتعليم و الصحة و ذات بعد محلي، و هي تجمعات ذات بعد حجم أقل من 20000 ساكن باستثناء تجمعين فقط هما مجدل بولاية المسيلة و رأس العيون بولاية باتنة[3].

2-**<u>تباين التوزيع المجالي للتجمعات الحضرية</u>**:في ظرف عشر سنوات (1998-2008) انتقل عدد سكان الحضر من 16666937 إلى 22471179 أي نسبة قدرها 25.83 ٪ (5804242 نسمة)، و نمت الشبكة الحضرية من 579 إلى 751 تجمعا حضريا، لكن تحليل النمو الحضري الذي عرفته الجزائر حسب جهات الوطن و حسب مجالات البرمجة الإقليمية (Espace de Programmation Territoriale) يوضح أن هذا النمو تم بشكل غير متكافئ و غير متجانس، بحيث 63.50 ٪ من سكان الجزائر يعيشون في المنطقة الشمالية، و 24.7 ٪ يعيشون في الهضاب العليا و 9.1 ٪ فقط في الجنوب[4].

---

[1] - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 62.

[2] - Op.cit : P 63.

[3] - Op.cit : P 63.

[4] - Op.cit : P 64.

الجدول 13: توزيع التجمعات الحضرية حسب التصنيف و مجالات البرمجة الإقليمية في 2008

مجالات البرمجة الإقليمية		التصنيف					المجموع
		ميتروبول	حضرية راقية	حضرية	مجاورة للمدن	نصف حضرية	
الشمال	وسط	1	5	38	40	131	**215**
	شرق	2	4	19	21	77	**128**
	غرب	1	4	24	24	81	**134**
	الشمال	**4**	**13**	**81**	**90**	**289**	**477**
الهضاب العليا	وسط	0	3	15	0	31	**49**
	شرق	0	8	23	0	80	**111**
	غرب	0	2	13	0	31	**46**
	هضاب عليا	**0**	**13**	**51**	**0**	**142**	**206**
الجنوب	شرق	0	5	16	0	28	**49**
	غرب	0	2	3	0	7	**12**
	هقار طاسيلي	0	0	2	0	5	**7**
	الجنوب	**4**	**7**	**21**	**0**	**40**	**68**
المجموع		**4**	**33**	**153**	**90**	**471**	**751**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، ONS، 2011.

إن أغلبية التجمعات الحضرية تتمركز في الشمال بصفة عامة مع نوع من التوازن بين الوسط، الشرق و الغرب، في مناطق الهضاب العليا تبقى الجهة الشرقية هي التي تجمع أكبر عدد من التجمعات الحضرية.

شكل 04: توزيع التجمعات الحضرية حسب مجالات البرمجة الإقليمية في 2008

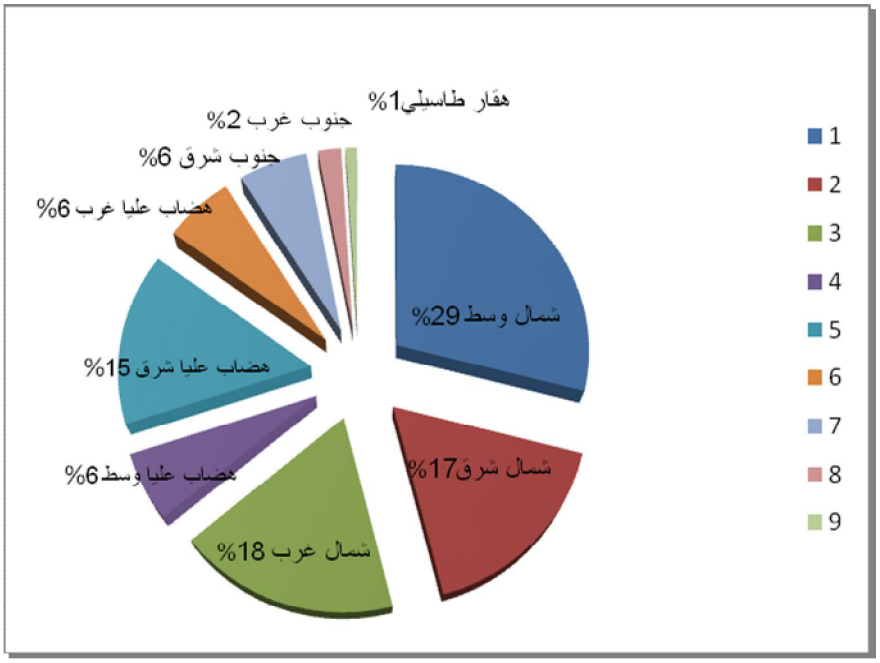

المصدر: الباحث

حسب الإحصاء الأخير في سنة 2008، فإن 5 تجمعات حضرية ذات حجم أكبر من 300000 ساكن، 14 من 33 تجمعات ذات حجم بين 100000 و 300000 ساكن، 24 من 47 تجمع ذو حجم بين 50000 و 100000، 90 من 142 تجمع ذو حجم بين 20000 و 50000 ساكن، كلها متواجدة في الجهة الشمالية من الوطن [1]

[1] - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid , P 65.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى وضع النمو الحضري في مختلف دول العالم عامة و الجزائر خاصة، حيث تبين أن السكان يتوزعون بشكل غير منتظم على سطح الكرة الأرضية، فقارة آسيا يتمركز فيها معظم سكان العالم تليها أوربا، هذا الاختلال في التوزع يماثله اختلال آخر على مستوى الدول، حيث يتركز معظم السكان في المدن بنسبة تفوق نصف مجموع سكان العالم.

لقد تضاعفت المدن المليونية في العالم المتقدم أو النامي بشكل مثير للانتباه، حيث تشكل نسب التحضر في العالم المتقدم مستويات عالية، بينما تتعدى 50% في دول العالم الثالث التي تشمل على 60% من مجموع سكان الحضر في العالم. و ما يثير القلق هو انتشار المدن الضخمة بالدول النامية، التي لا تملك في كثير من الأحيان لا التقنية و لا الأموال و لا السياسة الفعالة لمواجهة انعكاسات ذلك على الإنسان و البيئة.

الجزائر أحد هذه الدول تعاني أيضا من ظاهرة التحضر السريع، حيث تتميز بتوزع سكاني غير متوازن، إذ يعاني شريطها الساحلي من تكدس كبير للسكان، بينما تبقى الهضاب العليا شبه فارغة، و نسبة السكان بالجنوب جد ضعيفة مقارنة بشساعة الأرض. هذه الظاهرة لم تكن وليدة اليوم بل لها جذور في التاريخ، فالشبكة الحضرية الحالية في الجزائر تأسست من قبل الرومان أثناء استيطانهم المنطقة، حيث أسسوا معظم المدن الحالية، و التي أثريت عبر التاريخ مع تعاقب الحضارات في المنطقة.

الجزء الميداني:

الفصل الثالث

النمو الحضري لمدينة سطيف ببعده الفيزيائي و الديمغرافي

المبحث الأول: الخصائص العامة لمدينة سطيف

المطلب الأول: الموقع الجغرافي:

تنتمي ولاية سطيف جغرافيا إلى إقليم الهضاب العليا الشرقية، و هي بحدودها الحالية تشغل موقعا هاما في إقليم الشرق الجزائري، تنحصر بين السلسلة التلية في الشمال (جبال البابور) و السلسلة الصحراوية في الجنوب (جبال الحضنة) و بذلك تعدّ منطقة عبور بين الشرق و الغرب و بين الشمال و الجنوب.

تقع الولاية فلكيا بين خطي طول °5,04 و °6,26 شرق خط غرينتش، و بين دائرتي عرض °36,26 و °34,76 شمال دائرة الاستواء، يحدها من الشمال ولايتي بجاية و جيجل، و من الجنوب ولايتي باتنة و المسيلة، و من الشرق ولاية ميلة و من الغرب ولاية برج بوعريريج (الشكل 05).

تتربع ولاية سطيف على مساحة 6549,64 كم2 أي بنسبة 0.27 % من مساحة التراب الوطني و بكثافة سكانية تصل إلى 241,39 نسمة/كم2 سنة 2010 [1] و هي كثافة عالية مقارنة بالكثافة الوطنية التي بلغت 14,31 نسمة/كم2 سنة 2008 [2].

تقع مدينة سطيف و التي تمثل مركز الولاية في الشرق الجزائري على علو 1080م فوق مستوى سطح البحر، على بعد 300 كم جنوب شرق العاصمة عن طريق المحور شرق غرب للطريق الوطني رقم 05 و على بعد 130 كم من مدينة جيجل و 120 كم من مدينة باتنة.

أما بلدية سطيف فتحتل موقعا متوسطا لإقليم الولاية، و تتربع على مساحة قدرها 127,30 كم2 أي بنسبة 0.02% من مساحة تراب الولاية و بكثافة سكانية تصل إلى 2435,65 نسمة/ كم2 [3]، و تمتاز بأرضية منبسطة نوعا ما مع بعض المرتفعات في الجزء الشمالي، كما تمتاز بمرور العديد من الطرق الوطنية عبر محيطها فبالإضافة إلى الطريق الوطني رقم 05، يمر بها الطريق الوطني رقم 28 و الطريق الوطني رقم 09 و الطريق الوطني رقم 75.

---

[1] - مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف.

[2] - Armature Urbaine RGPH 2008 : Ibid, P 18.

[3] - مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: نفس المرجع.

شكل 05 الموقع الجغرافي لولاية سطيف بالنسبة للوطن

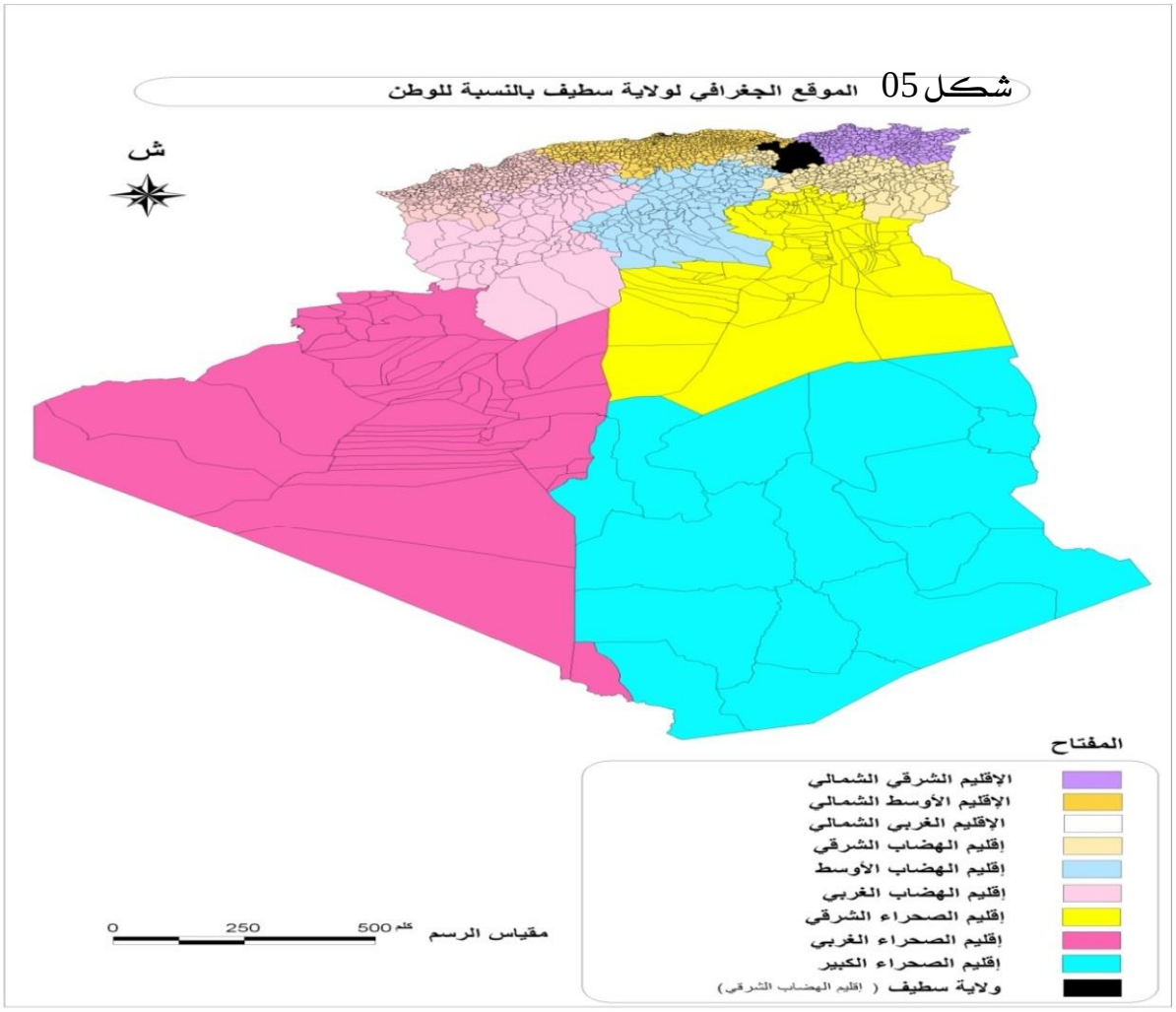

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية –سطيف 2012-

و البلدية مكونة من مركز البلدية الذي يشكل محيط مدينة سطيف و مراكز حضرية صغيرة هي: الحاسي في الشرق، شوف لكداد في الغرب، عين السفيهة و عين الطريق في الجنوب و فرماتو في الشمال.

الشكل06 محيط مدينة سطيف

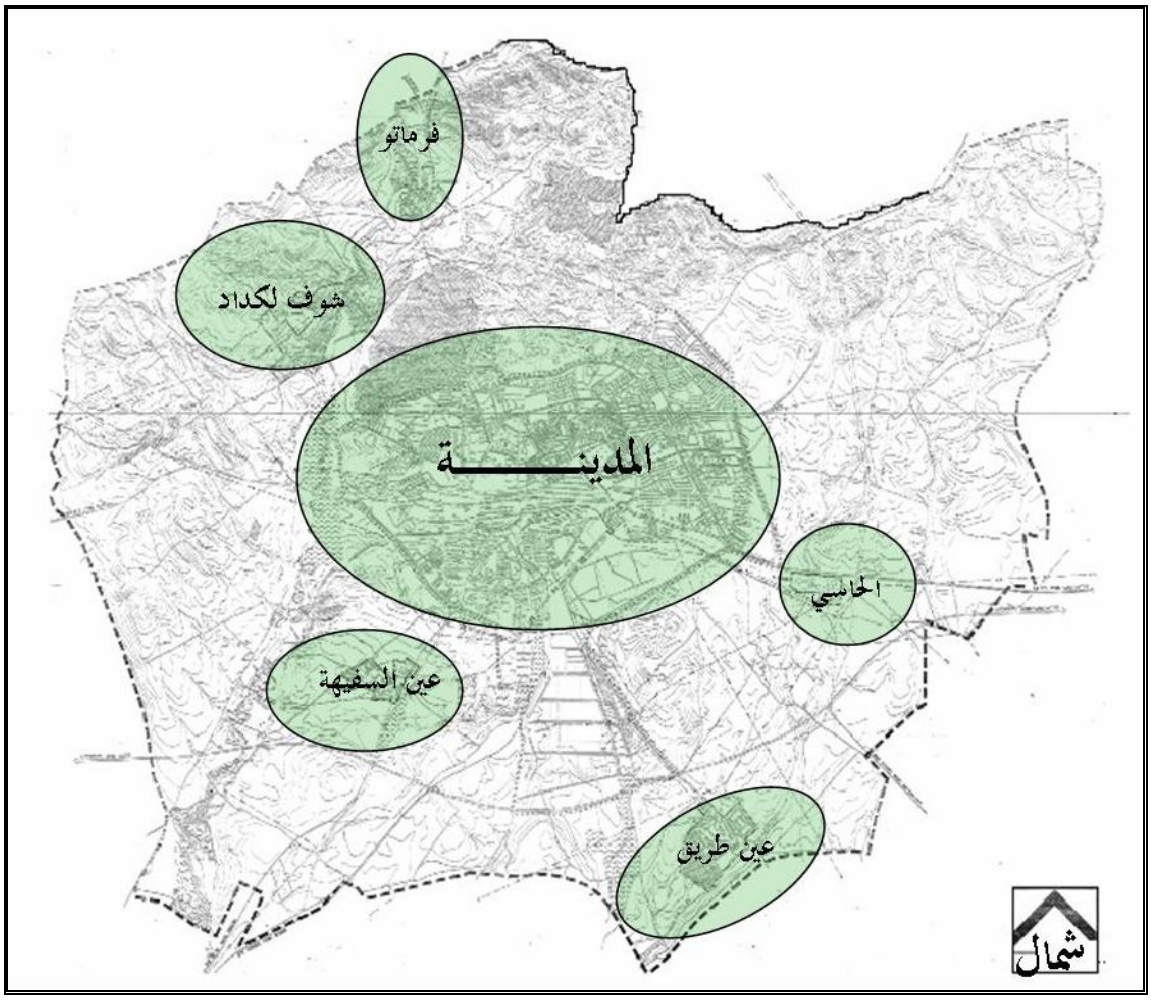

المصدر: أرشيف بلدية سطيف (معالجة الباحث)

المطلب الثاني: لمحة تاريخية:

على غرار أغلبية مناطق الوطن عرفت منطقة سطيف تعاقب العديد من الحضارات، و هذا راجع لموقعها الهام و خصوبة أراضيها. و أصل كلمة سطيف يعود إلى كلمة "ستيفيس"، و هي مشتقة من كلمة بربرية "أزديف" و معناها " الأرض السوداء".

تعرضت المنطقة للاحتلال الروماني، و أصبحت مخزنا لقمح روما فعرفت تطورا مرموقا، حيث نالت استقلالها بقيادة "داقليوط" سنة 279 م، تحت إسم "موريطانيا ستيا ينسيس"، و خير شاهد على تطورها آثار "كويكول" ببلدية جميلة و التي تبعد عن مدينة سطيف بحوالي 48 كم، و آثار "المونيس" قرب بلدية بني فودة، و في سنة 419 م تعرضت المنطقة لزلزال عنيف هدمها بكاملها، و زادت الأوضاع سوءا بغزو الوندال لها سنة 429 م، ثم أعيد بناؤها على منبسط أرضي، و كان ذلك على يد البيزنطيين، حيث جعلوها عاصمة لإقليم "موريطانيا الأولى" [1].

و في سنة 705 م تم فتح المنطقة عن طريق العرب المسلمين، و من هذه السنة إلى سنة 1848م، و المنطقة تعيش تحت لواء الحكم العربي الإسلامي، فمن الخلافة الأموية إلى الخلافة العباسية، ثم الدولة الفاطمية و أخيرا الخلافة العثمانية، و في 15 ديسمبر 1839 سقطت المدينة كغيرها من المدن الجزائرية في يد الاحتلال الفرنسي بقيادة الجنرال "غالبوا"، و كان أهم ما ميز فترة الاستعمار المجزرة الرهيبة التي اقترفها، و التي ذهب ضحيتها الآلاف من الشهداء المطالبين بحقهم في الاستقلال، حيث عرفت فيما بعد بأحداث 8 ماي 1945 و كانت الدافع الكبير لاندلاع حرب التحرير سنة 1954.

لقد ساهم سكان ولاية سطيف في هذه الحرب، و هذا نظرا للموقع الجغرافي الذي تتميز به هذه الجهة إذ وجدت مدينة سطيف عند نقطة التقاء الولاية الأولى و الثانية و الثالثة . لهذا فان شمال المدينة ضم إلى الولاية الثالثة و جنوبها ضم إلى الولاية الأولى و كانت السكة الحديدية تفصل بين الولايتين . و نظرا لتضاريس الولاية تم إنشاء مراكز للقيادة عبر ترابها أهمها جبل بابور و جبال منطقة بني ورثيلان و جبل بوطالب .

حاولت الإدارة الاستعمارية أثناء الحرب التحريرية خنق و عرقلة هذه الثورة و ذلك بإنشاء عمالة (ولايات) و بالتالي تم إنشاء عمالة سطيف في سنة 1956 و التي كانت تضم 9 دوائر و 186 بلدية .و

[1]- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف .

بعد الاستقلال احتفظت ولاية سطيف بحدودها الإقليمية القديمة ـ ولاية سطيف الحالية وولايتي بجاية و برج بوعريريج و جزء من ولاية المسيلة[1].

المطلب الثالث: العناصر الطبيعية:

الفرع الأول: ـ طبوغرافية الولاية:

تتميز البنية الطبيعية في الولاية بعدم التجانس بسبب وقوعها بين منطقتين مختلفتين هما المنطقة الجبلية للأطلس التلي في الشمال و السلسلة الصحراوية في الجنوب، و منطقة السهول في الوسط، هذا التنوع أكسب الولاية ثلاث مناطق متباينة و هي كالتالي:

1ـ المنطقة الجبلية الشمالية:

تتمثل في سلسلة جبال البابور التي تمتد على مسافة 100 كم و تغطي الجزء الأكبر من شمال الولاية و تضم هذه المنطقة 32 بلدية، كما توجد أكبر الارتفاعات في الجهة الشرقية و هي:

- جبل بابور بارتفاع 2004 م ببلدية بابور.
- جبل "مقرس" بارتفاع 1737 م ببلدية عين عباسة.
- جبل سيدي ميمون بارتفاع 1646 م ببلدية بني عزيز[2].

2ـ منطقة السهول العليا:

تتميز هذه المنطقة بالانبساط و الاتساع و تتراوح الارتفاعات بها ما بين 800ـ1000م و تغطي نسبة 53,75 % من مساحة الولاية، و هي تتوسط الكتلتين الجبليتين الشمالية و الجنوبية، يقطعها على مستوى الحدود الفاصلة بين ولاية سطيف و برج بوعريريج "واد بوسلام"، و تتخللها بعض التلال أهمها في الوسط، و بعض الجبال مثل جبل "يوسف" بارتفاع 1424م، و في الشرق جبل "أبراو" بارتفاع 1263م[3].

---

[1] ـ مديرية البرمجة و متابعة الميزانية : نفس المرجع

[2] ـ مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف، جانفي 2012.

[3] ـ مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف، جانفي 2012.

3ـ المنطقة الجبلية الجنوبية:

تتمثل في سلسلة جبال الحضنة و تضم ارتفاعات معتبرة مثل جبل "أفرجان" 1886م و جبل "كندار" 1644م، و تمتد سلسلة جبال الحضنة على مسافة 60 كم و هي ذات انحدارات شديدة. فالولاية تنقسم إلى منطقتين فيزيائيتين، المنطقة الشمالية الجبلية و الجنوبية الجبلية بنسبة 46,52 % من مساحة الولاية، و المنطقة السهلية بنسبة 53,75 % من إجمالي مساحة الولاية، هذا التقسيم الفيزيائي ينتج عنه تنوع مناخي مهم.

شكل 07ـ وحدات التضاريس الكبرى لولاية سطيف

المصدر: مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف 2012

الفرع الثاني: مناخ المدينة:

إن دراسة المناخ تكتسي أهمية بالغة، لكونها عاملا أساسيا يؤثر بمختلف عناصره على الوسط الطبيعي، فمن خلال عناصره المختلفة يمكننا التحكم في أنواع المنتوجات الزراعية و المشاريع الصناعية، و استطاع المناخ منذ القديم أن يتحكم في نشاطات الإنسان و يخضعه لمختلف تغيراته، و تتميز ولاية سطيف بمناخ قاري شبه جاف حار صيفا و بارد شتاءا يتراوح بين رطب في المنطقة الشمالية إلى شبه جاف في السهول العليا و المناطق الجنوبية.

2ـ الحرارة:

تعتبر الحرارة من بين العوامل المناخية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي، حيث تلعب دورا مهما في توزيع النباتات على مختلف المناطق، و كذلك في تقدير احتياجات المزروعات من مياه السقي خلال مراحل نموها، و الجدول الموالي يوضح معطيات درجات الحرارة في منطقة الدراسة.

جدول14 توزيع درجات الحرارة بمدينة سطيف و ضواحيها

الأشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المعدل السنوي
Min	0.4	1.1	3.2	5.5	9.2	13.5	16.9	16.7	13	9.1	4.5	1.3	7.9
Max	9.2	11	14	18.1	22.4	27.7	32.5	31.9	27	20.4	14	10.1	19.9
Moy	4.80	6.05	8.6	11.8	15.8	20.6	24.7	24.3	20.45	14.75	9.25	5.70	13.90

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير. 2010

من خلال الاطلاع على المعطيات الموضحة في الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- المعدل السنوي للحرارة هو 13.90° .
- الشهر الأكثر برودة في السنة هو شهر جانفي بـ 4.80° .
- الشهر الأكثر حرارة في السنة هو شهر جويلية بـ 24.70° .
- السنة مقسمة لفصلين: ـ فصل حار يبدأ بشهر ماي و ينتهي في أكتوبر.

  ـ فصل بارد يبدأ بشهر نوفمبر و ينتهي في أفريل.

3ـ التساقط:

يعد التساقط من أهم العناصر المناخية، فكمية الأمطار المتساقطة بالولاية موزعة توزيع غير عادل، فهي تختلف من منطقة إلى أخرى، و من سنة إلى أخرى، فنجد المنطقة الجبلية تتلقى 700مم سنويا، و تتلقى منطقة السهول العليا حوالي 400مم، أما المنطقة الجنوبية لا يزيد معدل التساقط السنوي بها عن 300مم.

جدول15 .التوزيع الشهري و السنوي للأمطار بمدينة سطيف و ضواحيها

الأشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	المعدل السنوي
Max	60	45	43	36	51	28	11	14	37	39	53	52	469
Min	12	10	12	9	8	6	3	4	7	8	11	12	100

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير. 2010

من خلال الاطلاع على المعطيات الموضحة في الجدول يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

- الأمطار تتساقط بشكل غير مستقر و العواصف الرعدية قليلة الحدوث في شهر ماي و جوان.
- نسبة الأمطار السنوية قليلة نوعا ما (469مم/سنة) من المنظور الزراعي.
- نسبة الأمطار الشهرية تتراوح بين 11 و 60مم.
- الشهر الأكثر جفافا في السنة هو شهر جويلية (11مم)، متبوعا بشهر أوت (14مم).

جدول16 .التوزيع الفصلي للأمطار بمدينة سطيف و ضواحيها

الفصل	المطر	%	عدد الأيام	%
الخريف	129	27.5	26	26
الشتاء	157	33.48	34	34
الربيع	130	27.72	27	27
الصيف	53	11.30	13	13
المجموع	**469مم**	**100**	**100**	**100**

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير. 2010

نلاحظ بأن الأمطار تتساقط بشكل كبير في فصل الشتاء بنسبة 33.48% من الأمطار السنوية، أي 157مم في 34 يوم، متبوع بالربيع و الخريف بـ 130مم و 129مم على التوالي، ثم تشح في فصل الصيف بنسبة 11.30 % من الأمطار السنوية.

المبحث الثاني: مراحل النمو الحضري لمدينة سطيف

المطلب الأول- المراحل الفيزيائية:

مدينة سطيف كغيرها من المدن المشيدة في الحقبة الاستعمارية، تقدم نموذج مجالي خاص و شكل عمراني و هندسي نوعي (تخطيط المدينة تم من طرف الهندسة العسكرية، بشكل يستجيب لمنطق النظام الاستعماري)، و كل التوسعات المتقدمة تمحورت حول المركز الذي يمثل في حقيقة الأمر المدينة نفسها.

عملية التوسعة تمت عبر مراحل متتالية، يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين: مرحلة الاحتلال الفرنسي و مرحلة بعد الاستقلال.

الفرع الأول-التطور العمراني لمدينة سطيف أثناء الاحتلال الفرنسي:

قبل مجيء العسكريين الفرنسيين عام 1838م، كانت مدينة سطيف عبارة عن أطلال تتوسطها سور القلعة البيزنطية و نبع ماء عذب، و على هذه الأنقاض القديمة قام الجنرال الفرنسي غالبوا Galbois بإحياء المدينة. و قبل مشارفة إنجاز القلعة العسكرية على الانتهاء بدأ التدفق الكبير للعمال المدنيين على المنطقة، فأصبح البناء متجها نحو حاجيات هذه الطبقة السكانية المدنية، و التي حتمت اللجوء إلى وضع أول مخطط حضري منتظم بواسطة قرار عام 1843، ثم توالت التوسعات الحضرية شيئا فشيئا داخل الأسوار التي رسمت حدودها عام 1947 بواسطة التعليمة الملكية التي أنشأت رسميا مركز مدينة سطيف، حتى أخذت المدينة شكلها المكثف و المهيكل، و أصبحت تحمل جميع الملامح التي تميزت بها المراكز الحضرية الاستعمارية المتمثلة في المخطط المتعامد ذو الطرق الواسعة و المباني المتراصفة، و قد كانت مقسمة إلى قسمين: القسم الشمالي مخصص للحي العسكري و القسم الجنوبي مخصص للحي المدني، و الكل كان محاطا بسور ذو أربع أبواب متطابقة مع الجهات الجغرافية الأربع:

- شمالا: باب بجاية. -جنوبا: باب بسكرة.

- شرقا: باب قسنطينة. غربا: باب الجزائر. (شكل رقم 08)

الشكل رقم 08 سطيف بين 1844 و 1859

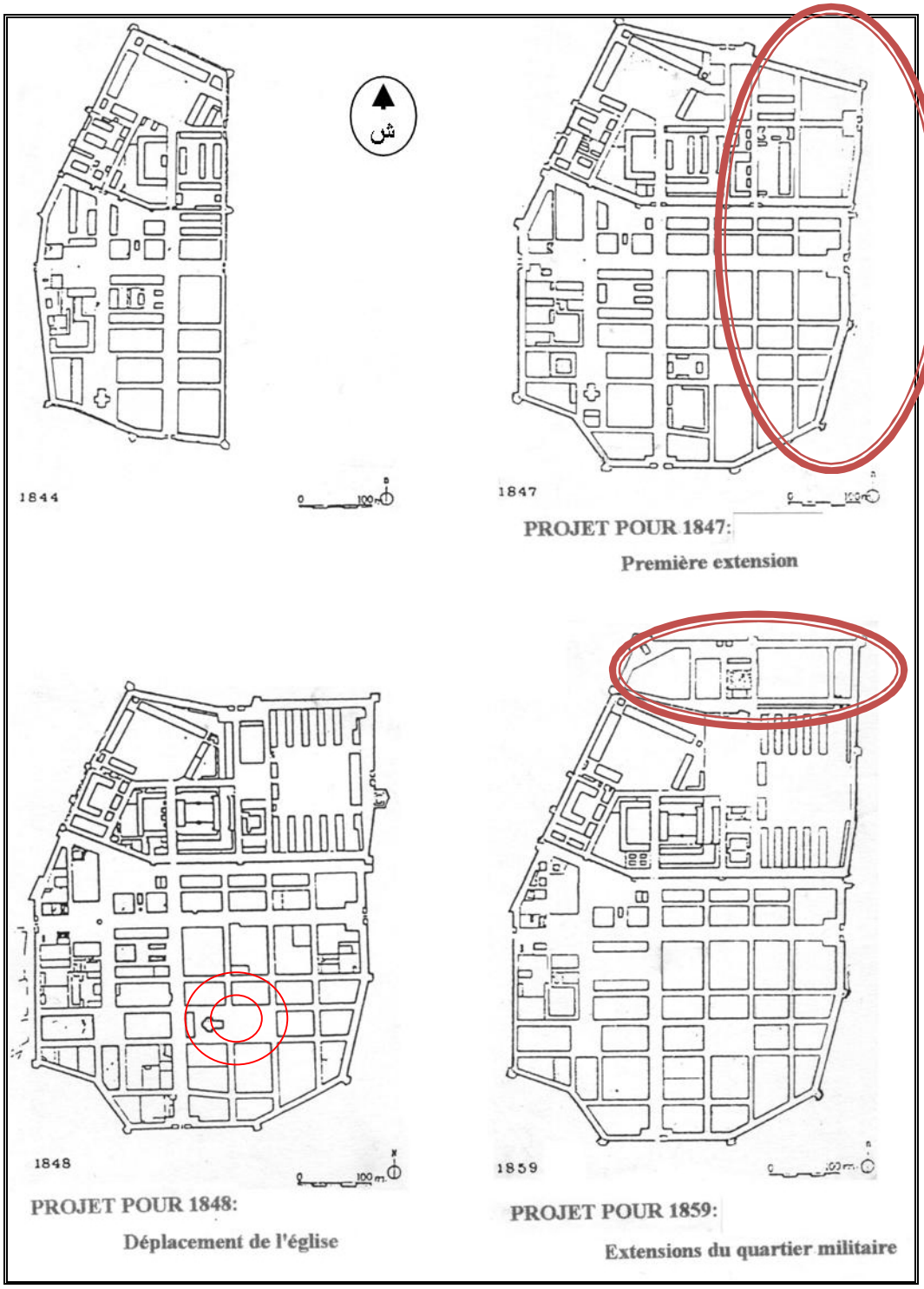

المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

و بعد إنجاز السكة الحديدية عام 1925 بدأت مرحلة جديدة لمدينة سطيف، اتسمت بهدم الأسوار ما عدا الشمالية منها، تاركة بذلك المجال لتوسع المدينة خارج هذه الأسوار في الجهات الثلاثة الأخرى:

- فهدم باب بسكرة في الجنوب ترك المجال لظهور ضاحية الصناعات و الحرف.

- و هدم باب الجزائر في الغرب أدى إلى إدماج الحدائق (Faubourg des jardins) المتميزة بالسكن الفردي المحاط بالحدائق مستغلا وفرة المياه الجوفية.

- و هدم باب قسنطينة شرقا ولد إنشاء ضاحية المحطة (Cheminots) المتميزة بالنسيج الشطرنجي المشكل من بيوت القرميد المحاطة بالحدائق و التي كانت مخصصة للطبقة البورجوازية الوسطى و ذلك على امتداد الطريق الوطني رقم 05 الحالي في اتجاه قسنطينة. (شكل رقم 09)

الشكل 09ـ المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1933

المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

أما قبل اندلاع الثورة التحريرية، لم تعد الفلاحة تستقطب تشغيل السكان الجزائريين في الأرياف فولدت هذه الوضعية نزوحا ريفيا كبيرا مما أدى إلى ظهور الأحياء غير المخططة في المناطق الشبه حضرية كحي طنجة.

و بعد الثورة التحريرية و في إطار مخطط قسنطينة (1958-1962) تم إنجاز بعض المشاريع السكنية و أهمها:

- حي السيلوك، 130 مسكن عام 1960.
- حي الهواء الطلق، 103 مسكن عام 1961.
- حي الأسوار القديمة، 66 مسكن عام 1961. (شكل رقم 10)

الشكل 10- المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1962

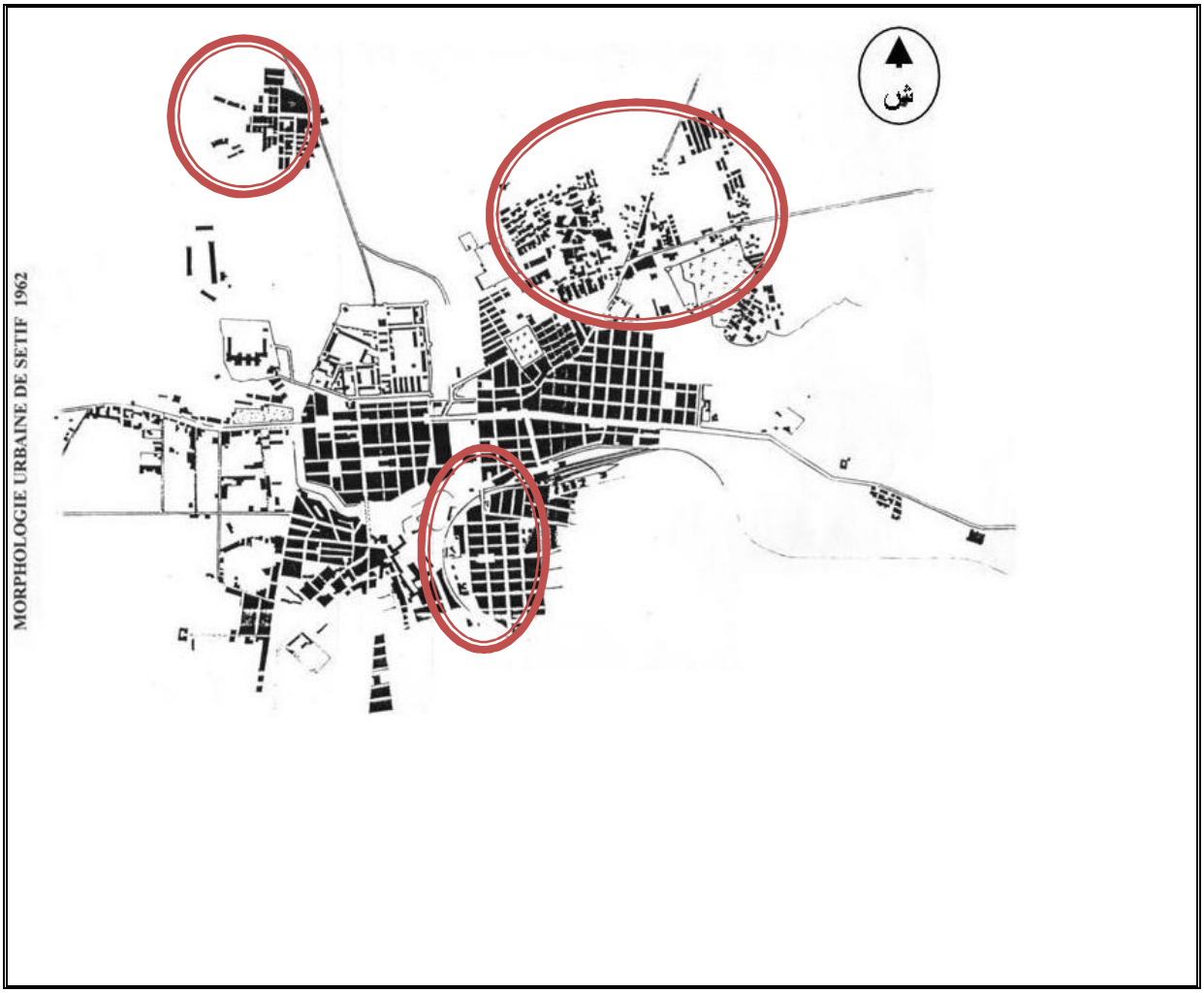

المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

الفرع الثاني التطور العمراني لمدينة سطيف بعد الاستقلال:

يمكن تقسيم التطور العمراني لمدينة سطيف بعد الاستقلال إلى أربعة مراحل متوافقة مع السياسات العمرانية للبلاد، و التي نوردها بإيجاز فيما يلي:

1.المرحلة الأولى 1962-1970:

برزت في هذه المرحلة التدخلات العمرانية داخل النسيج الحضري، و تمثلت في إتمام المشاريع المدرجة ضمن مشروع قسنطينة و ذلك في إطار المخطط الثلاثي الأول (1967-1970) و قد تمثلت في المشاريع التالية: - حي سينيستال، 230 مسكن عام 1968.

- حي بورعروة، 150 مسكن عام 1969.
- حي بيزار، 120 مسكن عام 1970.

كما تميزت بإنجاز بعض التجهيزات الكبرى كمقر الولاية و المركب الأولمبي و ثانوية ابن رشيق، و ملأ المناطق الشاغرة بالتجهيزات الكبرى. (شكل رقم 11)

الشكل 11- المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1971

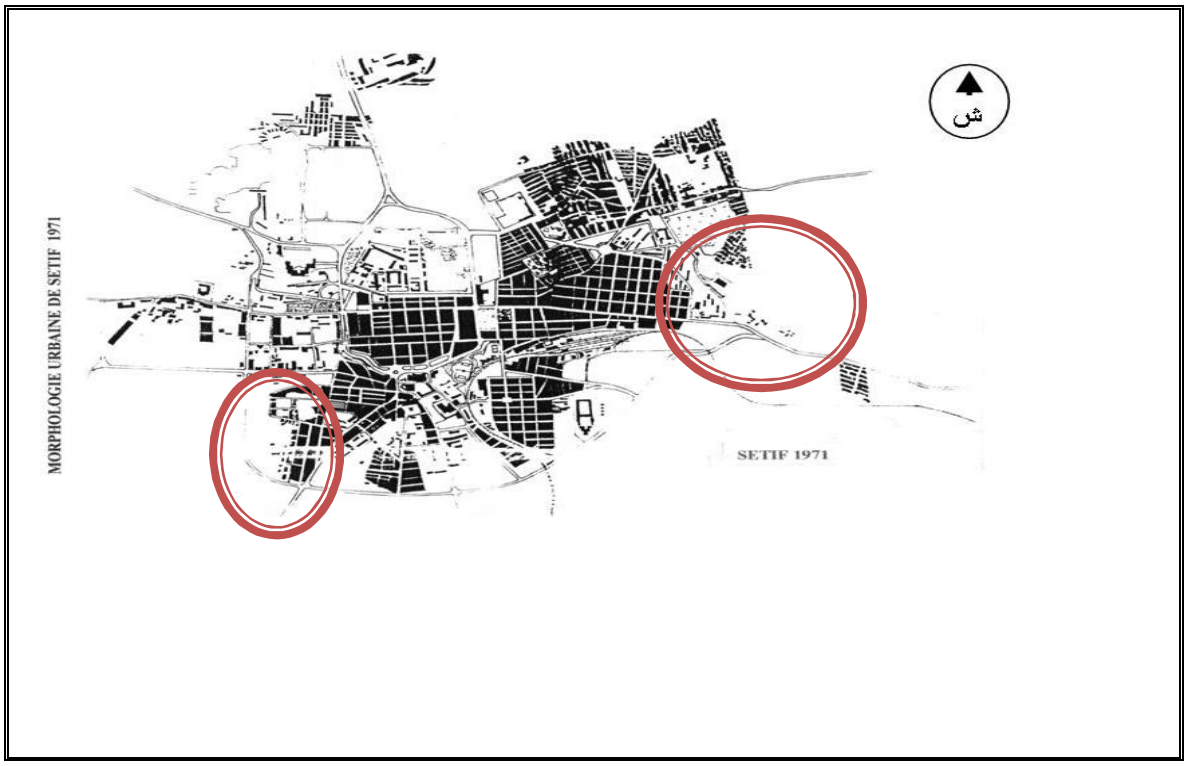

المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

2ـالمرحلة الثانية 1970ـ1986:

شهدت هذه المرحلة إنشاء المنطقة الصناعية بمدينة سطيف، الأمر الذي أدى إلى تغيير المدينة لوجهتها من الطابع الفلاحي إلى الطابع الصناعي، مما جلب تدفقا كبيرا للسكان إلى مركز المدينة، نتج عنه أزمة حادة في السكن فاستوجب العمل على حلها باعتماد سياسة المجموعات الكبرى للسكن و التي تجسدت في إنجاز الأحياء التالية:

- مشروع 750 مسكن بحي الهواء الطلق.
- مشروع 600 مسكن بساحة التدريب العسكري سابقا.
- مشروع 300 مسكن بحي معبودة.
- مشروع 1000 مسكن، و مشروع 400 مسكن جنوب المدينة محور المسيلة.
- مشروع 1006 و مشروع 1014 و مشروع 500 مسكن شرق المدينة بالمنطقة الجديدة للسكن الحضري.

الشكل 12ـ المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1986

المصدر: أرشيف بلدية سطيف (مع معالجة الباحث)

3ـ المرحلة الثالثة 1986 – 2000:

و قد شهدت هذه المرحلة بروزا لسياسة جديدة ذات صبغة ليبرالية واضحة، و التي شجعت السكن الفردي، حيث تم تحويل قطاعات واسعة من المنطقة الجديدة للسكن الحضري إلى تجزئات سكنية اجتماعية و تعاضديات عقارية، تاركة المجال للمواطنين للمساهمة في إنجاز مساكنهم بأنفسهم. (شكل رقم 13)

الشكل 13ـ المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1993

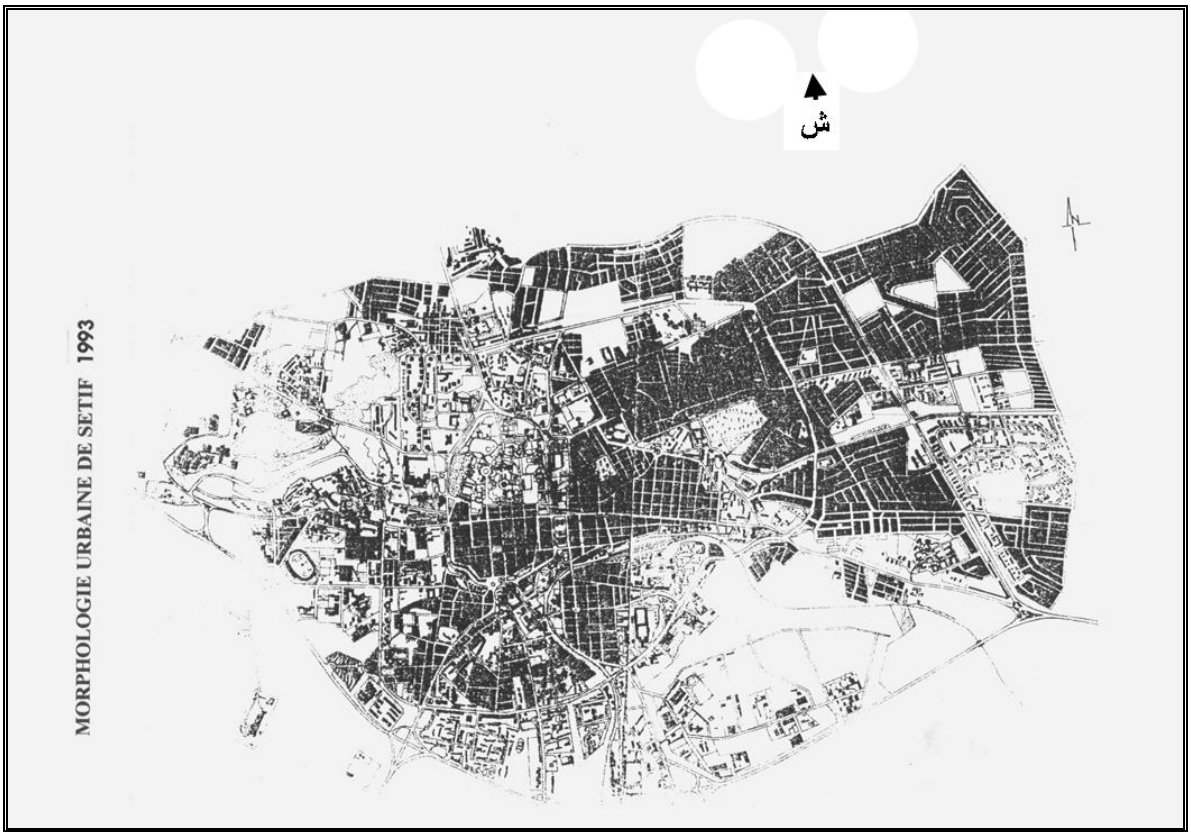

المصدر: أرشيف بلدية سطيف

4-المرحلة الرابعة ما بعد 2000:

أهم ما يميز هذه المرحلة هو توسع مدينة سطيف إلى ما وراء الحواجز الطبيعية و الفيزيائية ، ففي الحدود الجنوبية تم تجاوز الطريق الوطني رقم 05 لتلتحم المدينة بتجمع السفيهة، بينما في الجهة الغربية تجاوز التوسع لواد بوسلام حيث تشهد المدينة حاليا عملية إنجاز قطب شوف لكداد، و في الجهة الشرقية نلاحظ توسع المدينة باتجاه الحاسي. (شكل رقم 14)

الشكل 14- اتجاهات توسع مدينة سطيف سنة 2011

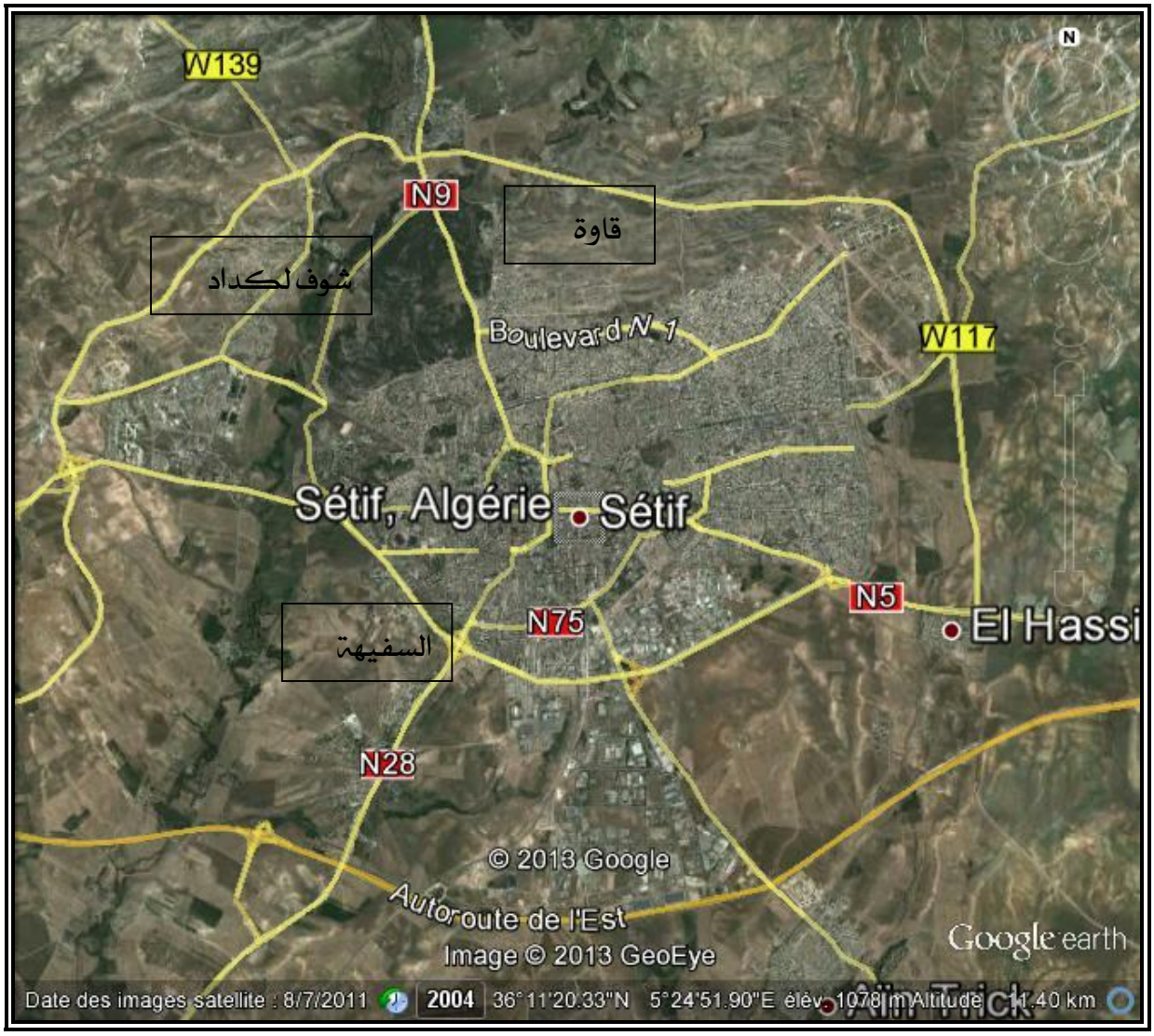

Source : Google earth, Image satellite, décembre 2012

المطلب الثاني: المراحل الديمغرافية:

يعتبر النمو الديمغرافي إلى جانب النمو الفيزيائي العنصران الرئيسيان في تحديد النمو الحضري للمدينة، فبزيادة عدد السكان يزداد الإطار المبني بشكل آلي، و قد يختل التوازن عندما يكون هناك نمو سكاني سريع غير متحكم فيه.

الجدول 17 تطور سكان مدينة سطيف منذ 1966 إلى 2010.

الفترة الزمنية	الإحصاء العام للسكان و السكن					2010
	1966	1977	1987	1998	2008	
سكان مدينة سطيف	98504	135700	186642	239195	288461	310058
معدل النمو%		2.74	2.73	2.20	1.71	3.57
سكان ولاية سطيف	490658	641782	980535	1313893	1489973	1581325
معدل النمو%	-	2.35	3.45	2.52	1.20	2.32
سكان الجزائر	12022000	16948000	23051000	29113000	34080000	-

المصدر: ONS + مديرية البرمجة و متابعة الميزانية سطيف

الشكل15 تطور سكان مدينة سطيف منذ 1954 إلى 2008.

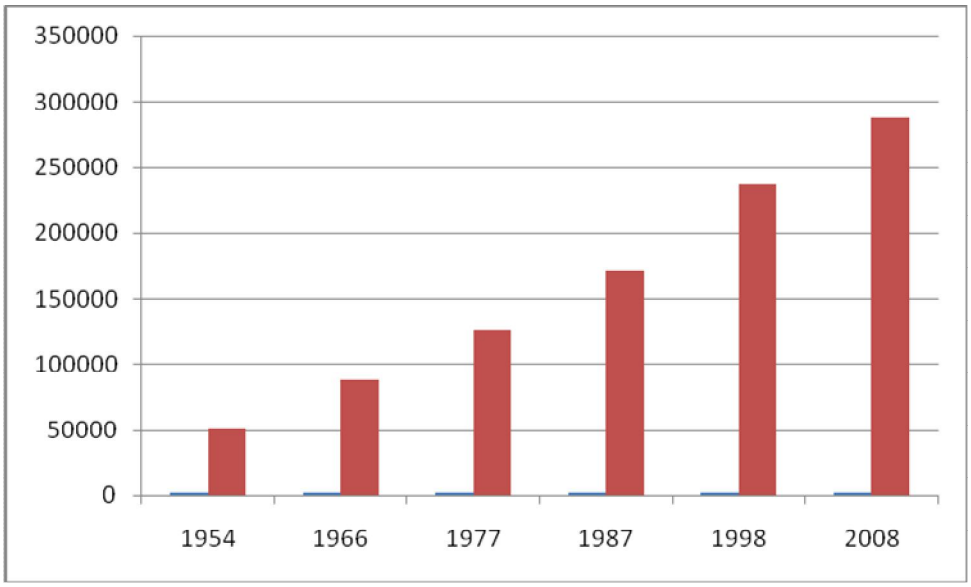

المصدر: الباحث

من خلال قراءتنا للجدول السابق، يتبين أن عدد سكان مدينة سطيف قد تزايد بشكل ملحوظ ابتداء من 1954. حيث لا يمكن إرجاع النسبة الكبيرة للزيادة السكانية إلى عامل الزيادة الطبيعية فقط، إذ لعبت الهجرة من خارج المدينة دورا كبيرا في رفع تعداد سكان سطيف.

الهجرة المسجلة ما بين سنتي 1954ـ1966 ارتبطت بحدثين مهمين. الأول هي ثورة التحرير المظفرة، و ما تبعها من سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها الاستعمار الفرنسي لعزل الثوار عن الشعب، مما خلق حالة من اللاأمن دفعت بسكان الأرياف إلى الانتقال إلى المدن. الحدث الثاني ارتبط بفترة الاستقلال، التي أجبرت السكان الأوربيون على مغادرة الجزائر و ترك المساكن شاغرة.

هذا ما يفسر تسجيل مدينة سطيف لأعلى معدل نمو سكاني في تلك الفترة و بإيقاع كبير جدا قدر بـ 5.36% . أما في السنوات التي تلتها فقد بدأ معدل النمو السكاني في الانخفاض تدريجيا (2.74% بين 1966ـ1977، ثم 2.73% بين 1977ـ1988، ثم 2.20% بين 1988ـ1998 و أخيرا 1.71% بين 1998ـ2008 ليرتفع إلى 3.57% بين 2008ـ2010).

يمكن إرجاع هذا النمو الكبير و المتسارع لمدينة سطيف لطابعها الجذاب المرتبط أساسا بـ:

- موقع المدينة على طرق الاتصال المهمة.
- الموقع الإداري كمركز ولاية، مما يمنحها الأفضلية في تقديم مستوى خدمات أرقى.
- قدرة المدينة على خلق مناصب شغل (المنطقة الصناعية، قطاع السكن و الأشغال العمومية، و قطاع خدمات مهم).

خلاصة الفصل:

مدينة سطيف كغيرها من المدن المشيدة في الحقبة الاستعمارية، تقدم نموذج مجالي خاص و شكل عمراني و هندسي نوعي (تخطيط المدينة تم من طرف الهندسة العسكرية، بشكل يستجيب لمنطق النظام الاستعماري)، و كل التوسعات المتقدمة تمحورت حول المركز الذي يمثل في حقيقة الأمر المدينة نفسها.

قبل مجيء العسكريين الفرنسيين عام 1838م، كانت مدينة سطيف عبارة عن أطلال تتوسطها سور القلعة البيزنطية و نبع ماء عذب، و على هذه الأنقاض القديمة تم إحياء المدينة. و قبل مشارفة إنجاز القلعة العسكرية على الانتهاء بدأ التدفق الكبير للعمال المدنيين على المنطقة، فأصبح البناء متجها نحو حاجيات هذه الطبقة السكانية المدنية، و التي حتمت اللجوء إلى وضع أول مخطط حضري منتظم. ثم توالت التوسعات الحضرية شيئا فشيئا داخل الأسوار التي رسمت حدودها عام 1947 بواسطة التعليمة الملكية التي أنشأت رسميا مركز مدينة سطيف، حتى أخذت المدينة شكلها المكثف و المهيكل، و أصبحت تحمل جميع الملامح التي تميزت بها المراكز الحضرية الاستعمارية المتمثلة في المخطط المتعامد ذو الطرق الواسعة و المباني المتراصفة.

مع انطلاق ثورة التحرير المظفرة و سياسة التهجير العنصرية التي انتهجها المستعمر الفرنسي، ازداد دور المدينة كمنطقة جذب، و بعد الاستقلال مباشرة أدى ذهاب الأوربيين إلى حالة شغور في المساكن و المرافق، فانعكس ذلك على المدينة بتضاعف عدد سكانها خلال هذه الفترة و ظهور أحياء جديدة .

بعد الاستقلال بفترة (مرحلة السبعينيات) تم إنشاء المنطقة الصناعية بمدينة سطيف، الأمر الذي أدى إلى تغيير المدينة لوجهتها من الطابع الفلاحي إلى الطابع الصناعي، مما جلب تدفقا كبيرا للسكان إلى مركز المدينة تميز بإيقاع سريع و حجم كبير، نتج عنه أزمة حادة في السكن فاستوجب العمل على حلها باعتماد سياسة المجموعات الكبرى للسكن.

مرحلة ما بعد 1990 شهدت بروز سياسة جديدة ذات صبغة ليبرالية واضحة، و التي شجعت السكن الفردي، حيث تم تحويل قطاعات واسعة من المنطقة الجديدة للسكن الحضري إلى تجزئات سكنية اجتماعية و تعاضديات عقارية.

في العشرية الأخيرة استمرت الزيادة السكانية لمدينة سطيف إلى درجة تشبع النسيج العمراني لها، و ذلك نتيجة الزيادة الطبيعية المرتفعة و النزوح الريفي الكبير، نتيجة الاهتمام الذي حظيت به المدينة

من خلال إنجاز العديد من المرافق القاعدية و المشاريع السكنية، بشكل دفعها للالتحام بالتجمعات المجاورة (شوف لكداد، السفيهة، عين الطريق، فرماتو).

الفصل الرابع

علاقة المنظومة الحضرية لمدينة سطيف بالأبعاد – الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية –

المبحث الأول: التوسع العمراني لمدينة سطيف و نمط استهلاك المجال

المطلب الأول- الديناميكية العمرانية و استهلاك العقار الحضري:

تعتبر الأرض كمورد رئيس في الحياة لا بل أم الموارد جميعا. فالأرض هي المورد الأهم كونها تقوم الحياة على سطحها و تضم في جنباتها جميع الموارد الأخرى و لولا الأرض لما استقامت الحياة أساسا. و بما أن الأرض هي أهم الموارد المحدودة و هي عنصر غير متجدد، لذلك تظهر أهمية المحافظة عليها و استخدامها بالشكل الأنسب دون استهلاكها و استنفاذ مواردها، فلا مجال هنا لضياع أو إهمال أي جزء من أجزائها أو ترك بعض الأراضي مهملة أو إساءة استعمالها.

الفرع الأول: إستراتيجيات و آليات تعمير المدينة:

لا يمكن دراسة النمو الحضري لمدينة سطيف دون تقدير أهمية و خاصية موقعها كنقطة التقاء. هذا المميز جعل منها المكان المثالي لاستقرار السكان و للتنمية الحضرية على طول مراحل تطورها.

تعرف مدينة سطيف نموا ديمغرافيا و مجاليا هائلا، و بشكل متسارع مما خلق ديناميكية عمرانية مهمة، حيث عرفت الكثير من الأحياء أشكال تطورية فوضوية، رغم ذلك لا تزال المدينة تعرف نموا غير منتظما، مستجيبة في كل مرة لمشاريع لحظية و محددة في الزمان و المكان.

فقد ميز تطور المدينة استهلاكا كبيرا للعقار من خلال إنجاز نماذج سكنية معدة مسبقا (التجزئات، المنطقة السكنية الحضرية الجديدة ZHUN، الترقية العقارية....)، مما خلق مشهد حضري غير مترابط و منفصل أثر سلبا على روح المدينة.

للوقوف على هذه المشاكل، عدة استراتيجيات و آليات أنجزت على طول مراحل نمو المدينة للتحكم في الديناميكية العمرانية المتسارعة.

أولا: إستراتيجية تنمية المدينة في المرحلة الاستعمارية:

بدأ اهتمام السلطات العسكرية المحتلة بقطاع السكن انطلاقا من اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954، حيث حاولوا من خلال آلية "مخطط قسنطينة" دفع السكان إلى التخلي على مبادئ الحرية و

الاستقلال و الاعتراف بإمكانية الاستعمار على تقديم الحلول الاقتصادية و الاجتماعية للجزائريين.
مخطط قسنطينة كان يهدف إلى:[1]

-إنجاز في غضون خمس سنوات نحو 220000 سكن في الوسط الحضري و 110000 سكن في الوسط الريفي، حيث عرف النسيج العمراني لمدينة سطيف نموا معتبرا، تعدى أسوارها متجها نحو الشرق، و تسارع هذا النمو بمجرد وصول السكة الحديدية فظهرت أحياء يحياوي، معيزة، المعدومون الخمس بتليجان.

تطور مدينة سطيف تم وفق نموذج الدوائر المتراكزة مكون من عدة دوائر حيث قدرت مساحتها سنة 1960 بـ 285.15 هكتار.

ثانيا: آليات التعمير في مرحلة الاستقلال:

1.2- التحكم في النمو الحضري (1960-1970):

عرفت هذه المرحلة تجسيد و تتمة "مخطط قسنطينة" كمشروع مهم للتحكم في النمو الحضري للمدينة، الذي اقترح مجموعة من المشاريع السكنية المستقبلية (حي سينيستال، حي الموظفين، حي 80 مسكن، حي لابيناد...).

لا بد من ذكر الاستثمار في القطاع الصناعي في إطار المخطط الثلاثي (1967-1970)، مما خلق نزوح ريفي كبير جدا دفع إلى ميلاد السكن غير المشروع و تكثيف النسيج العمراني الموجود.

2.2- النمو الحضري (1970-1980):

مع انطلاق المنطقة الصناعية و تمركز برامج التنمية الاقتصادية على مستوى مدينة سطيف، عرفت هذه الأخيرة استقطابا كبيرا لسكان بلديات الولاية، مما دفع بالسلطات إلى الإجابة على طلبات السكن المتزايدة من خلال إنجاز التجمعات الكبرى (750 مسكن، 600 مسكن، 1000 مسكن، 400 مسكن...).

سياسة التجمعات الكبرى ساهمت في استهلاك قطاع كبير من العقار، و خلقت نوعا من الانقطاع العميق و عدم الترابط مع النسيج العمراني الموجود، مما ضاعف من مشكلة عدم التحكم في النمو الحضري.

[1]-المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU: سطيف، جوان 2010، ص 143.

3.2. إستراتيجية المخطط العمراني التوجيهي لسطيف PUD سنة 1982:

في هذا المخطط تم تحرير محيط عمراني بمساحة 1500 هكتار ، يغطي احتياجات السكان إلى غاية 1995. إستراتيجية التنمية التي اعتمدها هذا المخطط كانت تهدف إلى تحويل توسع المدينة نحو الشمال و الشمال الشرقي، من خلال خلق المنطقة السكنية العمرانية الحديثة ZHUN بمساحة 263 هكتار [1].

تميزت هذه السياسة باستهلاك غير عقلاني للعقار ، تبعها مشاكل معتبرة ما زالت المدينة تعاني منها إلى الآن:

- اختلال وظيفي لمنظومة الحراك و التنقل.

- عدم الترابط بين الأنسجة القديمة و الحديثة، لأن التوسعة لم تنجز على أساس وحدة عمرانية منسجمة مع المدينة، بل كانت مجرد قطاعات سكنية خالية من أي مرافق.

- نموذج تركيب سكني طولي محاذي للمحور، لا يعزز الطابع المركزي الدائري للمدينة.

- نوعية النسيج العمراني المنجزة تفتقر إلى الطابع المعماري والعمراني المحلي.

4.2. سياسة تدعيم الترقية العقارية (1986-1994):

هي سياسة ذات طابع ليبيرالي ترتكز على نموذج السكن الفردي (نوع فيلا)، حيث تم تحويل عدة دراسات مسبقة لإنجاز المناطق السكنية العمرانية الحديثة ZHUN في السبعينات، نحو إنجاز تجزئات لصالح الطبقة الاجتماعية المتوسطة، فقد تم تحفيز المواطن على إنجاز مسكنه بنفسه و إنجاز تعاونيات حضرية (حي الهاشمي، حي دالاس...).

هذا النوع من السكنات كانت له عواقب وخيمة من حيث:

- تعمير كارثي على المستوى المعماري و العمراني.

- استهلاك كبير و غير عقلاني للعقار الحضري.

- مضاربة متزايدة في ميدان العقار.

---

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU: سطيف، جوان 2010، ص 144.

5.2. آلية المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU:

كانت آلية تنظيمية أكثر منها للبرمجة، حيث أصدر الوالي قرار رقم 93/1269 بتاريخ 17أفريل 1993 المتضمن تحديد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، و الذي كان يهدف إلى تجسيد قواعد التنمية للإقليم المعني بالدراسة [1]:

- إيجاد مناطق لتوسعة مدينة سطيف.
- إعادة هيكلة النسيج الموجود.
- تنظيم الهيكل الحالي.
- الاستعمال العقلاني للعقار.
- إيجاد التوازن بين البنية الريفية و الحضرية من خلال زرع مرافق و وسائل اتصال مجدية.
- إعداد مخطط شامل للتنقل.
- حل مشكل الشبكات المختلفة في بعض أحياء المدينة.

6.2. إستراتيجية مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU:

لقد أوصت هذه المراجعة بضرورة التحكم في النمو الحضري للمدينة، من خلال إنشاء أقطاب نمو تخفف من حدة الضغط على المركز مثل عين أرنات، أولاد صابر، الأوريسيا و مزلوق. كما تطرق المخطط للنمو العشوائي الذي تعرفه التجمعات الثانوية و أوصى بضرورة إعادة هيكلة أنسجتها العمرانية. كما أكد على تنمية المراكز الريفية لتحقيق توازن داخل إقليم المدينة من شأنه تثبيت سكان الأرياف.

و لقد افتقرت هذه المراجعة إلى أدوات التحليل الدقيقة للواقع الحضري، و التي يتم من خلالها تحديد الاحتياجات المستقبلية للتوسع، حيث يتم كل مرة استنفاذ الاحتياطات العقارية المحددة بسرعة مما يؤدي إلى نمو المدينة عشوائيا.

يبرز الجدول 18 مناطق التوسع التي أفرزتها المراجعة في 2005، بحكم القرار الولائي رقم 1472 المؤرخ في 13 أوت 2005، المحدد لمحيط المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية. بلغت المساحة الإجمالية للتوسع

[1]- المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU: سطيف، جوان 2010، ص 146.

المستقبلي 1323 هكتار منها 417.20 هكتار للتوسع الاقتصادي، خاصة توسيع المنطقة الصناعية التي تستقطب استثمارات كبيرة في السنوات الأخيرة، أهمها في مجال الإليكترونيك.

جدول رقم 18 – توزيع مساحات التوسع المستقبلي التي أقرها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير

	المساحات المحددة للتوسع (هكتار)	
المنطقة الشرقية	354.70	904.93 % 68
المنطقة الغربية	264.04	
الباز	53.10	
عين السفيهة	145.60	
الشمال الغربي	54.82	
الجنوب الغربي	90.78	
الحاسي	38.70	
عين الطريق	30.79	
فرماتو	18.00	
توسيع المنطقة الصناعية	139.70	417.20 % 32
المنطقة الجنوبية الغربية	92.54	
المنطقة الجنوبية الشرقية	185.94	
المجموع	1323	

المصدر: ولاية سطيف، مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير، المرحلة النهائية.

الفرع الثاني: إشكالية استهلاك العقار:

تعاني مدينة سطيف من كبر حجمها و اكتظاظها، حيث تطورت بشكل متسارع مع استهلاك غير عقلاني للعقار، حيث تم برمجة و تخطيط توسيعها خاصة في المرحلة (1985-2008) على حساب العقار الفلاحي الذي يبقى المورد الرئيسي لتمويل السجل العقاري الحضري.

تشهد مدينة سطيف اليوم ضغطا عقاريا رهيبا، أصبحت لا تملك أراضي تمكنها من التمدد و تجسيد برامجها السكنية و التنموية الحالية و المستقبلية. لقد بلغت المدينة درجة التشبع بعدد سكان يقدر بـ 288461، حيث سجلت نسبة تحضر مقدرة بـ 98.57 % ، و هي لا تستطيع تحمل تبعات الزيادة السكانية فوق هذا القدر.

الجدول رقم 19- نمط استهلاك العقار منذ 1966 إلى 2008

السنة	عدد السكان	المساحة المعمرة (هكتار)	استهلاك المجال (هكتار)	متوسط الاستهلاك السنوي
1966	88212	338	بين 1966-1977= 502.80 هكتار	50.18 هآ/سنة
1977	126020	839.80		
1987	186642	1335.10	بين 1977-1987 = 495.30 هكتار	49.53 هآ/سنة
1998	239195	2285	بين 1987-1998 = 950 هكتار	95 هآ/سنة
2008	288461	3377	بين 1998-2008 = 1092 هكتار	109.20هآ/سنة

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة العمرانية، سطيف جوان 2010 (بتصرف).

من خلال معاينتنا للجدول يتبين لنا أن المرحلة بين (1966-1977) انتقل استغلال المجال فيها من 338 هكتار إلى 839.80 هكتار مع استهلاك العقار مقدر بـ 502.80 هكتار و متوسط استهلاك سنوي مقدر بـ 50.18 هكتار في السنة.

يمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى النزوح الريفي الكبير بعد فترة الاستقلال، مما أثر بشكل ملحوظ على عملية تطور المدينة، هذه الحالة نتجت أساسا من خلال:

ـ استكمال مخطط قسنطينة.

ـ بروز برامج حديثة للسكن في ضواحي مركز المدينة.

ـ بداية إنجاز المنطقة الصناعية.

أما المرحلة بين (1977ـ 1987) فقد انتقل استغلال المجال فيها من 839.80 هكتار إلى 1335.10 هكتار، مع استهلاك مجالي مقدر بـ 495.30 هكتار و متوسط استهلاك سنوي 95 هكتار في السنة.

هذه المرحلة عرفت تطورا ملحوظا في استهلاك العقار الحضري خاصة انطلاقا من سنة 1980 التي كانت مرحلة:

ـ إنجاز التجمعات الكبرى.

ـ إنجاز التجزئات و برامج المنطقة السكنية العمرانية الحديثة ZHUN.

الاستغلال المجالي في مرحلة (1987ـ1998) انتقل من 1335.10 هكتار إلى 2285 هكتار، مع استهلاك للعقار مقدر بـ 950 هكتار و متوسط استهلاك سنوي 95 هكتار في السنة.

نلاحظ في هذه المرحلة توسعا رهيبا للمدينة مع معدل نمو مقدر بـ 2.39 راجع إلى :

ـ بروز اقتصاد السوق، مما دفع بإنجاز مشاريع التجزئات و الترقيات العقارية و مشاريع صناعية.

ـ نزوح القاطنين بالأرياف (الجهة الشمالية) لأغراض أمنية (العشرية السوداء) و عدم وجود مشاريع تنموية بالمناطق الجنوبية لتثبيت السكان.

انطلاقا من 1998 إلى يومنا هذا تم استهلاك ما يقارب 1092 هكتار من العقار منتقلا من 2285 هكتار سنة 1998 إلى 3377 هكتار سنة 2008، مع تسجيل متوسط استهلاك سنوي مقدر بـ 109.20 هكتار في السنة.

تتميز هذه المرحلة بظهور التجمعات الثانوية لمدينة سطيف، حيث التحموا مع مركز المدينة (شوف لكداد، فرماتو، عين الطريق..). هذه التجمعات الريفية أصلا تحولت و انتقلت إلى الصف الحضري،

حيث تعدى بعضهم عتبة 10000 نسمة، و هم الآن يستقبلون فائض المشاريع لمدينة سطيف من برامج السكن و المرافق.

المطلب الثاني: نمط استهلاك العقار الحضري :

تتميز عملية النمو الحضري التي تشهدها مدينة سطيف باتساع المساحات المبنية بشتى أنواعها، إلى درجة التحامها مع التجمعات الثانوية المحيطة بها. و باعتبار الطلب غير المتناهي للسكن فإن هذا القطاع كان و لا يزال المحدد الرئيسي لنمو المدينة.

الفرع الأول: قطاع السكن المحرك الأساسي لنمو المدينة:

من بين المظاهر الأساسية للنمو الحضري بالمدينة، هو تمدد المساحات المبنية و مساحات الأنشطة و المرافق الضرورية، و ظاهرة نمو التجمعات الثانوية ذات الطابع الريفي، و استقبالها لعدد هائل من البرامج السكنية، فالجدول 20 يبين كيف تطورت الحظيرة السكنية بسطيف عبر استهلاك واسع للمجال.

الجدول 20 تطور الحظيرة السكنية في مدينة سطيف منذ 1987 إلى 2008.

	الإحصاء العام للسكن و السكان 1987		الإحصاء العام للسكن و السكان 1998		الإحصاء العام للسكن و السكان 2008	
	عدد السكان	الحظيرة السكنية	عدد السكان	الحظيرة السكنية	عدد السكان	الحظيرة السكنية
سطيف	186642	**27767**	239195	**42592**	288461	**61743**
الولاية	1000694	**143832**	1311413	**214522**	1489980	**288016**

المصدر: PDAU Sétif 2010, PAW Sétif 2012

يبين الجدول الزيادة المحسوسة في الحظيرة السكنية إن على مستوى المدينة أو الولاية، مع ما يتبعه من مساحات أرضية لازمة لإنجاز هذه البرامج.

فقد بلغ عدد المساكن 27767 مسكن سنة 1987، حيث عرفت مدينة سطيف نموا كبيرا للحظيرة السكنية بسبب سياسة التصنيع التي أدت إلى نزوح سكاني كبير نحو مركز المدينة، إضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان و الطلب المتزايد على السكن.

بينما عرفت سنة 1998 تدخل القطاع الخاص في عملية إنجاز السكنات، مما دفع إلى تضاعف الحظيرة السكنية إلى 42592 مسكن، بمعدل زيادة قدر بـ 55 % .

بلغت الحظيرة السكنية 61743 مسكن سنة 2008، حيث ازدادت بـ 19151 مسكن خلال عشر سنوات.

تتوزع البرامج السكنية في المدينة من حيث الصيغة كالتالي: السكن الاجتماعي، السكن التساهمي الاجتماعي، البيع بالإيجار، السكن الترقوي الفردي و الجماعي.

الفرع الثاني: الحالة العامة للنسيج العمراني:

تعتبر مدينة سطيف كما تتجلى الآن نتاج تتابع مدن عبر الزمن، كل ظرف ينتج نسيج مختلف عن سابقه، مما خلق قطيعة على المستوى النوعي و المورفولوجي. يمكن تحديد نوعين من الأنسجة على مستوى المدينة:

1ـالنسيج المربع الذي ينقسم إلى نوعين:

ـنسيج منظم يمثل مدينة القرن التاسع عشر.

ـ نسيج غير منظم يمثل حي يحياوي، حي كعبوب ، حي بيزار.

2ـالمناطق الممثلة بالتجمعات الكبرى ZHUN بكل أشكالها.

1ـنسيج مركز المدينة:

يتميز مركز المدينة حاليا المنجز سنة 1847 بنسيج يمثل تراث معماري و عمراني مهم، يحتوي على مباني جد متدهورة. أمام توسع المدينة و نموها زاد الطلب على الخدمات، و نظرا لعدم وجودها في مركز المدينة، يتم الآن تهديم المباني القديمة و البناء على أنقاضها مراكز تجارية، خدمات و فنادق ذات

الاتجاه الرأسي (الصورة 01)، هذا من حيث الشكل. أما وظيفيا فيعاني مركز المدينة من مشكل ركل السيارات، لعدم توفر مرافق لها مما يسبب الاختناق و صعوبة كبيرة في حركة المرور.

صورة رقم 01ـ تحويل المباني القديمة إلى مرافق

المصدر: الباحث، جانفي 2013

2ـ نسيج متهاوي:

يمثل الحي القديم لبيزار الذي أنجز في الخمسينيات من القرن الماضي، هو نسيج ذو كثافة عالية يحتوي على مساكن غير مريحة، غير متجانسة و ذات طابع معماري سيئ، مما يجعل المنظومة الحضرية غير نسقية تعاني من مشاكل النقل، التنظيم، الهياكل القاعدية.....

3ـ نسيج مكثف:

يمثل حي يحياوي (طنجة) الذي يشكل نسيج عمراني ذو كثافة عالية و هو يتميز بالفوضى في تنظيمه العام من خلال:

ـ تواجد أجزاء غير متجانسة في الشكل، الحجم، و المدخل....إلخ.

ـ منظومة طرقات غير متجانسة و لا تستجيب لحالة النقل الآن الميكانيكية و الراجلة.

ـ عدم وجود مساحات عمومية، مساحات لعب، ضرورية للالتقاء، الاتصال و الترفيه للسكان.

4.نسيج غير مهيكل:

يمثل الأنسجة المتواجدة بـ: فرماتو، شوف لكداد، عين السفيهة، عين الطريق،الحاسي، الذين يتميزون بـ:

-أنسجة غير منتظمة.

- أنسجة عفوية.

-التوزيع عن طريق طرقات صغيرة، ملتوية، و مغلوقة الجهة.

5.نسيج لإعادة هيكلة:

يشمل الوحدات التالية: حي 20 أوت، حي سوناطراك، حي بن بقاق، يشكلون تجمعات كبرى لسكنات غير صحية، بحيث أنتجت مشاكل في الصحة و النظافة، في الأمن، في التنظيم و التركيب العمراني، مع غياب لمساحات عمومية.

6.نسيج خال من المرافق:

يشمل أحياء 1014 مسكن، حي الهاشمي توسعة، حي الهضاب، هي في الحقيقة أحياء مراقد فقط، لكثافتها العالية و خلوها من المرافق الضرورية و المساحات العمومية.

7.نسيج في طور التشكل:

موجودة في الشمال الشرقي لمدينة سطيف، تتكون من تجزئات الهاشمي، الهضاب 2، بعض القطاعات من ZHUN، القطاع الجنوبي لقاوة، هذه الأنسجة استقبلت العديد من البرامج السكنية بمختلف أنواعها.

8. منطقة الأنشطة ZEA:

تتواجد بالجنوب الشرقي لمدينة سطيف، تتربع على مساحة 130 هكتار، هو قطاع غير منظم، فوضوي في توزيع النشاطات (مخازن و مساكن).

9.المنطقة الصناعية:

تتواجد جنوب مدينة سطيف، تتربع على مساحة 282 هكتار، و تحتل موقع استراتيجي مهم بالقرب من محاور التنقل الأساسية جهوية و وطنية.

10ـ المرافق الهيكلية:

ترتكز مدينة سطيف على مجموعة من المرافق الهامة ذات الاستقطاب و البعد الجهوي، مثل:

ـجامعتي سطيف1 و سطيف2: تتشكل جامعة سطيف 1 من قطبين، الأول متواجد غرب المدينة (المركز الجامعي القديم)، بينما يتواجد القطب الثاني في أقصى غرب المدينة في منطقة الباز، يتربع على مساحة 120 هكتار.

ـ المستشفى الجامعي و القطب الطبي: المستشفى يمثل العنصر المهيكل للمدينة، درجة تأثيره و استقطابه تتعدى الحدود الإدارية للولاية.

أما القطب الطبي فهو متواجد بمنطقة الباز بالقرب من القطب الجامعي، و يحتوي على مجموعة خدمات ذات بعد جهوي و وطني.

ـالقطب الرياضي: يتواجد بالقرب من القطب الجامعي، يحتوي على مجموعة من المرافق (مدرسة جهوية لكرة القدم، ثانوية رياضية، مسبح أولمبي، دار الشباب...).

ـحديقة التسلية: تشغل الجزء المركزي من المدينة على مساحة 30 هكتار. تواجده في مدينة كثيفة بحدائقه، مائه و اخضراره، يشكل مكان للترفيه و التنفس داخل المدينة.

ـ محطة النقل متعددة الوسائل. ـ مدرسة الشرطة. ـ محطة الأرصاد الجوي (عين السفيهة).

ـ المعهد الفلاحي (عبيد علي). – محطة تصفية المياه (عين السفيهة). – ملعب 8 ماي 1945.

المبحث الثاني:الأنشطة الاقتصادية و الشغل بمدينة سطيف

لا يمكن الحديث عن اقتصاد مدينة دون الأخذ بعين الاعتبار الوضع العام للبلد الذي تتواجد فيه، لأنها مرتبطة اقتصاديا و إداريا بقوانين شاملة و علاقات مع غيرها من المدن. يبقى المستوى الوطني هو المستوى الأهم في التأثير على تنمية المدن، بحكم أن تحديد الأطر القانونية ، الضريبية و المالية تتم على المستوى الوطني [1]. لكن هناك من يؤكد وجود اقتصاد المدينة أو ما يسمى بالاقتصاد الحضري، الذي يدرس المدينة كتنظيم اقتصادي، لذا سنأخذ المنظومة الحضرية لمدينة سطيف ببعدها الاقتصادي، من ناحية الأنشطة و الخدمات التي تتعلق بالاقتصاد.

المطلب الأول: الأنشطة الاقتصادية:

الفرع الأول: واقع القطاع الفلاحي:

تعتبر الفلاحة قطاعا مهما في اقتصاد ولاية سطيف، لكونها توفر أحد المطالب الأساسية و الضرورية للولاية و هو الغذاء، و تلعب الفلاحة دورا مهما في عملية التنمية خاصة و أن المنطقة تمتلك مؤهلات فلاحية معتبرة، إذ أنها تتربع على مساحات شاسعة ذات خصوبة عالية و وجود ظروف مناخية ملائمة.

تقع مدينة سطيف في وسط محيط زراعي و غابي معتبر، تشغل فيه المساحة الصالحة للزراعة 38% من مساحة البلدية. أما الفضاءات الخضراء و الغابات و الأحراش فهي تمثل نسبة 1.47% [2]، بمساحة إجمالية تقدر بـ 13218.75 هكتار، مما يستدعي المحافظة عليها و حمايتها من الزحف العمراني الذي يتهددها. حيث أصبح ينظر إلى التوسع العمراني على الأراضي الزراعية أمر حتمي لأنه يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكن و المرافق.

---

[1] -Jacques-Francois Thise, Jean-Claude, Prager : **Les enjeux géographiques du développement économique**, Agence Francaise de Développement, 2009, p 97.

[2] - Boudjenouia Abdelmalek, Fleury André, Tachrift Abdelmalek : Le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif (Algérie) : réserve foncière ou projet urbain, Cahiers Agriculture Vol 15, n°2, mars-avril 2006 p :221-226 Site : http://www.jle.com/e-docs/00/04/17/4E/vers_alt/VersionPDF.pdf. Date de consultation 12/11/2012.

الجدول 21ـ توزيع الأراضي الفلاحية في مدينة سطيف سنة 2010

البلدية	أراضي صالحة للزراعة (هآ)	منها المسقية (هآ)	أراضي رعوية و ممرات (هآ)	أراضي غير منتجة و مخصصة للفلاحة (هآ)	أراضي غير منتجة و غير مخصصة للفلاحة (هآ)	الأراضي الغابية (هآ)	المجموع كم2
سطيف	8428	488.75	258	412	3300	332	127.30
ولاية سطيف	361363.32	26147.71	57399.63	41084.38	94883.67	100232.00	6549.64

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

أولا- توسع المدينة على حساب الأراضي الزراعية:

تعاني المدن الجزائرية بصفة عامة من ظاهرة تعدي توسعها على الأراضي الزراعية، إذ أظهر التقرير العام للهيئة الاستشارية للفلاحة الصادر في سنة 1992 بأن الأولوية المفرطة للتصنيع و التعمير (بناء المساكن الجماعية و الفردية، توسع المدن و القرى) أدت إلى تبديد مساحات لا يمكن استدراكها، و هي في أغلبها مساحات ذات قيمة زراعية و مائية كبيرة، على المستوى الوطني قد تم تبديد 70000 هكتار في الفترة 1974ـ1987 و 78000 هكتار في الفترة 1987ـ1996، و في السنوات الأخيرة و حتى تاريخ 31 مارس 2000، فإن مخططات التعمير المصادق عليها في 1531 بلدية من بلديات الوطن قد أدرجت 25733 هكتار من الأراضي الزراعية، و في نهاية سنة 2000 تم إدراج 25000 هكتار، منها 6000 هكتار من الأراضي الزراعية المسقية.[1]

كل الفاعلين في مدينة سطيف يعتقدون أن الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة سيتم بناؤها، انطلاقا من كون عملية النمو الحضري للمدينة تمس 50 هكتار من الأراضي الزراعية سنويا منذ 1966[2]، فالمقترحات التي جاء بها مخطط التهيئة و التوجيه العمراني المراجع سنة 2002، تنص على تخصيص 1300 هكتار لتوسع المدينة، و نسبة 60% من هذه المساحة مأخوذة من الأراضي الزراعية،

[1]-BEDRANI Slimane,BOUAITA Ahmed : Le foncier Agricole dans le périurbain en Algérie, in Site : http://www.books.google.fr/books?isbn=2845864078. Date de consultation : 10/01/2013.

[2] - Boudjenouia Abdelmalek, Fleury André, Tachrift Abdelmalek : Op.Cit.

مثال على ذلك ما بين 1987 و 1992 تم إنجاز تجزئة الهضاب فوق 187 هكتار من الأراضي الزراعية، بالرغم من توفر أراض أخرى صالحة للبناء و التعمير [1].

يبين الشكل 16 كيف تجاوز توسع مدينة سطيف في الجهة الغربية منطقة واد بوسلام و ما تتميز به من تنوع بيئي، و أصبحت النشاطات الفلاحية الممارسة كالزراعة و تربية المواشي و تربية النحل مهددة بالزوال، كما أصبح التوازن البيئي للمدينة ككل في خطر، و هي نفس الوضعية للتوسع في الجهة الشرقية و الجنوبية، حيث الأراضي الخصبة ذات الجودة العالية.

شكل 16- استهلاك العقار في مدينة سطيف

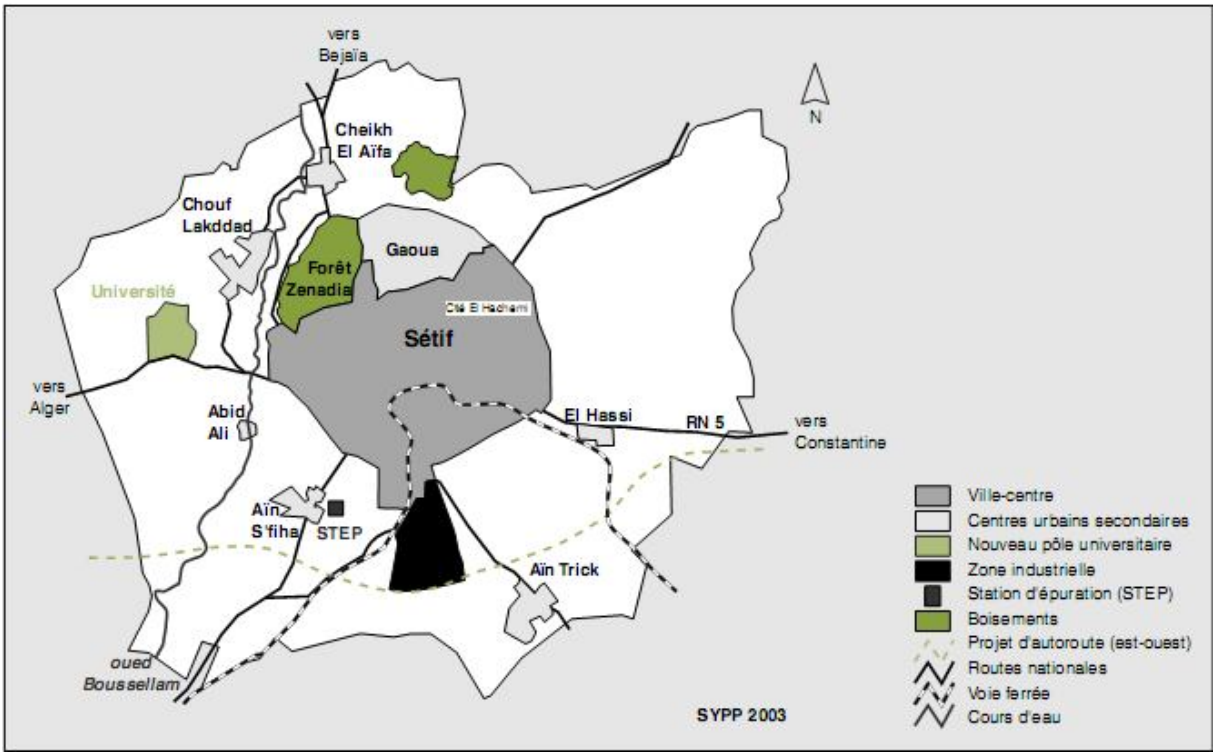

Source : Boudjenouia Abdelmalek, Fleury André, Tachrift Abdelmalek : Le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif (Algérie) : réserve foncière ou projet urbain, Cahiers Agriculture Vol 15, n°2, mars-avril 2006 p :223 Site : http://www.jle.com/e-docs/00/04/17/4E/vers_alt/VersionPDF.pdf. Date de consultation 12/11/2012.

[1] - Boudjenouia Abdelmalek, Fleury André, Tachrift Abdelmalek : Op.Cit.

ثانيا- توسع المدينة على حساب الأحزمة الخضراء:

تتكون الأحزمة الخضراء من مساحات غابية، زراعية أو مجاري مياه، تحيط بالمدن أو تنتشر داخلها، مشكلة بذلك دورا محوريا في تقريب السكان من المجالات الطبيعية، و في لعب دور المتنفس ، إذ يمكن استعمالها كمنتزهات ترفيهية و رياضية. توفر هذه الأحزمة غالبا أعداد هائلة من الأشجار التي تساعد في ترطيب و تنقية الجو، و في تكوين أنظمة إيكولوجية تساهم في المحافظة على البيئة و التنوع البيولوجي.

تحتوي مدينة سطيف على مجموعة متنوعة من الأحزمة الخضراء، التي يمكن أن تساهم في استدامة المدينة و مجالها الحضري، إن تم تجنب زحف البناء عليها. يمكن ذكر ثلاثة أنواع أساسية من الأحزمة الخضراء التي تحيط بالمدينة أو في قلبها:

-حديقة التسلية:تم إنشاؤها في 9 سبتمبر 1985 على مساحة تبلغ اليوم 38 هكتار، إضافة إلى مجالات التسلية و الاستراحة فهي تحتوي على ما يقارب 18 هكتار من العشب، رغم الأهمية البالغة لهذا الوسط الأخضر إلا أنه ما فتئ يُعتدى عليه بالبناء بين الفينة و الأخرى (الصورة 02)

الصورة 02- بناء داخل حديقة التسلية

المصدر: الباحث، جانفي 2013

ـغابة الزنادية: تقع شمال غرب مدينة سطيف تتربع على مساحة 332 هكتار و تحتوي على أشجار الصنوبر الحلبي و الصرو [1]. بالرغم من سعي السلطات على حماية هذه الغابة عن طريق تسييجها،إلا أنه يمكن تسجيل بعض الاعتداءات على هذا الحزام الأخضر (الصورة 03)

الصورة 03ـ بناء داخل غابة الزنادية

المصدر: الباحث، جانفي 2013

ـ وادي بوسلام: يبلغ عدد الأودية بالولاية 55 وادي و أهمها على الإطلاق وادي بوسلام الذي يمتد على طول 13 كم الدائم الجريان حتى في فصل الصيف فهو يجتاز عدة دوائر ليصل إلى وادي الصومام في ولاية بجاية . ولقد تم إنجاز سد عين زادة فوق هذا الوادي (ولاية برج بوعريريج) الذي يمون مدن سطيف و البرج و العلمة بالمياه للشرب و الصناعية . مصادر التلوث لمياه بوسلام تتمثل في رمي القاذورات و النفايات و العجلات المستعملة و مخلفات محطات الغسل و التشحيم. (الصورة 04)

[1]-: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

الصورة 04 ـ الزحف العمراني وراء وادي بوسلام

المصدر: الباحث، جانفي 2013

الفرع الثاني: واقع القطاع الصناعي:

عملت الجزائر بعد الاستقلال على وضع قاعدة صناعية كبيرة، و ظهرت أهم الاستثمارات الكبرى خاصة في السبعينات، و قد كان لمخططات التنمية دور هام في تطور الصناعة داخل الولاية حيث ابتداء من 1973، تم وضع و تجسيد الوحدات الأولى من مركب إنتاج البلاستيك و تحويله، ثم تطورت إلى إنتاج كافة المواد الأولية من مواد البناء إلى المواد الغذائية، و هذا ما جعل مدينة سطيف قطبا صناعيا مهما.

و قد كان هدف الدولة من الاستثمار في القطاع الصناعي هو اجتماعي بالدرجة الأولى و استعادة التوازن الجهوي بالدرجة الثانية، و ليس المردود الاقتصادي و الإنتاج الصناعي، لهذا كان التطور مبني على أساس اشتراكي. إن أهم المشاكل التي اعترضت سياسة الدولة الصناعية هو عدم قدرة المؤسسات الصناعية على مسايرة قواعد اقتصاد السوق الذي فرضت عليها في ظل العولمة التي اجتاحت دول العالم.

في بداية التسعينات دخلت الجزائر اقتصاد السوق، و دخل المستثمرون الخواص الميدان الصناعي و بدأت الوحدات الصناعية الجديدة و المتخصصة في صناعة مواد البناء و الصناعات الغذائية، و قد تركز الاستثمار الخاص في مدينة سطيف، و لكن بشكل محتشم بعد نفاذ العقار في المنطقة

الصناعية، و أهم ما ميز هذه المرحلة أن المستثمرين الخواص تتبعوا نفس خطى القطاع العام حيث كان تركيزهم على الصناعات البلاستيكية و الغذائية و مواد البناء.

بالفعل لقد حضيت مدينة سطيف باهتمام كبير في السياسة الصناعية للدولة الجزائرية عبر مخططاتها المختلفة، فقد تم إنشاء منطقة صناعية و أخرى للنشاطات و التخزين في المنطقة الجنوبية بمحاذاة الطريقين الوطنيين رقم 05 و رقم 75. أهم الوحدات:

- الصناعة التحويلية للمواد المعدنية: 61 وحدة.
- صناعة مواد البناء: 17 وحدة.
- الصناعة الكيميائية و البلاستيك: 33 وحدة.
- الصناعة الحديدية و الميكانيكية الإليكترونية: 18 وحدة.
- الصناعة الغذائية: 23 وحدة.
- الصناعات النسيجية: 08 وحدات.

شكل 17:توزيع النشاط الصناعي و مناطق النشاطات بولاية سطيف

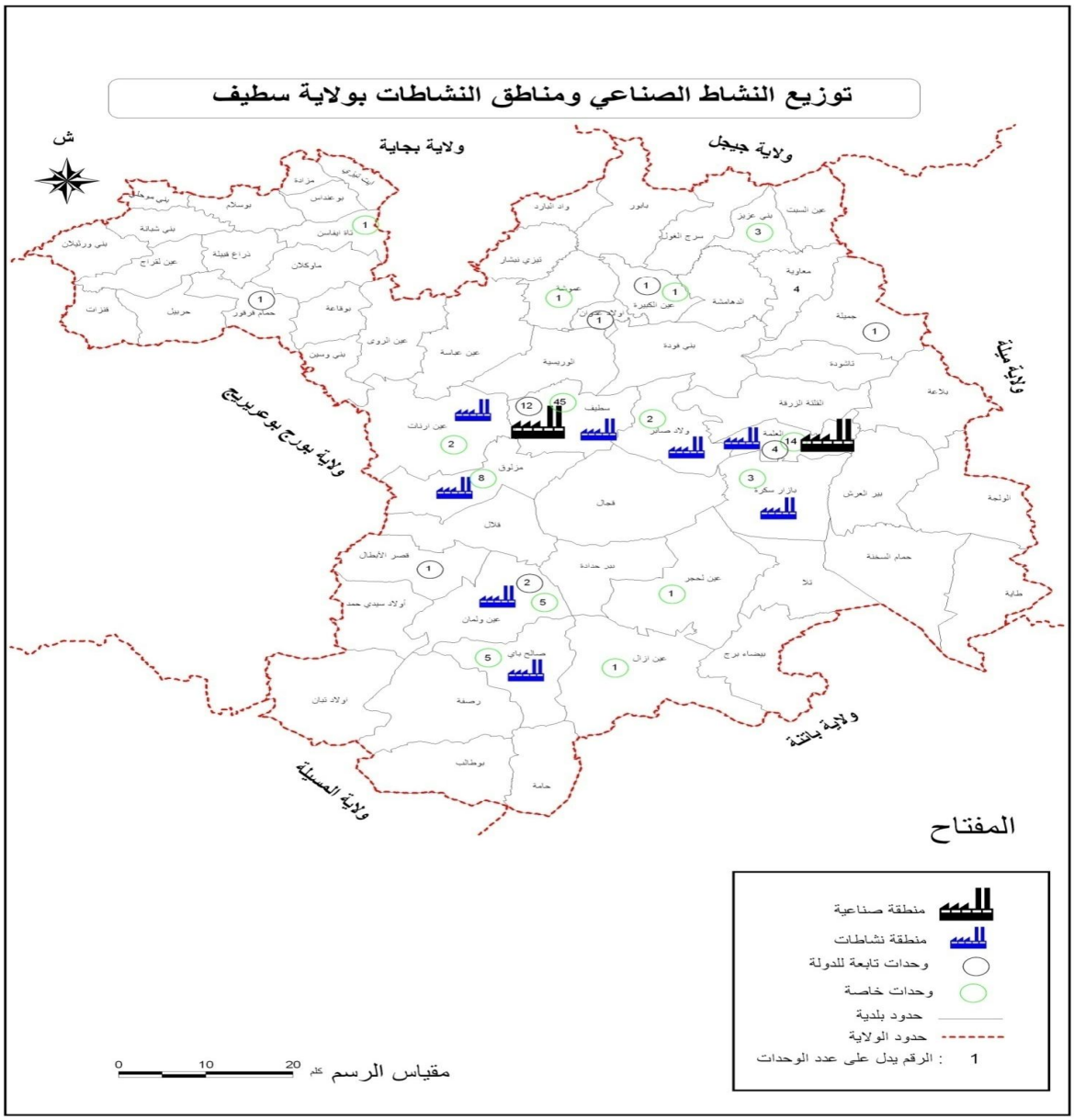

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

1ـ أهم العوامل التي ساعدت على تطور القطاع الصناعي:

يتأثر التوطن الصناعي في مدينة سطيف بعدة عوامل أهمها:

ـ**البنية التحتية**: تعتبر الهياكل القاعدية من طرق و سكك حديدية شريان الحركة داخل المدينة، فهي تضمن الحركة للأشخاص و البضائع داخل الولاية و تربطه بباقي الولايات. يشكل الطريق الوطني رقم 05 و السكة الحديدية الرابطين بين الشرق و الغرب أهم هذه العوامل.

ـ **السوق**: أو ما يعرف بمجال التسويق، حيث يعتبر نجاح المؤسسات الصناعية بمدى تغطية الاحتياجات المحلية ثم حاجات الولايات المجاورة، مدينة سطيف سوق كبير للبضائع و الصناعات لاحتوائها على وزن بشري كبير و لوجودها بولاية تأتي في المرتبة الثانية بعد العاصمة في تعداد السكان.

ـ **القوى المحركة للصناعة**: و هي عوامل محلية تساعد على الإنتاج و تتمثل في شيئين أساسيين الأول المادة الأولية و الثاني العنصر البشري.

- المادة الأولية: و هي تعتبر أساس قيام النشاط الصناعي، و ولاية سطيف تتوفر على إمكانيات ضخمة و كبيرة و متنوعة،

شكل 18ـ توزيع استغلال المادة الاولية بولاية سطيف سنة 2010

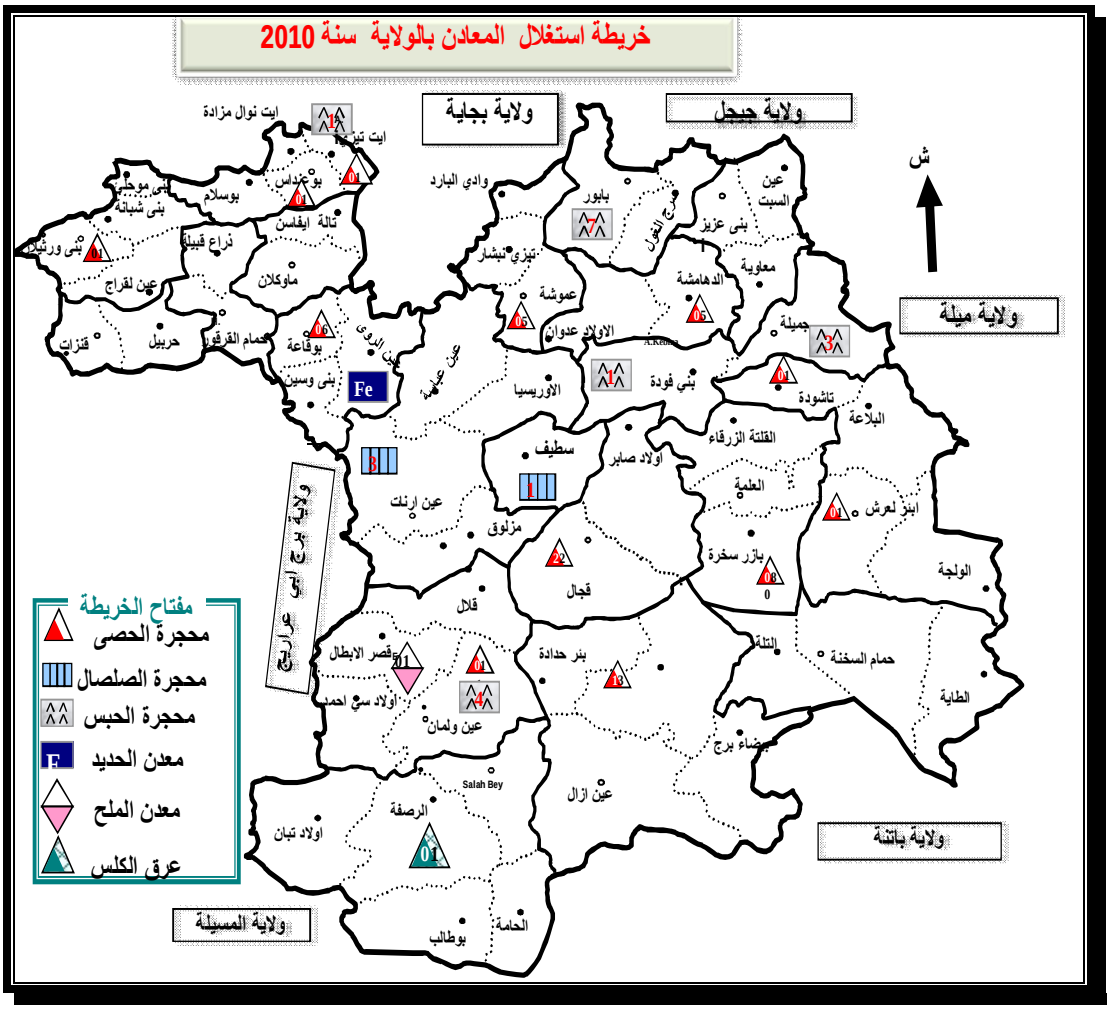

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

- اليد العاملة: تتوفر مدينة سطيف على اليد العاملة المؤهلة بحكم تواجد جامعتين و عدة معاهد تكوينية متخصصة.

الفرع الثالث: واقع القطاع التجاري و الخدمات:

يمكن أن يحتل هذا القطاع مكانة مهمة في اقتصاد المدن، حيث يغطي مجال خدمات متعددة: التجارة، الإدارة، النقل، وسائل الاتصال، المرافق، السياحة... الكل مؤهل لخلق إطار معيشي مريح، خدمات و مناصب شغل.

قطاع الخدمات يشغل نسبة معتبرة من نشاطات المدينة، فهو يساعد على تلبية الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية للسكان و يساهم في خلق ديناميكية في المجال الحضري. و عليه فإن تنمية هذا القطاع يشكل عامل مهم في تثبيت السكان في المدينة.

كما تبقى التجارة تمثل عامل مستقطب للسكان، لأن لها دور مهم في حياتهم، إذ بواسطتها تتوافر حاجيات الإنسان اليومية و متطلباته، الجدول 22 يبرز حجم الخدمات و النشاطات التجارية من مجموع النشاطات في مدينة سطيف ، حيث تمثل الخدمات نسبة 25.70% من بنية النشاط العام في المدينة و نسبة 31.70% من نشاط الخدمات على مستوى الولاية، بينما تمثل التجارة (مستوردون، بائع بالجملة، بائع بالتجزئة) نسبة 60.22% من بنية النشاط العام في المدينة و نسبة 38.00% من نشاط التجارة على مستوى الولاية.

الجدول 22- توزيع النشاط التجاري و الخدمات في سطيف لسنة 2010

	الانتاج الصناعي		الصناعات التقليدية		الخدمات		التجارة					
							المستوردون		بائع بالجملة		بائع بالتجزئة	
	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي	معنوي	طبيعي
سطيف	981	2331	6	112	6475	5519	722	133	352	1263	249	11721
الولاية	2131	6787	11	277	1297	18158	2437	539	612	2160	470	31786

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

يبين الجدول 23 عدد المرافق التجارية التي تتمتع بها مدينة سطيف، حيث تمثل نسبة الأسواق المغطاة 80% من مجموع الأسواق على مستوى الولاية، و كذلك المراكز التجارية تمثل نسبة 42% من المجموع العام على مستوى الولاية.

الجدول 23ـ توزيع الشبكة التجارية بمدينة سطيف لسنة 2010

	الأسواق						
	المغطاة	السيارات	الخضر و الفواكه	الأغنام	الأسبوعية	التجزئة	مراكز تجارية
سطيف	40	14	02	01	01	01	10
الولاية	50	46	35	21	01	01	14

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

1ـالعوامل المساعدة على تطور التجارة و الخدمات:

احتلت ولاية سطيف في سنة 2006، المرتبة الثالثة وطنيا من حيث النشاط التجاري بعد الجزائر الكبرى و وهران، و يعود ذلك إلى استفادة المنطقة من عوامل أساسية منها الجغرافية، التاريخية و السكانية التي أدت إلى ازدهار الحركة التجارية، نذكر منها:

ـالموقع: تعتبر ولاية سطيف همزة وصل بين الشمال و الجنوب و الشرق و الغرب، و كذلك وجود أكبر الأسواق الأسبوعية في الولاية أو حولها، فسوق السيارات الأسبوعي بمدينة سطيف المحاذي للطريق الوطني رقم 05 له صيت وطني، سوق حي 1000 مسكن المتخصص في المواد الغذائية بالجملة و هو ذو إشعاع إقليمي، و سوق حي 1006 مسكن و هو سوق ذو طابع جهوي متخصص في بيع مواد البناء.

ـالنقل: وجود الطريق الوطني الهام رقم 05 الذي يربط بين الشرق و الغرب مرورا بمدينة سطيف و العلمة، و هو محور الأسواق الأسبوعية، و يبلغ طول هذا الطريق 79.05كم، و من الشمال يخترق الولاية الطريق الوطني رقم 09 و الرابط بين سطيف و بجاية و هما أهم روافد التنمية في المدينة.

-التطور الصناعي:ساهمت الصناعة بشكل كبير في التطور التجاري الذي تميزت به المدينة خاصة في مجال المواد الغذائية و المواد البلاستيكية و مواد البناء.

2-**انعكاسات التجارة على المجال الحضري**:

-تأثير التجارة على البيئة: لقد تركت التجارة على البيئة الحضرية في مدينة سطيف أثرا كبيرا، نجمله فيما يلي:

-الضجيج: تتنوع مصادره و انعكاساته على الإنسان و البيئة الحضرية، فالتلوث الذي يخلقه يؤثر مباشرة على السكان، خاصة في الأسواق اليومية مثل سوق 1000 مسكن و 1006 مسكن.

-استغلال المساحات الخضراء: خاصة الأرصفة و الطرقات و الفضاءات المنزلية و الحدائق العمومية و الأماكن العامة، و هو تعدي صارخ من أجل التجارة، و لهذا السبب السكان لا يطالبون بحقهم في المساحات الخضراء.

-التلوث: تخلف الأسواق اليومية و الأسبوعية الأوساخ و الفضلات منها المتعلقة بالخضروات و المواشي و هي أضرار كبيرة على البيئة الحضرية.

-تأثير التجارة على المظهر العمراني: و هذا بظهور بنايات مزدوجة الوظيفة، طابق سفلي للتجارة و الآخر علوي للسكن، أو تحويل جزء من السكن إلى وظيفة تجارية بعد أن كان المسكن كله ذو وظيفة سكنية.

-تأثير التجارة على العقار:أدت التغيرات الحاصلة في المدينة إلى استهلاك الاحتياطات العقارية بشكل مريع (مشروع إنجاز صالات العرض فوق أراضي فلاحية في الجهة الشرقية للمدينة) ، و كذلك ارتفاع ثمن المتر المربع الواحد إلى 150ألف دينار جزائري.

المطلب الثاني: فرص الشغل و أزمة البطالة:

النمو الحضري لمدينة سطيف و ما حمله من أعداد هائلة خاصة من الشباب سواء المهاجر أو المولود بالمدينة، له أهميته القصوى من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، نظرا لحداثة أعمار السكان، هذه القوة تشمل حرف متعددة و طاقات بشرية مهنية هائلة، تعتبر القاعدة الصلبة للنشاطات الاقتصادية للمدينة، باعتبارها رأس مال بشري منتج هام جدا.

الجدول 24ـ وضعية الشغل بمدينة سطيف لسنة 2010

	عدد السكان				معدلات			
	الناشطين	المشتغلين	مساعدي أسر	البطالين	البطالة%	النشاط%	الشغل%	التشغيل%
سطيف	86952	77296	3865	5791	6.66	45.57	40.51	25.03
الولاية	396108	346894	17345	31869	8.05	40.03	35.06	21.95

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تتوفر مدينة سطيف على فرص كبيرة للشغل من خلال تنوع قطاعات التنمية بها، فالجدول 24 يبين أن نسبة البطالة تقدر بـ 6.66 % ، بنسبة أقل مما هي عليه على مستوى الولاية حيث تقدر بـ 8.05%.

من خلال الجدول 25 حول توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي بمدينة سطيف، يتبين التباين الكبير بين احتلال الشغل في مختلف القطاعات.

الجدول 25ـ توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي بسطيف لسنة 2010

	الزراعة	الصناعة	البناء و الأشغال العمومية	الخدمات	الإدارة	التجارة	المجموع
سطيف	1681	17248	6839	9401	8069	34058	77296
الولاية	119018	39156	17455	26132	54177	90956	346894

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

-يسجل الشغل في قطاع الفلاحة نسبة 2.17% فقط، كون أنه قد تم استهلاك أغلبية العقار الفلاحي بالمدينة، فلم يبقى سوى الزراعة الحضرية على طول واد بوسلام. بينما يستقبل هذا القطاع على مستوى الولاية عدد معتبر من العاملين، فقطاع الفلاحة بمدينة سطيف لا يمثل سوى 1.41% من مجموع القطاع.

-تمثل الصناعة نسبة 22.31% من مجموع العاملين، بحكم تواجد قطاع صناعي معتبر بالمدينة، و وحده الشغل في هذا القطاع بالمدينة يمثل نسبة 44.05% من مجموع القطاع على مستوى الولاية.

-قطاع البناء و الأشغال العمومية عرف تزايدا ملحوظا، حيث سجلت نسبة العاملين في هذا القطاع بالمدينة 8.84%.

-قطاع الخدمات و التجارة هو المسيطر من خلال تحصيل نسبة الشغل بها 66.66% ، بحكم انتشار الأسواق الكبرى و كثرة تعداد سكان المدينة.

في إطار سياسة الدولة و بهدف تنويع مصادر التوظيف، تم إنشاء مجموعة من المؤسسات العمومية التي تعمل بالتنسيق مع مديرية التشغيل مهمتها العمل على توفير مناصب الشغل بمختلف المؤسسات العمومية و الخاصة و دعم و مرافقة مشاريع الاستثمار للشباب عن طريق إحداث مؤسسات مصغرة وصغيرة يستفيد أصحابها من تسهيلات مشجعة و تمويل بنكي بفوائد هامشية تساعدهم علي إنشاء وحداتهم الإنتاجية.

المبحث الثالث: الخدمات الاجتماعية بمدينة سطيف

المطلب الأول- التربية و التعليم:

يعتبر التعليم من القطاعات الحساسة في الوطن لما له من أهمية في تكوين الفرد و تربيته، و له دور بارز في تكوين الإطارات، و هو من الأولويات في سياسة التنمية، لهذا وجب إعطاء صورة واضحة عن هذا القطاع و تقييم وضعيته في مدينة سطيف.

1-الطور الأول و الثاني:

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل التي تبنى عليها جميع المخططات المستقبلية، و القاعدة الأولى للتعليم، و عليه كان الاهتمام على مستوى المدينة بتوفير الهياكل القاعدية لهذا القطاع، لاحتواء الأعداد المتزايدة الذين هم في سن التمدرس.

الجدول 26- عدد المؤسسات و الأقسام بالمدينة لسنة 2010

	عدد المؤسسات			سكن وظيفي	عدد الأقسام المستعملة					المجموع
	المجموع	مستعملة	مغلقة		للتدريس	تحضيري	إدارة	مؤسسة أخرى	مغلقة	
سطيف	82	79	03	98	723	128	45	13	31	940
الولاية	892	834	58	987	4545	636	392	57	442	6072

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم غلق 03 مؤسسات على مستوى مركز المدينة، و ذلك راجع لعدم توفر التلاميذ بعدما تم انتقال عائلاتهم من مركز المدينة إلى الأحياء السكنية الجديدة (حي الهضاب، حي الهاشمي...). وهذا ما جعل نسبة شغل القسم T.0.C تختلف من مركز المدينة إلى الأحياء الجديدة .

الجدول 27ـ عدد التلاميذ بالمدينة لسنة 2010

	التلاميذ							
	إناث	ذكور	% تلميذ/قسم T.O.C	نسبة النجاح		نسبة التخلي		المستفيدين من الوجبة الغذائية
				العام	نهاية الطور	العام	نهاية الطور	
سطيف	14395	15000	**40.66**	94.76	97.95	**0.77**	–	9631
الولاية	69577	76055	**32.04**	89.79	90.30	**3.71**	1.94	103839

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

نلاحظ أن نسبة الإناث متساوية تقريبا مع نسبة الذكور، و يقدر نسبة عدد التلاميذ 20.18% من العدد الإجمالي للولاية، أما نسبة شغل القسم T.O.C فهي تقدر بـ 40.66 أكبر من النسبة المبتغى تحصيلها حسب المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المقدرة بـ 36.

2ـالطور الثالث :

و هي مرحلة تتوسط بين الابتدائي بطوريه و الثانوي. تتوفر المدينة على 32 متوسطة موزعة بشكل غير متوازن ، حيث تخلو بعض الأحياء الجديدة من وجود هذه المؤسسات ، مما يجعل الضغط يزداد على المؤسسات القديمة المتوفرة بمركز المدينة.

الجدول 28ـ عدد المؤسسات و الأقسام بمدينة سطيف لسنة 2010

	عدد المؤسسات	سكن وظيفي	أقسام عادية					نصف داخلي	داخلي
			مستعملة	إدارة	مغلقة	م.أخرى	مجموع	داخلي	
سطيف	32	125	599	4	6	2	611	3	1
الولاية	206	784	3234	74	92	6	3406	114	8

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تقدر نسبة عدد المؤسسات بالمدينة 15.55% من العدد الإجمالي للمؤسسات على مستوى الولاية، يبقى غلق بعض الأقسام النقطة السوداء التي تدفع نحو الاكتظاظ أكثر.

الجدول 29ـ عدد التلاميذ بالمدينة لسنة 2010

	التلاميذ						
	إناث	ذكور	% تلميذ/قسم T.O.C	نسبة النجاح		نسبة التخلي	
				العام	نهاية الطور	العام	نهاية الطور
سطيف	13311	13380	**44.56**	77.04	86.83	5.43	**4.20**
الولاية	63588	65807	**40.01**	66.61	79.83	10.56	**9.65**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تبقى نسبة الإناث و الذكور متساوية في هذا الطور، غير أن الملاحظ هو نسبة التسرب التي بلغت مستوى مخيفا 5.43، إضافة إلى نسبة شغل القسم التي بلغت 44.56، مما يدل على عدم توفر الهياكل اللازمة لاحتواء التلاميذ خاصة في الأحياء الجديدة.

3ـالتعليم الثانوي :

على غرار الطورين السابقين من التعليم الابتدائي والمتوسط، التي محصت وغربلت فيهما فئة (6ـ 15 سنة) تم إنجاز على مستوى المدينة 15 ثانوية لاستيعاب التلاميذ من الفئة (16ـ 19 سنة) المتفوقة القادرة على استيعاب الجديد وتحصيل العلوم من غير ملل.

الجدول 30ـ عدد المؤسسات و الأقسام بمدينة سطيف لسنة 2010

	عدد المؤسسات	سكن وظيفي	أقسام عادية					نصف داخلي	داخلي
			مستعملة	إدارة	مغلقة	م.أخرى	مجموع	داخلي	
سطيف	15	69	293	0	53	7	353	6	1
الولاية	701		1410	38	138	7	1593	65	6

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تبقى دائما ظاهرة الأقسام المغلقة التي تتكرر في هذا الطور، و تدفع بمزيد من الاكتظاظ و هذا ما سنلاحظه في الجدول التالي، فيما يخص نسبة شغل القسم.

الجدول 31ـ عدد التلاميذ بالمدينة لسنة 2010

	التلاميذ						
	إناث	ذكور	% تلميذ/قسم T.O.C	نسبة النجاح		نسبة التخلي	
				العام	نهاية الطور	العام	نهاية الطور
سطيف	6805	4727	**39.36**	75.69	70.80	17.48	**12.59**
الولاية	31281	20873	**36.99**	69.79	68.24	16.32	**14.77**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

\في المرحلة الثانوية تتفوق نسبة الإناث عن الذكور (59%)، و تزداد نسبة التخلي عن الدراسة لتصل إلى 12.59%، بينما تبقى نسبة شغل القسم T.O.C مرتفعة 39.36، مما يستدعي الاشتغال أكثر من أجل إنجاز مرافق تمكن من تقليص هذه النسبة.

4ـنسبة تأطير التلاميذ :

لقد حضي هذا القطاع بعناية خاصة و مركزة لما له من خصوصيات ومميزات وفضل مباشر على التنمية البشرية وإنتاج الكفاءات والفكر ونشر الثقافة العقلية التي تنير دروب الحياة وتحفظ للإنسان تفرده وهيبته وسيادته وما يميزه على غيره ،وكل ما تم نسجه حوله من هياكل ومؤسسات وتجهيزات عمومية يبقى بلا معنى إذا لم يتم تهيئة الطاقم البشري المختص المتمرس في تأطير التلاميذ.

الجدول 32ـ نسبة تأطير التلاميذ بمدينة سطيف لسنة 2010

	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الثانوي

	إناث	ذكور	%التأطير	إناث	ذكور	%التأطير	إناث	ذكور	%التأطير
سطيف	591	447	**28**	772	447	**22**	344	356	**16**
الولاية	2754	3229	**24**	3628	2607	**21**	1397	1551	**22**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تعتبر نسبة التأطير بالنسبة لمدينة سطيف جد مريحة حيث تتوزع على أطوار التعليم كالتالي:

ـ1038 معلم ابتدائي فيهم 591 معلمة (56.93%) نسبة التأطير أستاذ لكل 28 تلميذ.

ـ1219أستاذ تعليم متوسط فيهم 772 أستاذة (63.33%) نسبة التأطير أستاذ لكل 22 تلميذ.

ـ700 أستاذ تعليم ثانوى فيهم 344 أستاذة (49.14 %) نسبة التأطير أستاذ لكل 16 تلميذ.

4ـالتعليم العالي :

التعليم العالي هي مرحلة كباقي المراحل التي مرّ بها الطالب الجزائري بعد تكوين القاعدة الأساسية و التهيئة النفسية، للخوض بعد ذلك في أساسيات الحياة العملية، حيث تعتبر هذه المرحلة عنصر هام جدا لكي يحقق كل فرد حلما لطالما رافقه عبر مراحل تكوينه، وكل هذا يصب في توفير إمكانيات تساهم في تكوين الطالب من جميع النواحي .

توفر جامعتي سطيف من خلال كلياتها و معاهدها تكوينا على المديين القصير و الطويل و وفق النظامين الكلاسيكي و الحديث (المتواصل) ليسانس، ماستر، دكتوراه، كما يبينه الجدول 33.

الجدول 33ـ حصيلة التكوين بجامعتي سطيف للسنة الجامعية 2009ـ 2010

السنة الجامعية 2009ـ2010	تكوين	تكوين	ماستر	المجموع

	قصير المدى	طويل المدى	LMD		
كلية التكنولوجيا	26	244	4128	695	5079
معهد البصريات و ميكانيك الدقة	18	61	455	49	574
معهد الهندسة المعمارية	-	1024	1058	16	2098
كلية علوم الطبيعة و الحياة	-	1587	3130	218	4935
كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية	-	5242	2916	-	8158
كلية الآداب و اللغات	-	5422	2798	-	8220
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية	-	3787	3363	501	7651
كلية الحقوق و العلوم السياسية	-	4862	1236	-	6098
كلية الطب	-	4004	-	-	4004
المجموع					**49817**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

يواجه التعليم العالي حاليا بسطيف مجموعة من التحديات و الرهانات، كالطلب المتزايد على التعليم و تزايد أعداد الطلبة، حيث بلغت الطاقة البيداغوجية النظرية 47.231 مقعد بيداغوجي و قدر عدد الطلبة 49.817 طالب أي بنسبة 105.47 % ، منهم 32.286 طالبة أي ما يعادل 64.81 % من بينهم215 أجنبي موزعين على مختلف الشعب و الاختصاصات ، كما نلاحظ أن التسجيلات بالتكوين قصير المدى منعدمة و هذا راجع إلى توقيف عمليات التسجيل من هذا النوع و تطغى عدد التسجيلات بالتكوين الطويل المدى بـ 26.320 طالب ثم تكوين lmd بـ 21.685 طالب ثم التسجيل بالماستر بـ 1784 طالب . حيث يشرف على تأطير و تكوين الطلبة 1613 أستاذ منهم 607 أستاذة أي بنسبة 37.63% و 136 بروفيسور و 289 محاضر و 117 مهندس و أغلبهم أستاذ مساعد و أستاذ مساعد مكلف بمختلف الشعب و هذا ينم عن الضعف الواضح بالتأطير .

هياكل إيواء الطلبة:

تتوفر الجامعة على(11) إحدى عشرة حيا جامعيا للإقامة و الإطعام تعمل بطاقة أكبر من طاقتها النظرية كما هو موضح بالأرقام التالية:

الإيواء: نجد أن 11 مقر للإقامة بطاقة نظرية إجمالية تقدر بـ40.044 سرير يقطنها 21.490 طالب و طالبة أي مستغلة بنسبة 107.22% .

الجدول 34ـ توزيع الطلبة المقيمين على مختلف الإقامات الجامعية بسطيف لسنة 2010/2009

مقرات الإقامة	الإيواء	
	السعة النظرية	السعة الحقيقية
حسين حشمى	2039	2189
ملحق 1000سرير	1000	971
19 ماي1956	1275	1367
24افريل68	2040	2520
بوخريصة السعيد	2000	2170
روابح احمد	2500	1999
اليامين دباغين	3048	2374
المعبودة	140	0
2000سرير-1	2000	2968
2000 سرير-فاطمة الزهراء بن سمرة-2	2000	2947
2000 سرير-3	2000	1985
المجموع	**20042**	**21490**

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

الإطعام : نجد أيضا 11 مقرا للإطعام بالإقامات الجامعية طاقتها النظرية 40.044 وجبة و تقدم 46.770 وجبة حقيقية يوميا و 4 مطاعم مركزية ذات سعة نظرية تقدر بـ8000 و سعة حقيقية تقدر بـ 19.700 وجبة يوميا أي ما يعادل 66.470 وجبة يوميا و هو ما يعادل استغلال الهياكل بنسبة 138.352% .

أما فيما يتعلق بالطلبة المتخرجين فنجد أن العدد قدر بـ 9428 طالب ومنهم 6534 طالبة أي بنسبة 69.30 % . و تعتبر هذه الأرقام جد ضئيلة مقارنة بالعدد الكلي للطلبة المسجلين لموسم 2010/2009 .حيث بلغت نسبة المتخرجين 18.92% .

المطلب الثاني- القطاع الصحي:

للخدمات الصحية دور هام في حياة الناس، فالتحكم في هذه المنشآت و توزيعها توزيعا عادلا و متكاملا على المجال بغرض تحقيق فرص العلاج لجميع السكان، و لمعرفة حالة هذا التجهيز في المدينة حاولنا الوقوف على عدد الهياكل الاستشفائية، نسبة التأطير و معرفة مدى تماشيها مع احتياجات السكان الصحية و متطلباتهم.

جدول 35- القطاعات و الهياكل الصحية بسطيف لسنة 2010

القطاع الصحي	البلديات المنطوية تحت القطاع	مؤسسة استشفائية	مؤسسات ملحقة		
			عيادة متعددة الاختصاصات	قاعة علاج مستقلة	قاعات الولادة
سطيف	سطيف، قجال، أولاد صابر	سطيف بـ 850 سرير قجال بـ 140 سرير	13	18	02

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

إضافة إلى القطاع العام، يمكن إحصاء عدد من الهياكل منتمية إلى القطاع الخاص، نذكر منها: مركز (1) لتقويم الأعضاء، 05 وحدات للنقل الصحي، 04 مراكز لتصفية الدم و الكلى، (02) مصحات لطب العيون، و ثلاث (03) مدارس للشبه الطبي.

يبرز الجدول 36 المشرفون على القطاع الطبي بمدينة سطيف العمومي و الخاص، حيث تظهر غلبة القطاع الخاص على العمومي.

جدول 36ـ العاملون بالقطاع الطبي بسطيف لسنة 2010

	أطباء عامون		أطباء مختصون		صيادلة		جراحو أسنان		الشبه طبي	
	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص
سطيف	77	72	20	150	1	103	36	77	285	33
الولاية	553	331	110	268	26	355	149	248	2187	279

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

نسجل انعدام الأطباء المختصون في أمراض النساء و التوليد بالقطاع العام للولاية، و هذا ما يؤثر سلبا على سير جميع دور الولادة و يعرض الأمهات و النساء اللائي يلدن بمؤسسات القطاع العام إلى مخاطر صحية جمة.

جدول 37ـ نسب و معدلات التوزيع و التخصيص بسطيف لسنة 2010

	معدلات الهياكل				معدلات التأطير				
	سرير/ساكن	عيادة.م.خ/ ساكن	قاعة.ع/ ساكن	الولادة/ ساكن	طبيب عام/سا كن	طبيب مختص/ ساكن	صيدلي/ ساكن	جراح أسنا/ ساكن	شبه طبي/ ساكن
سطيف	365	25838	77515	310058	2081	1824	2981	2744	975

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

يتبين من خلال الجدول 37 أن سطيف تقدم نسبة 2.74 سرير لكل ساكن ، و عيادة متعددة الاختصاصات لكل 25838 ساكن، بينما من الناحية التأطيرية تبقى ضعيفة جدا حيث تقدر نسبة التغطية بطبيب لكل 3905 ساكن، بينما المعدل الوطني بلغ طبيب لكل 895 ساكن سنة 2006، فيما يخص الصيادلة فقد بلغت نسبة التغطية على مستوى المدينة صيدلي لكل 2981 ساكن، حيث تبدو أحسن من المعدل الوطني الذي بلغ صيدلي لكل 4607 ساكن سنة 2006 [1].

[1] -http://www.ons.dz/-Sante-2003-.html..2013/01/05 تاريخ الاطلاع:

بالرغم من توفر الهياكل الاستشفائية و كذلك التأطير، إلا أنه قد جاءت إحصائيات انتشار الأوبئة مثيرة للانتباه، حيث بمدينة سطيف الأوبئة التالية: HVA بـ 55 إصابة، و الحصبة بـ 62 إصابة، و الحمى المالطية بـ 19 إصابة، غير أن الحالات الأكثر خطورة هي انتشار مرض السل بـ 232 حالة مرض بنسبة 25% من مجموع الحالات المسجلة على مستوى الولاية ككل، و لعل وجود الأحياء القصديرية منتشرة بكثرة تعتبر من العوامل المساعدة على استفحال هذا الداء، ناهيك عن الأسباب المباشرة و غير المباشرة كسوء التغذية و انعدام الرعاية الصحية و عدم صلاحية المكان للبناء و الإقامة.

المطلب الثالث قطاع السكن:

أولا-برامج السكن:

لقد اعتمدت الجزائر في التسعينيات من القرن الماضي على إستراتيجية جديدة في مجال قطاع السكن، حيث ظهر جليا الرغبة في إعادة النظر في دور الدولة بالنسبة لإنجاز السكنات ، من خلال خلق سوق عقارية منتظمة (غياب فادح في الفترات السابقة) أين يكون بمقدور الدولة التدخل من أجل مساعدة الطبقات الفقيرة من المجتمع قصد الحيازة على ملكية سكن ، و كذلك من خلال خلق " سوق رهن " تمويلي للسكنات (أي عن طريق القروض العقارية)، و القضاء على السكن الهش مع المشاركة المباشرة للمواطنين المعنيين في الحصول على سكن.[1]

استفادت مدينة سطيف على غرار مراكز الولايات على برامج سكنية مهمة و متنوعة، حيث أدى تراجع الدولة في التحكم الكلي في قطاع السكن إلى ظهور القطاع الخاص (المرقين العقاريين)، الذين يعتبرون السكن كمنتوج تجاري خاضع للعرض و الطلب، فساهموا في تعميم التجزئات و التعاونيات العقارية، بشكل دفع بحركة التعمير إلى احتلال مساحات عقارية كبيرة جدا.

الجدول 38 ـ تطور معدل شغل المسكن في مدينة سطيف منذ 1987 إلى 2008.

	مدينة سطيف	ولاية سطيف

[1] -(Ministère d'habitat: plan d'action (2000-2004), 2000 P7.

RGPH 1987	عدد السكان	186642	1000694
	الحظيرة السكنية	27767	143832
	معدل شغل المسكن TOL	**6.69**	**8.47**
RGPH 1998	عدد السكان	239195	1311413
	الحظيرة السكنية	42592	214522
	معدل شغل المسكن TOL	**5.61**	**7.68**
RGPH 2008	عدد السكان	288461	1489980
	الحظيرة السكنية	61743	288016
	معدل شغل المسكن TOL	**4.65**	**6.74**

المصدر: PDAU Sétif 2010, PAW Sétif 2012

يبين الجدول الزيادة المحسوسة في الحظيرة السكنية إن على مستوى المدينة أو الولاية، مشكلا بذلك خطوة مهمة نحو تقليص نسبة شغل المسكن منتقلا في مدينة سطيف من 6.69 (1987) إلى 5.61 (1998) حتى وصل إلى 4.65 (2008).

فقد بلغ عدد المساكن 27767 مسكن سنة 1987، حيث عرفت مدينة سطيف نموا كبيرا للحظيرة السكنية بسبب سياسة التصنيع التي أدت إلى نزوح سكاني كبير نحو مركز المدينة، إضافة إلى الزيادة الطبيعية للسكان و الطلب المتزايد على السكن، إلى درجة بلوغ معدل شغل المسكن نسبة 6.69 شخص/مسكن.

عرفت سنة 1998 تدخل القطاع الخاص في عملية إنجاز السكنات، مما دفع إلى تضاعف الحظيرة السكنية إلى 42592 مسكن، بمعدل زيادة قدر بـ 55 % مع تحصيل أكثر ملائمة لمعدل شغل المسكن حيث قدر بـ 5.61 شخص/مسكن.

بلغت الحظيرة السكنية 61743 مسكن سنة 2008، حيث ازدادت بـ 19151 مسكن خلال عشر سنوات، مع تحصيل معدل شغل المسكن بنسبة 4.65،

تتوزع البرامج السكنية في المدينة من حيث الصيغة كالتالي: السكن الاجتماعي، السكن التساهمي الاجتماعي، البيع بالإيجار، السكن الترقوي الفردي و الجماعي.

ثانيا: انتشار مريع للسكن الهش:

تعتبر السكنات و الأحياء الهشة ظاهرة وطنية، بحكم التوسع المجالي الكبير للتجمعات الحضرية، و بالرغم من انتهاج الدولة لسياسة القضاء على هذا النوع من السكنات إلا أنها ما زالت تشكل صورة مشوهة للنسيج العمراني و تأزم نسق المدينة.

ينتشر هذا النوع من السكنات على مستوى مدينة سطيف خاصة في التجمعات الثانوية (شوف لكداد، عين الطريق، فرماتو) فوق أراضي ملك للدولة أو ملك للبلدية، تتميز بكثافتها السكانية العالية و نمط بناء مخالف للقواعد الهندسية، باستعمال مواد هشة من طوب و قصدير في غياب كلي للشبكات خاصة الصرف الصحي، ما يجعل الحياة فيها صعبة.

صورة رقم 05: السكن الهش في شوف لكداد

المصدر: الباحث، جانفي 2013

تبين الصورة حي فوضوي يتميز بكثافة عالية، تم إنجازه بطريقة غير قانونية بجوار الأحياء المخططة في منطقة شوف لكداد، التي بدأت تعرف توافدا سكانيا معتبرا انطلاقا من إدماج هذا التجمع في مخطط التهيئة و التعمير.

صورة رقم 06: السكن الهش في فرماتو

المصدر: الباحث، جانفي 2013

الصورة مأخوذة لحي سكني من النوع الهش بالتجمع الثانوي فرماتو الواقع شمال مدينة سطيف، هذا الحي يزيد من تأزم وضعية المدينة و تشوه نسيجها العمراني.

صورة رقم 07ـ السكن الهش في عين الطريق

المصدر: الباحث، جانفي 2013

تبين الصورة الحي السكني الهش بعين الطريق، الذي يشغل مجالا واسعا كامتداد عمراني في الجهة الشرقية للتجمع بالموازاة مع الطريق الوطني رقم 75 باتجاه باتنة.

المبحث الرابع: المحيط العمراني لمدينة سطيف و البيئة

المطلب الأول – مدينة سطيف كنسق إيكولوجي:

تعد البيئة نظاما كبيرا معقدا يتكون من مجموعة من العناصر الحية و غير الحية، تتفاعل بينها مؤثرة و متأثرة، تحكمها علاقات أساسية تحفظ لها تعقيدها و مرونة اتزانها، و تتكون البيئة أيضا من مجموعة من الأنظمة الصغرى تجري مكوناتها في دورات طبيعية تحفظ لها أيضا التعقيد و مرونة الاتزان، و قد تعرضت الأنظمة البيئية و لا زالت لتغيرات من صنع الإنسان.

لذا فإن المشكلات البيئية الحضرية لم تكن قائمة و بارزة عالميا حتى منتصف القرن الماضي، إن التأكيد في الآونة الأخيرة على المشكلات البيئية قد يشير إلى حدوث تغيرات في البيئة الحضرية و التي لم تكن واضحة قبل الخمسين سنة الماضية، إلا أن الأمر ليس كذلك فقد بدأت المشكلات البيئية الحضرية منذ أن بدأ الإنسان يسخر المصادر الطبيعية لخدمته، فإن زيادة عدد السكان حديثا رافقها الحاجة إلى المزيد من المساكن، و زيادة نسب الإنتاج، و زيادة عدد وسائل النقل، و استهلاك الطاقة، إلى المزيد من التلوث و الإخلال بالتوازن البيئي.

هذا و يمكننا أن نميز في البيئة الحضرية عناصر خمسة هي:

أ- **البيئة الطبيعية**: و تشمل الأرض و الماء و الهواء و النبات و الحيوان.

ب- **السكان**: و هو التعداد البشري الذي يقطن المركز الحضري.

ت- **الأنشطة**: و تتضمن العلاقات بين الناس و مع البيئة، مثل إنتاج السلع و بيعها و شرائها، و التعليم و وسائل التربية، و الخدمات الصحية و أهمية دور الحكومة في وضع القوانين و المحافظة عليها.

ث- **البيئة المشيدة**: بما فيها من مساكن و عمارات و مصانع و شوارع.

ج- **الشبكات المختلفة**: و تضم الأنظمة التي تؤمن استمرار العلاقات و التفاعلات الحضرية بما فيه من شبكات النقل و الانتقال و الاتصال و التبادل و الخدمات المختلفة.

فالبيئة الحضرية تختلف بشكل جذري عن البيئة الريفية، فالمدن هي المسرح الذي يظهر عليه التأثير الهائل للإنسان في الطبيعة و التي غالبا ما تختفي لتقوم مكانها بيئة جديدة لها متطلبات و احتياجات جديدة.

انطلاقا مما سبق يمكن اعتبار مدينة سطيف كنسق إيكولوجي محلي، كونها تتكون من نسيج عمراني مبني فوق مساحة طبيعية، و تتفاعل فيها أعداد بشرية فيما بينها مخلفة عبر نشاطاتها المختلفة نوعا من التلوث و الإخلال البيئي.

أولا – وفرة المياه الصالحة للشرب:

إن قيام المدن منذ القدم كان مرتبطا أساسا بوجود الماء، و مدن النيل و بلاد الرافدين و غيرها لشاهد على ذلك، لكن مع تطوير طريقة نقل الماء و خاصة من عهد الرومان، أصبحت المدن تقام في أي مكان تشاء، لأن للماء صلة أساسية ملموسة بتطور الحياة بأكملها خاصة الإنسان.

من هنا تبرز الأهمية القصوى لأعمال التقنية و توزيع المياه بشكل عادل بالمدينة و بكميات كافية، و مما لا شك فيه أن استعمال المياه التي تكون بدرجة عالية من النقاء و الصفاء، لها انعكاس طيب بالنسبة لمستعمليها، و على العكس فاستعمال المياه الملوثة له آثار صحية و نفسية تنعكس سلبا على نشاطات الإنسان و إنتاجيته.

تتوفر مدينة سطيف على عدد معتبر من منشآت التجميع و تخزين المياه الصالحة للشرب، و ذلك انطلاقا من مجموعة من الوديان و الآبار و الأنقاب و الينابيع، حيث تزود المدينة أربعة ينابيع بمنسوب 144 م3 ذات مقدار 20 ساعة ضخ في اليوم، و واد البارد الذي يزود جزء من المدينة، و 02 آبار بمنسوب 30 م3 و مقدار 16 ساعة ضخ في اليوم و 28 نقب بمنسوب 314 م3 و مقدار 16 ساعة ضخ في اليوم.[1]

الجدول 39ـ منشآت تجميع المياه و توزيعها بمدينة سطيف لسنة 2010

	عدد خزانات المياه				طول الشبكة (م.ط)	
	ال	[illegible]	[illegible]	[illegible]	التحويل	التوزيع

[1]- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

			مستغلة				في الإنجاز	مستغلة	في الإنجاز
سطيف	14	23	37	59200	111662	0	246106	0
الولاية	538	538	538	219010	1540869	40310	2930430	83774

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تتوفر مدينة سطيف على 74 بين خزان و حوض بسعة تخزين تقدر 59200 م3 من المياه، يتم تحويل هذه المياه على طول 112 كم تقريبا، ليتم توزيعها عبر أحياء المدينة على مسافة 246 كم.

الجدول 40- الكمية الموزعة من المياه و نسبة الربط بمدينة سطيف لسنة 2010

	عدد المساكن المزودة		نسبة الربط	الكمية الموزعة م3		حصة الفرد لتر/شخص/يوم	
	بالشبكة	عين عمومية		الإجمالية	المفوترة	نظرية	حقيقية
سطيف	39148	0	%99	56805	56805	200	196
الولاية	260576	10761	%89	188062.60	135000.20	146	100.74

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تعتبر حصة الفرد المقدرة بـ 200 لتر في اليوم جد مريحة ، مقارنة مع المعيار الوطني الجزائري المقدر بـ 150 ل/شخص/يوم.

ثانيا – توفير الطاقة:

هي إحدى مؤشرات الرفاهية في المجتمع، وباتساع رقعة توزيعها وإيصالها لمستخدميها لاستعمالها والاستفادة من مزاياها، يعد تحضر ونعيم وقلة شقاء. و نخص بالذكر هنا الكهرباء وغاز المدينة

والبوتان التي شهدت نموا متسارعا وتطورا مستمرا خلال العشرية الأخيرة حيث نسجل المعطيات التالية:

الجدول 41ـ توزيع الكهرباء و الغاز بمدينة سطيف لسنة 2010

	الكهرباء			غاز المدينة			غاز البروبان		
	المساكن الموصولة	المساكن غير الموصولة	نسبة الإيصال	مساكن مزودة	مساكن غير مزودة	نسبة الربط	نقاط البيع	الاحتياجات	قارورات الغاز
سطيف	51468	70	99.86	57700	117	99	10	1544060	198167
الولاية	263359	4050	98.48	181765	29945	82	285	7900770	3489824

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

بلغت نسبة إيصال الكهرباء بالمدينة نسبة 99,86% ، و نسبة تزويد المدينة بالغاز قدرت بـ 99% و هي نسب تنبأ بمجهود كبير تم إن على مستوى الولاية أو المدينة لتحقيق مؤشر الرفاهية في المجتمع.

المطلب الثاني ـ الخصائص العامة لمشكلات البيئة الحضرية:

يمكن لعملية التحضر و ما يصاحبها من أنشطة تنموية أن يكون لها تأثيرات واسعة على البيئة الحضرية، فعلى الرغم من كون المدن القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية فإن الجهود المبذولة في إدارة عواقب التحضر المطرد قد باءت بالفشل، و هو الأمر الذي يهدد صحة السكان و نوعية البيئة و معدلات الإنتاج بالحضر.

و من هنا فإن أكثر المشكلات البيئية إلحاحا و التي تواجه مدننا:

ـالتلوث الناجم عن مخلفات الحضر: و يتضمن ذلك بطبيعة الحال صرف المياه القذرة للمساكن و المصانع و صرف مياه الأمطار، و المخلفات الصلبة المنزلية و المخلفات الخطرة و تلوث هواء المحيط.

ـالتأثيرات الخارجية لوسائل النقل بالحضر: الاتجاه المتزايد إلى استخدام وسائل النقل، تدهور عمليات تشغيل وسائل النقل العام، عدم جودة أعمال صيانة الطرق، عدم توافر مسارات للدراجات و أرصفة للمشاة على نحو كافي، عدم فاعلية إدارة حركة المرور.

الفرع الأول- التلوث الناجم عن مخلفات الحضر:

أ- شبكة صرف المياه القذرة:

و يطلق عليها شبكات الصرف الصحي، حيث تعدّ إحدى الخدمات التحتية الضرورية للمدينة، تضم مياه استعمالات الأغراض المنزلية و التجارية، و مياه الاستعمالات الصناعية، و مخلفات مياه الأمطار. الجدول رقم 39 يبين وضعية شبكة صرف المياه القذرة على مستوى المدينة.

الجدول 42- وضعية شبكة صرف المياه القذرة بمدينة سطيف لسنة 2010

	طول الشبكة و حالتها					محطة التصفية		عدد المساكن الموصولة	نسبة الربط %
	متر طولي	في الإنجاز	جيدة	متوسطة	سيئة	العدد	السعة: الكمية/ ساعة		
سطيف	446083	1000	91012	183387	170684	1	330000	38504	87.75
الولاية	2207728	21446	1151848	781695	374185	6	805000	189969	85.60

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

يبين الجدول أن 87.75% فقط من المساكن موصولة بشبكة الصرف الصحي، و أن ما يقارب 13% ما زالت تعاني من عدم ربطها بهذه الشبكة، يمكن القول أن هذه النسبة متواجدة بالتجمعات الثانوية التي تعاني من البناءات الفوضوية.

المثير للانتباه أن الحالة العامة لشبكة الصرف الصحي بالمدينة، تتراوح بين السيئ و المتوسط حيث تمثل نسبة 38.26% حالة سيئة و 41.10% شبكة متوسطة الحال. هذا ما يستدعي إعادة تجديد شبكة الصرف الصحي حتى لا تشكل التدفقات خطرا على صحة المواطن.

تشتغل شبكة صرف المياه القذرة لمدينة سطيف بالنظام الأحادي، عدا المنطقة السكنية الحضرية الجديدة التي أنجزت أغلبية الشبكة بها بالنظام المزدوج. سلبيات النظام الأحادي هو اختلاط السوائل المنزلية و الصناعية مع مياه الأمطار، مما يجعل عملية الاستفادة من مياه الأمطار أمرا مستحيلا.

كل هذه المياه القذرة تصرف نحو محطة التصفية بعين السفيهة، ما عدا الخاصة بالأحياء التالية فهي تصرف في الهواء الطلق:

-الحوض الشمالي لقطاع الهاشمي و قطاع SNTR، حيث يرمى في واد الحاسي.

-حوض المنطقة الصناعية.

-حوض شوف لكداد، قاوة، عبيد علي و حوض الباز حيث تصرف المياه القذرة في واد بوسلام.

فالملوثات الصناعية للمدينة ناتجة عن الوحدات الإنتاجية بالمنطقة الصناعية، عبارة عن خليط من مياه صناعية و مواد كيميائية و زيوت صعبة التفكك، تصرف في الهواء الطلق، و الخطورة تكمن في تأثير هذه المياه على البيئة الطبيعية، عبر القضاء على الحياة البيولوجية و تلوث الطبقات الجوفية للأرض.

ب- المخلفات الصلبة المنزلية:

تتعدد مصادر التلوث و تختلف حسب النشاط الممارس من طرف الإنسان، ما ينتج مباشرة إلى الوسط مخلفات و فضلات و نفايات، يقصد بالنفايات " **كل ما يخلفه استعمال أو إنتاج أو تحويل المادة، و بصفة عامة، النفايات هي كل شيء منقول يُهمل، تم التخلي عنه لأنه غير صالح للاستعمال. و تختلف هذه النفايات تبعا لطبيعتها إلى صلبة، سائلة و غازية..**" [1] و يعتبر موضوع النفايات الصلبة الحضرية من أولى الاهتمامات التي أخذتها على عاتقها الدولة نظرا للكميات الهائلة التي يتم إفرازها نتيجة التعمير المتزايد و النمو و الكثافة السكانية المرتفعة للمدن.

الجدول 43- عدد القمامات العمومية بمدينة سطيف لسنة 2010

	مركز الطمر التقني	عدد القمامات	كمية

[1] -MINISTERE DE L'ENVIRONNEMENT ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE : Guide des techniciens communaux pour la gestion des déchets ménagères et assimilés. PNUD.

	المستغلة	المنجزة	الدراسات	مراقبة			غير المراقبة	الفضلات المعالجة طن/يوم
				المستغلة	المنجزة	الدراسات		
سطيف	0	1	1	0	0	0	0	346
الولاية	0	1	7	0	1	2	43	982,80

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

يبين الجدول أن مدينة سطيف تحتوي على مركز واحد فقط للطمر التقني، و أن الساكن ينتج ما مقداره 1.10 كغ من النفايات المنزلية، بينما تقدر النسبة على المستوى الوطني 0.50 كغ [1].

تتركب النفايات المنزلية و ما شابهها من مواد عضوية تصل نسبتها إلى 68.60%، يليها الورق و الكارطون بنسبة 21.27% ثم البلاستيك بنسبة 5.33%، أما الباقي فهي عبارة عن حديد، زجاج، جلد، خشب، حجارة، و بقايا حيوانية و هي تمثل نسبة صغيرة مقارنة مع نسبة المواد العضوية [2].

إن تراكم النسبة الكبيرة للمواد العضوية فوق بعضها البعض و تحللها مع الزمن، يؤدي إلى انبعاث روائح كريهة مما يسبب تلوث جوي، كما أن رصها يخرج عصارة سائلة يؤدي إلى تلوث مائي، و باعتبار أن هذه النفايات عنصر مغذي للعديد من الحيوانات و الحشرات الناقلة للأمراض (مصدر للعدوى الخطيرة للإنسان)، كما أن هذه النفايات تشوه المناظر و تدهور النظافة العامة.

ت- المخلفات الصناعية:

تعتبر المنطقة الصناعية المصدر الأساسي للملوثات الحضرية بمدينة سطيف، فالصناعات الصغيرة و المتوسطة بإمكانها إحداث تلوث خطير من حيث الكم و النوع.

الجدول 44- مختلف الصناعات و أنواع التلوث بمدينة سطيف لسنة 2010

طبيعة الصناعات	نوعية التلوث	نوعية المرميات و الضجيج

[1] - MINISTERE DE L'ENVIRONNEMENT ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE : Guide des techniciens communaux pour la gestion des déchets ménagères et assimilés. PNUD.

[2]- مديرية البيئة لولاية سطيف، 2012.

مطاحن الرياض	تلوث جوي سمعي	نثر غبار الفرينة في الجو
الحليب	تلوث مائي و عضوي	صرف اللاكتوسيروم و مواد عضوية أخرى
المشروبات الغازية	تلوث مائي	الصودا الكاوية
محطات التزفيت	تلوث جوي و أرضي	تناثر الغبار و الزفت
المسالخ	تلوث جوي و مائي	صرف الآزوت و الأمونياك
مصنع الآجور	تلوث مائي	صرف الطين
وحدات صناعة البلاط	تلوث مائي أرضي	صرف الفضلات و الطين

المصدر: مخطط التوجيه و التهيئة العمرانية سطيف 2010

الفرع الثاني ـ التأثيرات الخارجية لوسائل النقل بالحضر:

لقد أدى تطوير صناعة السيارات و كثافة نقل البضائع عبر الطرق إلى استعمال كبير للسيارات ، مما يمكن اعتباره العامل الأساسي للتلوث الجوي على المستوى العالمي، و كذلك مصدرا مهما للضوضاء، حيث يتجلى من خلال ضجيج المحركات و أبواق السيارات.

يتركز الضجيج أساسا في مراكز المدن على مستوى الطرقات كثيرة الحركة، أين وصل مستوى الضوضاء إلى 80 ديسبل.

يعتبر النقل –و هو القطاع الأكثر استهلاكا للطاقة- أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة، فالنقل يسبب التلوث الذي له آثار سلبية على البيئة على الصعد العالمي و الإقليمي و المحلي، و يضر بصحة الإنسان، و كثيرا ما يستشهد بالوصول المحدود إلى وسائط النقل كعامل يسهم في الفقر، و التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان قطاعي الطاقة و النقل يتمثلان في اعتماد وقود أنظف على نطاق أوسع، و تحويل وسائط النقل إلى أشكال أنظف و أكثر كفاءة.[1]

أ- تزايد استعمال السيارة الفردية:

[1]- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا،26 أوت- 04 سبتمبر 2002، ص10.

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا كبيرا في ملكية السيارات في الجزائر نظرا لانفتاح السوق من خلال وكلاء معتمدين، و التسهيلات البنكية لقروض شراء السيارات.

على المستوى المحلي، عرفت حظيرة السيارات في ولاية سطيف ارتفاعا كبيرا بلغ نسبة 68% للفترة 1997-2009 [1]، و الجدول 42 يبرز تطور حظيرة السيارات في الولاية في الفترة 1997-2009.

الجدول 45- تطور حظيرة السيارات في ولاية سطيف بين 1997-2009

	عدد المركبات			نسبة الزيادة السنوية		
	السيارة الخاصة	باقي أنواع المركبات	مجموع الحظيرة	السيارة الخاصة	باقي أنواع المركبات	مجموع الحظيرة
1997	28012	21779	49791			
1998	28092	21860	49952	0.29	0.37	0.32
1999	28172	21935	50107	0.28	0.34	0.31
2000	28543	22440	50983	1.32	2.30	1.75
2001	28820	22552	51372	0.97	0.50	0.76
2002	29339	22767	52106	1.80	0.95	1.43
2003	29927	23176	53103	2.00	1.80	1.91
2004	31370	23949	55319	4.82	3.34	4.17
2005	32825	25178	58003	4.64	5.13	4.85
2006	34374	26368	60762	4.78	4.73	4.76
2009	47034	34801	81835	36.83	32.00	34.70

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء

يبين الجدول أنه قبل سنة 2001 كانت نسبة زيادة سنوية لا تتعدى 2% ، ثم ارتفعت إلى 5% في السنوات التي تلي 2003، و بالنسبة للفترة من 2001 إلى 2006 فقد بلغ معدل الزيادة 19.34%.

2- توزيع الحظيرة الوطنية للمركبات حسب النوعية و الولاية. على الموقع www.ons.dz تاريخ الاطلاع 2013/01/05.

بلغت الحظيرة بمدينة سطيف في سنة 2007 الرقم 16415 و هو ما يمثل حوالي 50% من حظيرة الولاية، و نسبة 71.49% من إجمالي الحركة المرورية التي تشهدها المدينة يوميا، مقابل 7.75% فقط لحافلة النقل الجماعي و 9.97 % لسيارة الأجرة (الشكل رقم 18).

الشكل 19- توزيع المرور حسب نوع المركبة في مدينة سطيف لسنة 2006

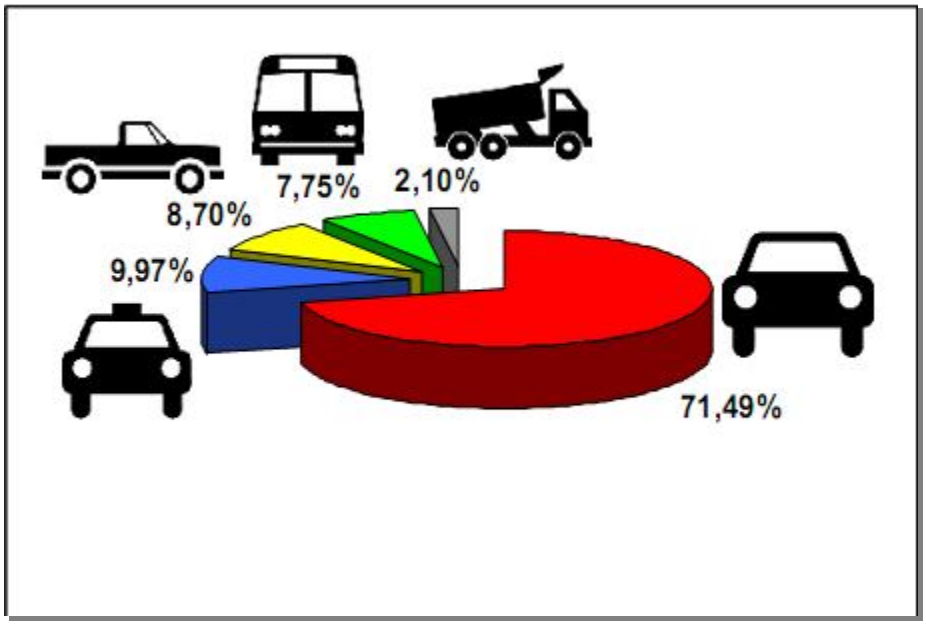

المصدر: بلدية سطيف، دراسة لإعداد مخطط المرور، 2006

ب- تردي منظومة النقل الجماعي:

أدى تحرير قطاع النقل في 1988 و بشكل استعجالي و دون تحضير مسبق إلى تردي القطاع بشكل عام، و النقل الجماعي الحضري بشكل خاص، الجدول 43 يبين وسائل النقل الجماعي بالمدينة.

الجدول 46ـ شبكة النقل الجماعي بمدينة سطيف لسنة 2010

	عدد وسائل النقل									ساكن /مقعد
	حافلة كبيرة	باص كبير	حافلة صغيرة	مركبة مهيأة	شاحنة مهيأة	باص صغيرة	مركبة مهيأة	المجموع	الطاقة مقعد	
سطيف	159	237	115	10	0	100	0	621	38446	8
الولاية	350	250	864	799	9	327	26	2625	93111	17

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

تتمتع مدينة سطيف بمنظومة كبيرة من النقل الجماعي، حيث تشكل نسبة 24% من مجموع الحظيرة على مستوى الولاية، هذا ما يشكل مصدرا هاما من مصادر التلوث الجوي و الضوضاء.

الجدول47 ـ الخصائص العامة لحظيرة المركبات بولاية سطيف لسنة 2010

الصنف	من0الى 5 سنوات	من6الى 10سنوات	من11الى 15سنة	من16الى 20 سنة	أكثر من 20 سنة	المجموع	%
سيارة	194.577	51.138	44.806	23.258	29.124	46.251	**60,42**
شاحنة	34.562	7.383	7.188	7.906	5.263	6.822	**10,73**
شاحنة صغيرة	66.228	16.571	16.280	9.154	10.678	13.545	**20,56**
حافلة	4.552	1.163	1.154	736	562	937	**1,41**
جرار طريقي	4.093	759	749	446	964	1.175	**1,27**
جرار فلاحي	6.503	735	1.657	885	1.073	2.153	**2,02**
شاحنة مهيأة	1.547	220	397	99	317	514	**0,48**
مقطورة	4.557	939	1.092	548	613	1.365	**1,41**
دراجة نارية	1.171	317	299	193	118	244	**0,36**
معدات الأشغال العمومية	4.270	754	1.131	620	670	1.095	**1,33**
المجموع	**322.060**	**79.979**	**74.753**	**43.845**	**49.382**	**74.101**	**100,0**
%	100,00	24,83	23,21	13,61	15,33	23,01	

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

يبين الجدول 44 أن صنف السيارات بمختلف أنواعها تمثل 60.47% من مجموع الحظيرة، وأن 48.16 %منها أقل من 10سنوات و الباقى 51.84 % تعتبر تقنيا سيارات مهتلكة يجب مراعاة وتفعيل إجراءات الوقاية والمراقبة للتقليل من أخطارها على البيئة والبشر وخاصة التي يفوق عمرها 20سنة. كما نستنبط و نحتمل لكل 8 أشخاص تقابلهم سيارة أي معدل أسرة بسيارة، أما وسائل النقل العمومية الأخرى لنقل المسافرين فتمثل نسبة ضئيلة جدا إذ تقدر ب1.43 % من مجموع الحظيرة منها 50.70% أقل من 10سنوات و33.04 % أكثر من 15 سنة وهي نسبة عالية تنبئ باهتلاكها وصدء هيكلها وعدم توفر شروط الراحة والأمان واحتمال إخراجها من الخدمة.

من جانب آخر، عرف حجم بيع مختلف أنواع المحروقات تزايدا معتبرا على المستوى الوطني. حيث ازداد استهلاك المازوت بشكل خاص بالضعف بين 2000 و 2008 (نسبة الزيادة السنوية 8%). و يعتبر المازوت من المحروقات الأكثر إضرارا بالجو.[1]

الجدول48ـ توزيع المحروقات و مشتقات البترول بمدينة سطيف لسنة 2010

	عدد المحطات	المبيعات من المحروقات (هكتولتر)				سيرغاز		
		بنزين	مازوت	كيروزا ن	المجموع	عدد المحطا ت	طاقة التخزين م3	المبيعات/لتر
سطيف	15	342595	1086105	818	1429518	3	50	8256000
الولاية	86	2239969	4728366	870	440572	21	290	26200070

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف

من خلال الجدول يتبين أن استهلاك المازوت يقدر بنسبة 76% من مجمل المحروقات المستهلكة على مستوى المدينة، و بنسبة 23% مما استهلكته حظيرة المركبات على المستوى الولائي.

[1] -Madani SAFAR ZITOUN, Amina TABTI TALAMALI : la mobilité urbaine dans l'agglomération d'Alger : évolutions et perspectives. Etude de cas. Rapport définitif, Alger, Juin 2009. P 83.

يعدّ التلوث الناتج عن وسائل النقل من أهم المشاكل البيئية، و ذلك من خلال السيارات و مختلف وسائل النقل الأخرى، و بتقسيم الحظيرة حسب نوع الوقود المستعمل و الذي عند احتراقه يخلق عناصر ملوثة أهمها: أكسيد الآزوت NOx، حيث تشكل غازات لها أثر بالغ على الجهاز التنفسي ، و أكسيد الكربون CO ذو أثر قاتل خاصة في الأماكن المغلقة، و الجزيئات المتناثرة PM_{10} التي تزيد من أعراض الأمراض التنفسية ، إضافة إلى كل هذا فالتلوث الصادر من المركبات يسرع من تدهور البنايات و الآثار....[1]

[1] - Madani SAFAR ZITOUN, Amina TABTI TALAMALI : Ibid, P 84

خلاصة الفصل:

تشهد مدينة سطيف ضغطا عقاريا رهيبا، حيث أصبحت تعاني من كبر حجمها و اكتظاظها، بعدما تطورت بشكل متسارع مع استهلاك غير عقلاني للعقار، حيث تم برمجة و تخطيط توسعها على حساب العقار الفلاحي الذي يبقى المورد الرئيسي لتمويل السجل العقاري الحضري.

يعاني مركز المدينة اليوم من تشبع و تدهور نسيجه العمراني، رغم ضعف كثافته السكانية، فهو يشهد عمليات هدم للمباني القديمة و تجديدها بمرافق خدماتية، مما يسبب عملية اختناق في المرور. الأحياء الجديدة تستقبل برامج سكنية معتبرة مستهلكة بذلك المجال الحضري بشكل كبير و غير عقلاني، كإجابة لمشكلة السكن دون أن يتبعها إنجاز المرافق الضرورية التابعة لحجم السكان.

تعاني الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة من مشكلة زحف العمران عليها، إذ يمس النمو الحضري للمدينة 50 هكتار من الأراضي الزراعية سنويا منذ 1966 إلى الآن، فالمقترحات التي جاء بها مخطط التهيئة و التوجيه العمراني المراجع سنة 2002، تنص على تخصيص 1300 هكتار لتوسع المدينة، و نسبة 60% من هذه المساحة مأخوذة من الأراضي الزراعية، كما تعاني الأحزمة الخضراء كذلك من مخاطر تمدد المجال الحضري.

لقد حضيت مدينة سطيف باهتمام كبير في السياسة الصناعية للدولة الجزائرية عبر مخططاتها المختلفة، فقد تم إنشاء منطقة صناعية و أخرى للنشاطات و التخزين في المنطقة الجنوبية، حيث استطاعت امتصاص نسبة 22.31% من مجموع العاملين، بينما قطاع الخدمات و التجارة هو المسيطر من خلال تحصيل نسبة الشغل بها 66.66% ، بحكم انتشار الأسواق الكبرى و كثرة تعداد سكان المدينة، هذا ما جعل نسبة البطالة بالمدينة تقدر بـ 6.66 % .

يشكل النمو الحضري ضغطا على قطاع التربية و التعليم ، الذي يعاني عجزا على مستوى الهياكل القاعدية التربوية، و يظهر ذلك في معدل شغل الأقسام المرتفع في جميع الأطوار، مما يؤثر على طاقة استيعاب التلاميذ. كما تعاني جامعتي سطيف من ضغط على مستوى الإيواء فالطاقة الحقيقية تفوق الطاقة النظرية، مما يسبب ضغطا و مشاكل في سير الأحياء الجامعية التي هي جزء من المدينة.

أما قطاع الصحة فهو يعاني من الناحية الهيكلية و من ناحية التأطير، إذ تبقى غير متناسبة مع حجم السكان ، ضف إلى ذلك تسجيل بعض الأوبئة التي تنتج أساسا من وجود الأحياء القصديرية و عدم صلاحية الأماكن للإقامة.

استفادت مدينة سطيف على غرار مراكز الولايات على برامج سكنية مهمة و متنوعة، فقد عرفت المدينة زيادة محسوسة في الحظيرة السكنية، مشكلا بذلك خطوة مهمة نحو تقليص نسبة شغل المسكن منتقلا من 6.69 (1987) إلى 5.61 (1998) حتى وصل إلى 4.65 (2008). تبقى ظاهرة الانتشار للسكنات الهشة خاصة في التجمعات الثانوية الملتحمة مع المدينة أمرا يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود للتخلص منها شكل نهائي.

إن عملية التحضر التي شهدتها مدينة سطيف و ما صاحبها من أنشطة تنموية، كان لها تأثيرا واسعا على البيئة الحضرية. فكما استطاعت المدينة أن توفر بشكل مريح المياه الصالحة للشرب و الطاقة لسكانها، عانى محيطها المبني و الطبيعي من التلوث الناجم عن المخلفات الصناعية و المنزلية صلبة و سائلة، و من التأثيرات الخارجية (تلوث جوي و ضوضاء) لوسائل النقل الحضرية المهترئة من ناحية و المستعملة للطاقة كثيرة التلوث من ناحية أخرى.

الخاتمـــــــة

الخاتمـــــــــــة

من خلال عودة سريعة لموضوع البحث، يمكن حصر مفهومين أساسين: "**النمو الحضري**" كظاهرة تشير إلى تزايد أعداد و نسب سكان المدن و اتساع حجمها نتيجة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية و نتيجة الزيادة الطبيعية، هذه الظاهرة التي لا يمكن دراستها إلا من خلال استيعاب الأبعاد الديمغرافية، الاقتصادية، الإيكولوجية، التنظيمية و السلوكية. و " **التنمية المستدامة** " كرؤية تبتغي إيجاد تنمية تجعل الانسجام ما بين النمو الاقتصادي، حماية المحيط البيئي و الأخذ بالاعتبار للمتطلبات الاجتماعية، أمرا ممكنا و قابلا للتحقيق.

- **إشكالية البحث:**

أردنا تناول العلاقة بين هذين المفهومين من خلال دراسة مدينة سطيف التي تشهد ديناميكية عمرانية غير مسبوقة، و في هذا الإطار طرحنا إشكالية نوعية و محتوى العلاقة بين النمو الحضري و التنمية المستدامة، من خلال التعرف على الأثر الذي يتركه التوسع العمراني و النمو الديمغرافي على الظروف الحياتية الاقتصادية و الاجتماعية للسكان و على النسق البيئي لمدينة سطيف.

- **المنهجية المتبعة:**

انطلقنا في معالجتنا لهذه الإشكالية في إعداد مقاربة نظرية للإلمام بمفاهيم الفرضيات، مع الاعتماد على مؤشرات تتعلق بها لتعطي نظرة واضحة و شاملة على تلك المفاهيم. ثم بحثنا الأثر الذي تتركه المتغيرات المتعلقة بمدينة سطيف في أبعادها العمرانية و الديمغرافية، على الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية و البيئية عبر تحديد مؤشرات خاصة معدة من خلال بيانات و إحصائيات كمية و نوعية محلية.

- **النتائج المحصل عليها:**

تحصلنا على نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

-الارتباط الوثيق بين النمو الحضري و التنمية المستدامة:

و ذلك من خلال التأكيد على تداخل و تماثل أبعاد المفهومين فيما بينهم، فظاهرة النمو الحضري لا يمكن استيعابها من دون تناول الأبعاد الديمغرافية، الاقتصادية، الإيكولوجية، التنظيمية و السلوكية، حيث أن مدينة سطيف بحكم موقعها الاستراتيجي ما فتئت تمثل مجال استقطاب

كبير للسكان (نمو ديمغرافي) الذي نتج عنه ديناميكية حضرية معتبرة (نمو عمراني)، مما أدى إلى الضغط المتزايد على السكن، الصحة، التربية و التعليم (البعد الاجتماعي) و على الشغل و مختلف القطاعات الاقتصادية (البعد الاقتصادي)، و كذلك إلى التلوث البيئي من خلال الاستعمال المفرط لوسائل النقل و عدم التحكم في المخلفات الحضرية (البعد البيئي).

ـ الآثار السلبية للنمو الحضري المتسارع على الظروف الحياتية للسكان (الاقتصادية و الاجتماعية) و على البيئة:

نظرا للحجم الكبير للنمو شهدت مدينة سطيف شتى أنواع الاعتداء على الأراضي الزراعية و الأحزمة الخضراء، بعدما استنفدت الاحتياطات العقارية المناسبة، حيث تم الإخلال بمركز المدينة شكلا و وظيفة، و تم التركز الشديد للسكان على مستوى الأحياء الجديدة.

من الناحية الاقتصادية بالرغم من توفر المدينة على قطاع صناعي مهم،إلا أن قطاع الخدمات و التجارة هو المسيطر بنسبة كبيرة، مما يجعل فرص الاستثمار منحسرة تماما، و ترتفع نسبة البطالة بشكل مخيف.

أدى النمو الحضري من الناحية الاجتماعية، إلى الضغط على مختلف المؤسسات التعليمية حيث ارتفعت نسبة شغل الأقسام نتيجة نقص المرافق، و على المؤسسات الصحية حيث ظهر جليا الخلل على مستوى الهياكل و التأطير، و رغم الجهد المبذول في مجال السكن إلا أن ذلك لم يمنع من انتشار السكن الهش، و ازدياد الطلب عليه.

في الجانب البيئي يمكن الإشارة إلى مختلف المخلفات الحضرية السكنية منها و الصناعية، التي من شأنها تلويث الجو و المحيط، و كذلك الاستعمال المفرط لوسائل النقل الفردية مع اهترائها يؤدي إلى إحداث ضوضاء كبيرة و تلويث الجو و الإخلال بالنسق البيئي للمدينة.

- **آفاق البحث:**

حاولت الدراسة جمع و تحليل أهم المعطيات المتعلقة بمفهوم النمو الحضري و أثره على أبعاد التنمية المستدامة، و الوصول إلى مجموعة من النتائج، و هي بذلك تفتح المجال واسعا أمام تضافر جهود الباحثين في مختلف التخصصات (هندسة معمارية، علم الاجتماع، علوم سياسية، اقتصاد، باحثين في البيئة..) للبحث في سبيل تحقيق استدامة مدننا.

تأتي هذه الدراسة في ظرف تسعى فيه الدولة إلى إعادة تنظيم المدن عبر إصدار قوانين (المادة 06 من قانون 01ـ20 المؤرخ 2001/12/12 المتضمن السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية و التنمية المستدامة و الذي ينص على: ـ" التحكم و تنظيم النمو الحضري للمدن ") ، و في إطار إنجاز المخطط الوطني للتهيئة العمرانية SNAT 2030 ، الذي يحث إلى ضرورة الوصول إلى مدينة مستدامة و منصفة قادرة على تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة و المستقبلة، فالمجال مفتوح للبحث في كيفية إعداد سياسة تحقيق استدامة المدن الجزائرية.

من خلال دراستنا لمدينة سطيف تبين أنه رغم النقائص المسجلة إلا أنها تملك مقومات تحقيق مدينة مستدامة، و التساؤل الذي يطرح نفسه: هل تنتهج المؤسسات المحلية مسارا تشاركيا مع مختلف الفواعل (الحوكمة) لتعزيز تنمية المدينة و تحقيق استدامتها؟.

المراجـــــع

الكتب باللغة العربية:

1ـ السيد عبد العاطي السيد: **علم الاجتماع الحضري**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ج1، 2011.

2ـ السيد الحسيني : **المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف، القاهرة، 1961.

3ـ صبري فارس الهيثي: **جغرافية المدن**، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 2010.

4ـ علي عبد الرازق جلبي: **علم اجتماع السكان**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 2010.

5ـ عمار علوي: **الملكية و النظام العقاري في الجزائر**، الجزائر، دار هومة، ط4، 2006.

6ـ عبد المنعم شوقي: **مجتمع المدينة و الاجتماع الحضري**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1966.

7ـ عبد المنعم أنور: **الحضارة و التحضر، دراسة أساسية لعلم الاجتماع الحضري**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1970.

8ـ فتحي محمد أبو عيانة: **جغرافية السكان، أسس و تطبيقات**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط4، 1993.

9ـ فاروق زكي يونس: **علم الاجتماع، الأسس النظرية و أساليب التطبيق**، علم الكتب، القاهرة، 1972.

10ـ محسن عبد الصاحب المظفر، عمر الهاشمي يوسف: **جغرافية المدن**، دار صفاء، عمان الأردن، ط1، 2010.

الكتب باللغة الأجنبية:

1- Jacques-Francois Thise, Jean-Claude, Prager : **Les enjeux géographiques du développement économique**, Agence Francaise de Développement, 2009.

2- Larbi Icheboudène : **Alger ,Histoire d'une capitale** ,Alger, ed Kasbah, 2eme édition, 2008.

الدوريات و المجلات باللغة العربية:

1ـ الأمين العوض، محمد ابراهيم أرباب: "النمو الحضري المتسارع في الدول النامية"، جامعة الزعيم الأزهري، المجلة العلمية، العدد الثاني، 2007، 18 صفحة.

2ـ حميد خروف، بلقاسم سلاطنية، اسماعيل قيرة: الاشكالات النظرية و الواقع، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة ، .1998

3ـ عثمان غنيم وماجدة أبو زنط: التنمية المستدامة دراسة نظرية في المفهوم و المحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد .1

4ـ وزارة تهيئة الإقليم و البيئة: الجزائر 2025، المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT 2025)، ج2، فيفري 2007.

5ـ الجزائر غدا: وضعية التراب الوطني، ملفات التهيئة العمرانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

6ـ مخطط تهيئة إقليم ولاية سطيف، جانفي .2012

7ـ المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير PDAU: سطيف، جوان .2010

8ـ مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: الحولية الإحصائية 2010 لولاية سطيف .

9ـ مستقبلنا المشترك: إعداد اللجنة العالمية للبيئة،(ترجمة محمد كامل عارف)، سلسلة عالم المعرفة،عدد142، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت، 1989، 441 صفحة.

الدوريات و المجلات باللغة الأجنبية:

1- Armature Urbaine RGPH 2008 : Office Nationale des Statistiques, Alger, collection statistique n° 163/2011, 213 Pages.

2- Boudjenouia Abdelmalek, Fleury André, Tachrift Abdelmalek : « Le statut de l'espace agricole périurbain à Sétif (Algérie) : réserve foncière ou projet urbain ? », Cahiers Agriculture Vol 15, n°2, mars-avril 2006 p :221-226 Site : http://www.jle.com/e-docs/00/04/17/4E/vers_alt/VersionPDF.pdf. Date de consultation 12/11/2012.

3- Françoise Dureau : « Croissance et Dynamique Urbaines dans les pays du Sud », article, 22 Pages, sans année d'édition.

4- Jacques Véron : « la moitié de la population mondiale vit en ville », Revue Population et Société, Juin 2007,n°435.

5- Madani SAFAR ZITOUN, Amina TABTI TALAMALI : » la mobilité urbaine dans l'agglomération d'Alger : évolutions et perspectives. Etude de cas ». Rapport définitif, Alger, Juin 2009.108 Pages.

6- MINISTERE DE L'ENVIRONNEMENT ET DE L'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE : Guide des techniciens communaux pour la gestion des déchets ménagères et assimilés. PNUD, 54 Pages.

7- Yves Guillermou : « Villes et campagnes en Algérie », Autrepart, revue de sciences sociale au Sud, n°11, 1999, PP 47-60.

الندوات و الملتقيات باللغة العربية:

1- مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة، نيروبي 11ـ15 أفريل 2011.

2ـ تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا،26 أوتـ 04 سبتمبر 2002، 18 صفحة.

3ـ تقرير الأمم المتحدة: السكان و البيئة و التنمية، التقرير الموجز، نيويورك 2001، 97 صفحة.

الندوات و الملتقيات باللغة الأجنبية:

1-La ville Acteur de Développement : Actes de séminaire international de la CTB, Bruxelles, 18-19 décembre 2007, 96 Pages.

المصادر الإلكترونية:

1ـ أحمد السيد الكردي: "مفهوم التنمية المستدامة". على الموقع

http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/129677

2ـ باتر محمد علي وردم : " كيف يمكن قياس التنمية المستدامة "، على الموقع:
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/159112

3ـ محمد سعيد عبد المجيد: " العمل الخيري و التنمية " . على الموقع
http://www.medadcenter.com/articles/show.aspx?Id=57

4- BEDRANI Slimane,BOUAITA Ahmed : « Le foncier Agricole dans le périurbain en Algérie », in Site : http://www.books.google.fr/books?isbn=2845864078.

5- http://www.ons.dz/-Sante-2003-.html.

القوائـــــــم

قائمـــــة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدل المواليد الخام في أقاليم العالم. المعدل بالألف	25
02	تطور معدل الوفيات الخام في أقاليم العالم. المعدل بالألف	26
03	سكان الحضر و معدل التحضر بالدول المتقدمة 1950-2030	44
04	سكان الحضر و معدل التحضر بالدول المتقدمة 1975-2005	45
05	سكان الحضر و معدل التحضر بالدول النامية 1950-2030	47
06	تطور سكان العالم و إسقاطاته بالأقاليم الجغرافية الكبرى 2005-2050	48
07	تطور سكان الحضر و الريفيين في الجزائر بين 1886-2006	51
08	تطور مؤشرات التحضر في الجزائر 1886-2008	52
09	عوامل النمو الحضري في الجزائر بين 1987-1998 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT.	54
10	عوامل النمو الحضري في الجزائر بين 1998-2008 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT.	56
11	تطور عدد التجمعات حسب الحجم ما بين 1977-2008	58
12	توزيع الوحدات الحضرية حسب التصنيف و الحجم لسنة 2008	59
13	توزيع التجمعات الحضرية حسب التصنيف و مجالات البرمجة الإقليمية في 2008	61
14	توزيع درجات الحرارة بمدينة سطيف و ضواحيها	71
15	التوزيع الشهري و السنوي للأمطار بمدينة سطيف و ضواحيها	72
16	التوزيع الفصلي للأمطار بمدينة سطيف و ضواحيها	72
17	تطور سكان مدينة سطيف منذ 1966 إلى 2010.	81
18	توزيع مساحات التوسع المستقبلي التي أقرها المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير	90
19	نمط استهلاك العقار منذ 1966 إلى 2008	91
20	تطور الحظيرة السكنية في مدينة سطيف منذ 1987 إلى 2008	93
21	توزيع الأراضي الفلاحية في مدينة سطيف سنة 2010	99
22	توزيع النشاط التجاري و الخدمات في سطيف لسنة 2010	108
23	توزيع الشبكة التجارية بمدينة سطيف لسنة 2010	109
24	وضعية الشغل بمدينة سطيف لسنة 2010	111

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
25	توزيع الناشطين حسب القطاع الاقتصادي بسطيف لسنة 2010	111
26	عدد المؤسسات و الأقسام بالمدينة لسنة 2010	113
27	عدد التلاميذ بالمدينة لسنة 2010	114
28	عدد المؤسسات و الأقسام بمدينة سطيف لسنة 2010	114
29	عدد التلاميذ بالمدينة لسنة 2010	115
30	عدد المؤسسات و الأقسام بمدينة سطيف لسنة 2010	115
31	عدد التلاميذ بالمدينة لسنة 2010	116
32	نسبة تأطير التلاميذ بمدينة سطيف لسنة 2010	117
33	حصيلة التكوين بجامعتي سطيف للسنة الجامعية 2009ـ 2010	118
34	توزيع الطلبة المقيمين على مختلف الإقامات الجامعية بسطيف لسنة 2010/2009	119
35	القطاعات و الهياكل الصحية بسطيف لسنة 2010	120
36	العاملون بالقطاع الطبي بسطيف لسنة 2010	121
37	نسب و معدلات التوزيع و التخصيص بسطيف لسنة 2010	121
38	تطور معدل شغل المسكن في مدينة سطيف منذ 1987 إلى 2008	123
39	منشآت تجميع المياه و توزيعها بمدينة سطيف لسنة 2010	128
40	الكمية الموزعة من المياه و نسبة الربط بمدينة سطيف لسنة 2010	128
41	توزيع الكهرباء و الغاز بمدينة سطيف لسنة 2010	129
42	وضعية شبكة صرف المياه القذرة بمدينة سطيف لسنة 2010	130
43	عدد القمامات العمومية بمدينة سطيف لسنة 2010	132
44	مختلف الصناعات و أنواع التلوث بمدينة سطيف لسنة 2010	133
45	تطور حظيرة السيارات في ولاية سطيف بين 1997ـ2009	134
46	شبكة النقل الجماعي بمدينة سطيف لسنة 2010	136
47	الخصائص العامة لحظيرة المركبات بولاية سطيف لسنة 2010	136
48	توزيع المحروقات و مشتقات البترول بمدينة سطيف لسنة 2010	137

قائمـــــــة الأشكـــــــال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	33
02	عوامل النمو الحضري بين 1987-1998 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT	55
03	عوامل النمو الحضري بين 1998-2008 حسب مجالات البرمجة الإقليمية EPT	57
04	توزيع التجمعات الحضرية حسب مجالات البرمجة الإقليمية في 2008	62
05	الموقع الجغرافي لولاية سطيف بالنسبة لوطن	66
06	محيط مدينة سطيف	67
07	وحدات التضاريس الكبرى لولاية سطيف	70
08	سطيف بين 1844 و 1859	74
09	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1933	75
10	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1962	76
11	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1971	77
12	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1986	78
13	المورفولوجية الحضرية لمدينة سطيف سنة 1993	79
14	اتجاهات توسع مدينة سطيف سنة 2011	80
15	تطور سكان مدينة سطيف منذ 1954 إلى 2008	81
16	استهلاك العقار في مدينة سطيف	100
17	توزيع النشاط الصناعي و مناطق النشاطات بولاية سطيف	105
18	توزيع استغلال المادة الاولية بولاية سطيف سنة 2010	107
19	توزيع المرور حسب نوع المركبة في مدينة سطيف لسنة 2006	135

قائمـــــــة الصـــور

الرقم	عنوان الصورة	الصفحة
01	تحويل المباني القديمة إلى مرافق	95
02	بناء داخل حديقة التسلية	101
03	بناء داخل غابة الزنادية	102
04	الزحف العمراني وراء وادي بوسلام	103
05	السكن الهش في شوف لكداد	124
06	السكن الهش في فرماتو	125
07	السكن الهش في عين الطريق	125

قائمة المحتويات

شكر و تقدير.....أ

الإهداء .....ب

عرض الخطة .....ت

الملخص.....ث

الملخص باللغة الفرنسية.....ج

الملخص باللغة الأنجليزية.....ح

المقـــــــــدمـــــــــــــــــــة 1

1ـتمهيد عام للموضوع 2

2ـ أسباب اختيار الموضوع 2

3ـ أهمية الموضوع 3

4ـ الإشكالية 4

5ـ الفرضيات 5

6ـ المنهجية المتبعة 7

7ـ الصعوبات التي واجهت البحث 7

8ـ خطوات البحث..... 7

الجزء النظري

الفصل الأول: النمو الحضري و التنمية المستدامة-الأطر النظرية و المفاهيم المقاربة –

المبحث الأول: النمو الحضري و المفاهيم المقاربة. 10

المطلب الأول: تحاليل مختلفة حول النمو الحضري. 10

الفرع الأول: تعريف النمو الحضري..... 10

الفرع الثاني: تصورات حول النمو الحضري 11

المطلب الثاني: تاريخ النمو الحضري..... 14

المرحلة الأولى: مرحلة الفولك.....14

المرحلة الثانية: مرحلة التحضر المبكر.....15

المرحلة الثالثة:مرحلة الإحياء الحضري.....15

المرحلة الرابعة: مرحلة التحضر السريع.....16

المطلب الثالث: نظريات النمو الحضري 17

1ـنظرية الدوائر المتراكزة.....17

2ـنظرية القطاع.....19

3ـنظرية النويات المتعددة..... 20

4ـالنظرية الايكولوجية 21

المطلب الرابع: مظاهر النمو الحضري و عوامله 22

الفرع الأول: مظاهر النمو الحضري 22

الفرع الثاني: عوامل النمو الحضري.....24

المبحث الثاني: التنمية المستدامة- الأطر النظرية.....29

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.....29

الفرع الأول: تطور مفهوم التنمية.....29

الفرع الثاني: تعريف مفهوم التنمية المستدامة.....31

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة.....33

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة.....36

خلاصة الفصل 42

الفصل الثاني: النمو الحضري في الدول المتقدمة و النامية

المبحث الأول: وضع النمو الحضري في الدول المتقدمة و النامية..... 44

المطلب الأول: خصائص النمو الحضري في الدول المتقدمة.....44

المطلب الثاني: خصائص النمو الحضري في الدول النامية.....46

المبحث الثاني: وضع النمو الحضري في الجزائر.....49

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للنمو الحضري في الجزائر.....49

المطلب الثاني: عوامل النمو الحضري في الجزائر.....53

المطلب الثالث: معالم الظاهرة الحضرية في الجزائر.....58

خلاصة الفصل.....63

الجزء التحليلي

الفصل الثالث: النمو الحضري لمدينة سطيف ببعده الفيزيائي و الديمغرافي

المبحث الأول: الخصائص العامة لمدينة سطيف.....65

المطلب الأول- الموقع الجغرافي.....65

المطلب الثاني- لمحة تاريخية.....68

المطلب الثالث-العناصر الطبيعية.....69

الفرع الأول: -طبوغرافية الولاية.....69

الفرع الثاني: مناخ المدينة..... 71

المبحث الثاني: مراحل النمو الحضري لمدينة سطيف.....73

المطلب الأول- المراحل الفيزيائية.....73

الفرع الأول-التطور العمراني لمدينة سطيف أثناء الاحتلال الفرنسي.....73

الفرع الثاني التطور العمراني لمدينة سطيف بعد الاستقلال.....77

المطلب الثاني المراحل الديمغرافية.....81

خلاصة الفصل.....83

الفصل الرابع: علاقة المنظومة الحضرية لمدينة سطيف بالأبعاد – الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية –

المبحث الأول: التوسع العمراني لمدينة سطيف و نمط استهلاك المجال.....86

المطلب الأول الديناميكية العمرانية و استهلاك العقار الحضري.....86

الفرع الأول: إستراتيجيات و آليات تعمير المدينة.....86

أولا: إستراتيجية تنمية المدينة في المرحلة الاستعمارية.....86

ثانيا: آليات التعمير في مرحلة الاستقلال.....87

الفرع الثاني: إشكالية استهلاك العقار: 90

المطلب الثاني: نمط استهلاك العقار الحضري : 93

الفرع الأول: قطاع السكن المحرك الأساسي لنمو المدينة: 93

الفرع الثاني: الحالة العامة للنسيج العمراني: 94

المبحث الثاني:الأنشطة الاقتصادية و الشغل بمدينة سطيف.....98

المطلب الأول: الأنشطة الاقتصادية: 98

الفرع الأول: واقع القطاع الفلاحي: 98

أولا- توسع المدينة على حساب الأراضي الزراعية: 99

ثانيا- توسع المدينة على حساب الأحزمة الخضراء: 101

الفرع الثاني: واقع القطاع الصناعي: 103

الفرع الثالث: واقع القطاع التجاري و الخدمات: 108

المطلب الثاني: فرص الشغل و أزمة البطالة: 110

المبحث الثالث: الخدمات الاجتماعية بمدينة سطيف.....113

المطلب الأول- التربية و التعليم: 113

المطلب الثاني- القطاع الصحي.....120

المطلب الثالث- قطاع السكن: 122

المبحث الرابع: المحيط العمراني لمدينة سطيف و البيئة.....126

المطلب الأول – مدينة سطيف كنسق إيكولوجي: 126

المطلب الثاني - الخصائص العامة لمشكلات البيئة الحضرية: 129

الفرع الأول - التلوث الناجم عن مخلفات الحضر.....130

الفرع الثاني -التأثيرات الخارجية لوسائل النقل بالحضر: 133

خلاصة الفصل: 139

الخاتمة.....142

قائمة المراجع.....145

قائمة الجداول.....150

قائمة المحتويات.....155